

تنافسية الأداء في العمل القانوني

التقرير السنوي لدائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي 2025





صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي
(حفظه الله ورعاه)

«سيادة القانون فوق
الجميع دون تمييز أو
محاباة»



سَمُو الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدِ بْنِ رَشِيدِ الْكَعْبُورِ

ولي عهد دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع،
رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي



«أداء الخدمات الحكومية
يرسّخ مكانة دبي الريادية
على الساحة العالمية»





سَمُو الشَّيْخِ مَكْتُومِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدِ الْفَكْهَرِيِّ

النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء،
وزير المالية، رئيس المجلس القضائي



«العدلُ قوَّةٌ وعِزَّةٌ وضمَانٌ
استقرارٍ وازدهارٍ، ولا أحدٌ فوقَ
القانونِ في دبيّ»

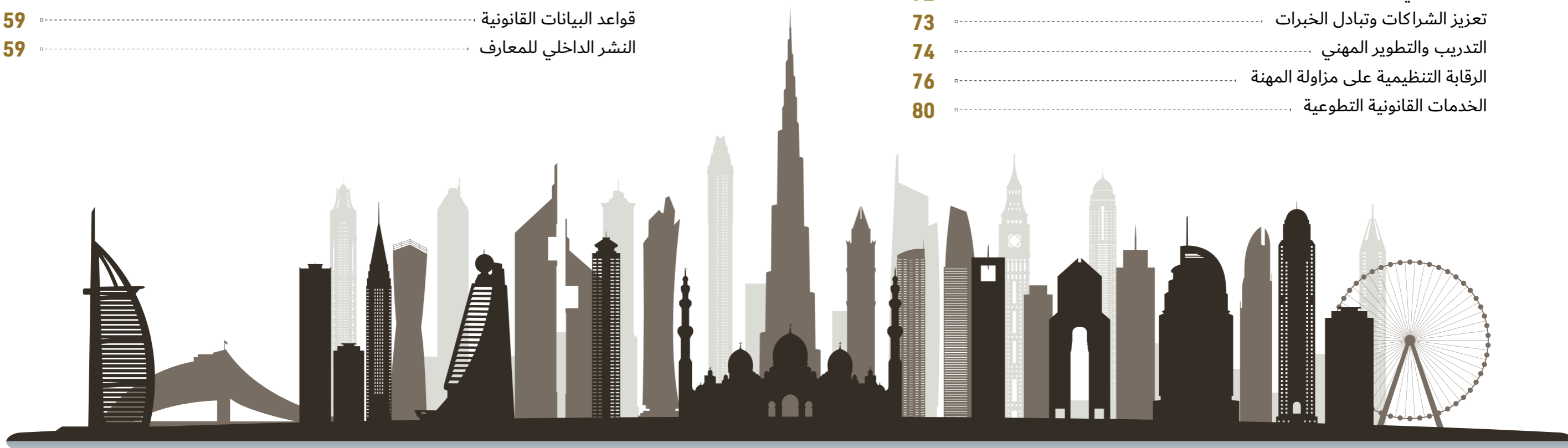


	الدعم القانوني الحكومي
84	إعداد ومراجعة العقود والاتفاقات
88	خدمات الدعم التشريعي والمشورة القانونية
92	الوساطة في فض المنازعات
	رأس المال البشري
103	البرامج التدريبية
112	الصحة والسعادة في بيئة العمل
118	الابتكار واستشراف المستقبل
	البنية التقنية
124	مكّنات الذكاء الاصطناعي
128	الأنظمة التقنية
132	التطوير التقني للخدمات
134	النضج الرقمي
	الاتصال المؤسسي والفعاليات
144	مؤشرات الحضور الإعلامي
145	إطلاق دليل الهوية المرئية
146	المشاركات الوطنية والمجتمعية
152	مبادرات أصحاب الهمم
	المعارف القانونية
156	الإصدارات القانونية المتخصصة
157	الدراسات المستقبلية والمعيارية
158	مكتبة الدائرة
159	قواعد البيانات القانونية
159	النشر الداخلي للمعارف

الفهرس

10	كلمة الدائرة
12	إنجازات عام 2025 في أرقام
18	نشأة الدائرة وتطورها
22	مهام الدائرة واختصاصاتها
	الاستراتيجية المؤسسية
26	الرشاقة والمرونة التنظيمية
28	إدارة التغيير ومستوياته
30	مستهدفات القيمة والأثر
32	المواصفات العالمية
34	الشراكات المؤسسية
	المنازعات والدعاوى الحكومية
42	تطوير منظومة دعاوى الحكومة في إمارة دبي
44	مساعي التسوية الودية
48	التمثيل القضائي
52	الامتثال القانوني
54	تنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية
60	التحكيم
	خدمات المهن القانونية
67	مهنة المحاماة
69	مهنة الاستشارات القانونية
71	نظام المهن القانونية
72	توعية مزاوي المهنة الجدد
73	تعزيز الشراكات وتبادل الخبرات
74	التدريب والتطوير المهني
76	الرقابة التنظيمية على مزاولة المهنة
80	الخدمات القانونية التطوعية

الفهرس





مسؤولية مؤسسية ووطنية

مع واقع متسارع في تغيراته، متداخل في تحدياته، عميق في تحولاته، تواصل دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي تطوير منظومة عملها للارتقاء المستمر بقدراتها، وكفاءة عملياتها وإجراءاتها، وتلبية متطلبات المرونة والقدرة على التكيف الاستباقي والجاهزية للمستقبل، التزامًا باستراتيجيات حكومة دبي التي ترسم رؤاها توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (حفظه الله ورعاه)، ويتابع تنفيذ خططها واستراتيجياتها سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس المجلس التنفيذي، وسمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية رئيس المجلس القضائي.

ومع انتهاء دورة خارطتها الاستراتيجية (2023-2025)، تقف الدائرة أمام مرحلة جديدة من التطوير المؤسسي، عبر تبني أفضل الممارسات العالمية، وإجراء المقارنات المعيارية، لتحديث وحوكمة منهجيات واستراتيجيات تراعي متطلبات المستقبل، وتوظيف الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة في تحقيق أولويات الدائرة ومستهدفاتها، واغتنام كافة إمكانات وفرص التطوير التي تضمن جودة وكفاءة خدماتها، وتعزز استدامة التميز والريادة في تقديم قيمة مضافة لمعاملتها وشركائها وأفراد المجتمع؛ مما يرسخ مكانة دبي في القطاع القانوني الحكومي والمهني، وفق معايير تنافسية تمكّن من المساهمة الفاعلة في التنمية المستدامة بإمارة دبي، اجتماعيًا واقتصاديًا، من خلال ترسيخ سيادة القانون وحماية الحقوق، وتوفير بيئة قانونية داعمة للمناخ الاستثماري العالمي بالإمارة.

إن دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي إذ تضع بين يدي تعاملاتها وجميع أفراد المجتمع هذا التقرير السنوي الذي يرصد إنجازاتها، ويوثق فعاليتها، ويبرز مؤشرات أدائها خلال عام 2025، لتجدد التزامها بالنهج الراسخ لحكومة دبي في تحقيق رؤى التطور المستمر في منظومة عمل حكومي أكثر مرونةً وابتكارًا وتميزًا، عبر إطلاق المبادرات والمشاريع، وتنمية القدرات المؤسسية، وبناء جسور التعاون مع المجتمع، وتمكين دور المعرفة ورفع الوعي القانوني، وفق الفئات المستهدفة، في الارتقاء المستدام بالممارسات وتبادل الخبرات، بالإضافة إلى تعميق قيم التكامل المؤسسي عبر الشراكات التي تدعم الأهداف الاستراتيجية للدائرة، وتلبي تطلعات واحتياجات تعاملاتها، بما يؤكد أن صناعة التميز مسؤولية مؤسسية ووطنية متكاملة.



د. لؤي محمد خلفان بالهول
المدير العام

إنجازات عام 2025 في أرقام

دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي

أولاً: قطاع المنازعات والدعاوى الحكومية

	نسبة التسوية الودية التي حققتها الدائرة	45%
	جلسة عقدتها الدائرة لبذل مساعي التسوية الودية	684
	عدد الدعاوى التي تعاملت معها الدائرة	703
	الوفر المالي الذي حققته الدائرة في التمثيل القضائي للجهات الحكومية	114,306,794
	نسبة الفصل لصالح الجهات الحكومية أمام القضاء	92%
	نسبة امتثال الجهات الحكومية القانوني والإجرائي في مؤشر الشكاوى	95,9%
	نسبة امتثال الجهات الحكومية القانوني في مؤشر الدعاوى الحكومية	95,7%
	حكماً وسنناً تنفيذياً وارداً إلى الدائرة	497
	نسبة السندات التنفيذية المرتبطة بالشيكات من إجمالي السندات التنفيذية	33.4%
	القيمة المالية لدعويي التحكيم اللتين تعاملت معهما الدائرة	4,700,000,000

ثانياً: قطاع الدعم القانوني للجهات الحكومية

	عقدًا واتفاقية حكومية أنجزتها الدائرة	689
	القيمة المالية للعقود والاتفاقات التي أنجزتها الدائرة	54,000,000,000+
	زيادة في عدد العقود والاتفاقات المرتبطة بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي مقارنة بعام 2024	14%
	زيادة في عدد الجهات الحكومية المستفيدة من مراجعة العقود والاتفاقات مقارنة بعام 2024	8%
	عدد طلبات الدعم القانوني الواردة إلى الدائرة	291
	طلبًا لخدمات الدعم التشريعي وإبداء الرأي القانوني	145
	عدد طلبات الدعم القانوني الأخرى الواردة إلى الدائرة	146
	نتيجة مؤشر امتثال الدائرة للتشريعات النافذة لعام 2025	100%
	ساعة تدريبية نفذتها الدائرة في التدريب على مهارات الوساطة	3520
	نسبة الزيادة في عدد المستفيدين من برنامج التدريب على مهارات الوساطة مقارنة بعام 2024	9,3%

ثالثاً: قطاع تنظيم مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية

	ساعة تدريبية تم تنفيذها ضمن برنامج التطوير المهني المستمر	12,746
	مستشاراً قانونياً استفادوا من برنامج التطوير المهني المستمر	4683
	نسبة الفصل في مخالفات القيد والترخيص التي تمت إحالتها إلى اللجنة المختصة	%100
	شكوى سلوك مهني نظرتها الدائرة خلال 2025	320
	من قرارات لجنة السلوك المهني انتهت إلى الإدانة	%38
	من قرارات لجنة السلوك المهني انتهت إلى عدم الاختصاص الولائي	%7
	من قرارات لجنة السلوك المهني انتهت إلى حفظ الشكوى	%56
	طلباً للخدمات القانونية التطوعية من خلال المنصة خلال 2025	978
	محامياً ومستشاراً قانونياً مسجلاً في منصة الخدمات القانونية التطوعية	395
	زيادة في عدد مزاوي المهنة المسجلين في منصة الخدمات القانونية التطوعية مقارنة بعام 2024	%33.4

	محامياً مشغلاً مقيداً لدى الدائرة	1586
	نسبة الزيادة في عدد المحامين المقيدين مقارنة بعام 2024	%4.5
	محامية مقيمة في فئة المشتغلين حتى نهاية 2025	547
	محامياً لهم حق الترافع لدى محكمة التمييز	1079
	من المحامين المقيدين لدى الدائرة لهم حق الترافع أمام محكمة التمييز	%68
	مستشاراً قانونياً مقيداً لدى الدائرة	3344
	جنسية تمارس مهنة الاستشارات القانونية في الإمارة	91
	تصريحاً لمستشارين قانونيين زائرين للترافع في قضايا محددة	80
	مكتب محاماة واستشارات قانونية مرخصاً لدى الدائرة	725
	مكتباً دولياً مرخصاً لدى الدائرة	84

خامسًا: قطاع رأس المال البشري

	برنامجًا تدريبيًا داخليًا وخارجيًا لتأهيل وتدريب الكوادر البشرية	130
	برنامجًا تدريبيًا داخليًا نفذته الدائرة لكوادرها البشرية	89
	برنامجًا تدريبيًا خارجيًا استفادت منه الكوادر البشرية	41
	من موظفي الدائرة استفادوا من المرحلة الأولى لبرنامج التدريب الذاتي	%70+
	منصات محلية وعالمية وفرتها الدائرة لدعم التدريب الذاتي	4
	موظفًا حصلوا خلال 2025 على دورة مدرب معتمد	16
	ساعة تدريبية قدمها موظفو الدائرة للجهات الخارجية ضمن جهود الدائرة في نقل الخبرات والمعارف	2022
	مقترحًا من موظفي الدائرة عبر النظام المعتمد	1463
	مقترحًا ضمن المبادرة التنافسية «شارك بأفكارك»	99
	مقترحًا واردًا من متعاملي الدائرة وأفراد الجمهور	57

رابعًا: قطاع البنية التقنية

	زائرًا للموقع الإلكتروني خلال 2025	116,914
	نسبة الزيادة في عدد زائري الموقع الإلكتروني مقارنة بعام 2024	%18.9
	طلبًا عبر نظام إدارة الخدمات الداخلية (لبيه)	3585
	عدد الطلبات التي تم تسجيلها عبر نظام إدارة المعاملات القانونية (توثيق)	6684
	نسبة الزيادة في الطلبات المقدمة عبر (توثيق) مقارنة بعام 2024	%11.8
	الطلبات الواردة عبر نظام المهن القانونية	7908
	تنفيذ أجندة سياسة خدمات 360 وفق المراحل المعتمدة	%100
	نسبة الالتزام بسياسات بيانات دبي	%100
	مستوى الالتزام باعتماد الأمن السيبراني في التقنيات الجديدة	%100
	الامتثال لمعايير الذكاء الاصطناعي	%100



نشأة الدائرة وتطورها

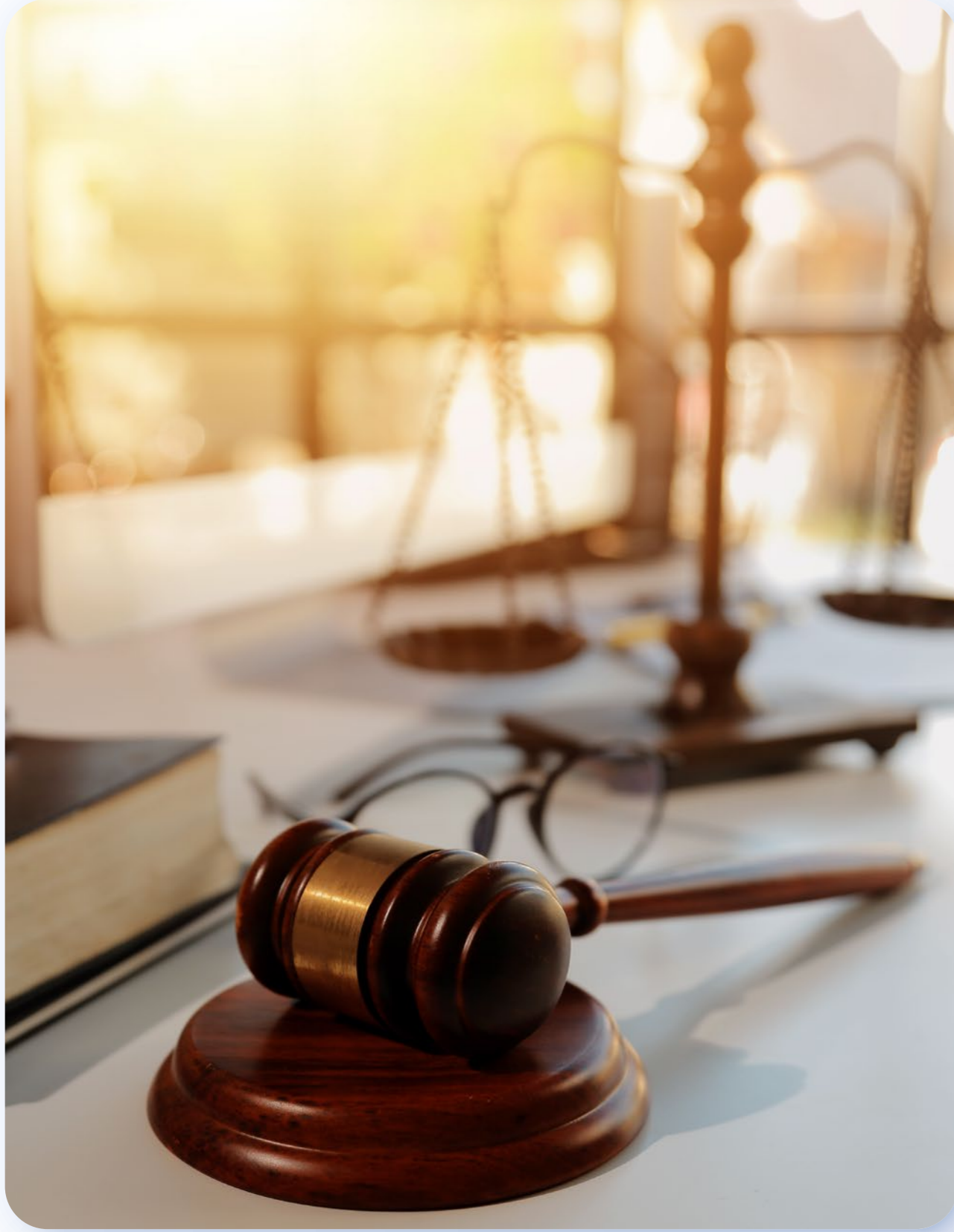
محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (حفظه الله ورعاها)، بإنشاء دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي؛ لتكون إحدى الدوائر الحكومية الملحقه بديوان سمو الحاكم، بهدف تقديم مختلف أنواع الخدمات القانونية للحكومة والجهات الحكومية

وترخيص مكاتب الاستشارات القانونية الأجنبية للعمل في الإمارة. وفي عام 2008م، وتماشياً مع النهضة الاقتصادية والتنموية التي شهدتها الإمارة، بما استلزم تطوير العمل القانوني لتلبية متطلباتها؛ وجّه صاحب السمو الشيخ

تطور العمل القانوني الحكومي في الإمارة، وقد تنوعت طبيعة الأعمال التي كان يتولاها المكتب في تلك المرحلة، لتشمل مراجعة التشريعات والعقود والاتفاقيات التي تكون الحكومة أو الجهات الحكومية طرفاً فيها، وكذلك ترخيص مزاولة مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية،

منذ أوائل السبعينيات، مع بدايات النهضة في إمارة دبي، أصدر المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم (طيب الله ثراه) قراراً بإنشاء مكتب المستشار القانوني لحكومة دبي، لمتابعة مختلف الأعمال القانونية الخاصة بالحكومة، ليشكل مرحلة جديدة من مراحل





في إمارة دبي، والإشراف على جميع المسائل المتعلقة بالشؤون القانونية اللازمة لمواكبة التطور الذي تشهده الإمارة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في إطار من التنظيم التشريعي المتكامل، وعُيّن سعادة الدكتور لؤي محمد بالهول مديرًا عامًا للدائرة.

وبموجب قانون إنشائها رقم (32) لسنة 2008، باشرت الدائرة ممارسة صلاحياتها في إعداد ومراجعة التشريعات المحلية، وإصدار اللوائح والمذكرات التفسيرية والفتاوى، وإبداء الرأي القانوني للجهات الحكومية، إضافةً إلى تمثيل الحكومة في المسائل المرتبطة بالتشريعات الاتحادية والاتفاقيات الخارجية، والمشاركة في اللجان الاتحادية ذات الصلة، واستمر تطوير العمل التشريعي حتى يونيو 2014 بإنشاء اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي برئاسة سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، لتتولى الاختصاص بكافة شؤون التشريعات.

وتتولى الدائرة متابعة كل ما يتعلق بالمنازعات التي تكون الحكومة أو الجهات الحكومية في الإمارة طرفاً فيها، من خلال تلقي الشكاوى والادعاءات المقدمة ضد الجهات الحكومية، والسعي إلى تسويتها ودياً، وتمثيل الحكومة والجهات الحكومية في الدعاوى والمنازعات أمام الجهات القضائية المختصة، ولجان ومراكز التوفيق والتحكيم، وتنفيذ الأحكام النهائية.

ويناط بالدائرة بموجب قانون إنشائها تنظيم مزاوله مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية في إمارة دبي، ويشمل ذلك ترخيص مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية للعمل في الإمارة، وقيّد المحامين والمستشارين القانونيين الذين يقدمون الخدمات القانونية في الجدول المعد لدى الدائرة لهذه الغاية، والإشراف على تأهيلهم وتدريبهم من خلال تنظيم الدورات والبرامج التدريبية وورش العمل في كافة التخصصات القانونية، بالإضافة إلى مراقبة أعمالهم.

ومن الاختصاصات التي خولها القانون للدائرة منذ نشأتها، تقديم الدعم والخدمات القانونية للحكومة والجهات الحكومية في الإمارة لتلبية احتياجاتها، وتمكينها من مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، حيث تولت الدائرة مراجعة العقود والاتفاقيات التي تكون الحكومة أو الجهات الحكومية طرفاً فيها، وتقديم المساعدة والدعم القانوني في مرحلة التفاوض بشأن الأحكام والشروط الواردة في تلك العقود والاتفاقات، وذلك لضمان توافقها مع أحكام التشريعات السارية في الدولة، وبشكلٍ يكفل حماية المصالح الحكومية.



مهام الدائرة واختصاصاتها

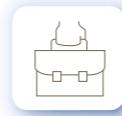
إعداد ومراجعة العقود والاتفاقيات التي تكون الحكومة أو الجهات الحكومية طرفاً فيها، بناءً على طلب تلك الجهات، وتمثيلها في المفاوضات المتعلقة بها.



مراجعة جميع عقود تأسيس المؤسسات والشركات التي تؤسسها الحكومة أو الجهات الحكومية، أو التي تكون طرفاً فيها.



تقديم المساندة والدعم المتعلق بالشؤون القانونية للحكومة وللجهات الحكومية؛ لتمكينها من ممارسة الاختصاصات والمهام الموكلة إليها.



الإشراف على تأهيل المستشارين القانونيين وتدريبهم من خلال تنظيم الدورات والبرامج التدريبية وورش العمل في كافة التخصصات القانونية لتدريب وتأهيل الكوادر المحلية للاستفادة منها من قبل الجهات الحكومية.



إعداد البحوث والدراسات والإصدارات القانونية المتخصصة ونشرها.



تتولى دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي، بموجب قانون إنشائها، المهام والاختصاصات التالية:

تلقي الشكاوى والدعاوى التي ترد ضد الجهات الحكومية والسعي لتسويتها ودياً، وفقاً للإجراءات القانونية السارية في هذا الشأن.



تمثيل الحكومة وجميع الجهات الحكومية في الدعاوى والمنازعات التي تقام منها أو عليها أمام الجهات القضائية المختصة، ولجان ومراكز التوفيق والتحكيم.



تنفيذ الأحكام القضائية والسندات التنفيذية الأخرى الصادرة لصالح الحكومة والجهات الحكومية أو ضدها، وتمثيلها في منازعات التنفيذ.



ترخيص مهنتي ومكاتب المحاماة والاستشارات القانونية ومراقبة أعمالها، وإصدار الأنظمة واللوائح والقرارات اللازمة لذلك.





الرسالة

تقديم خدمة مبتكرة تعزز تنافسية القطاعين القانوني الحكومي والمهني في دبي، ومساهمتها في التنمية المستدامة بالإمارة من خلال الاستباقية والرقمنة



الرؤية

الريادة والتميز في العمل القانوني الحكومي والمهني في إمارة دبي

القيم المؤسسية



الرشاقة والمرونة



الفعالية والكفاءة



الابتكار والاستباقية



الموثوقية والالتزام
نحو المتعامل



الشراكة والعمل بروح
الفريق

تأسست الاستراتيجية المؤسسية لدائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي على ركائز راسخة تجعلها قادرة على المساهمة الفاعلة في تعزيز مكانة دبي بوصفها نموذجًا عالميًا في سيادة القانون، وذلك من خلال الأدوات التي تمكنها من التكيف الاستباقي مع التحولات والمتغيرات المتسارعة، والاستجابة لمتطلبات التطور من خلال ما تتبناه من سياسات.

الرشاقة والمرونة التنظيمية

تتبنى دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي نهجًا استراتيجيًا متكاملًا يركز على الرشاقة المؤسسية والمرونة التنظيمية بوصفهما ركيزتين أساسيتين لتحقيق الجاهزية المستدامة وضمان استمرارية الخدمات القانونية الحرجة في جميع الأحوال، ويتوافق هذا النهج مع التوجهات والأولويات الاستراتيجية لخطة دبي 2033، وأهداف الأجندة الاقتصادية لدبي D33، التي تستهدف مضاعفة الناتج الاقتصادي للإمارة وتعزيز مكانتها ضمن أفضل ثلاث مدن عالمية، إذ يُعد وجود منظومة قانونية رشيقة ومرنة شرطًا جوهريًا لتحقيق هذا الطموح، كما تتسجم مع متطلبات برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز الذي يُرشد مفاهيم التميز والجاهزية المؤسسية في الجهات الحكومية.

وعلى الصعيد العالمي، تستند الدائرة إلى أفضل الأطر الدولية المعترف بها في مجال الرشاقة المؤسسية والمرونة، وفي مقدمتها إطار المنظمة الدولية للمرونة المؤسسية الذي يُمثل المرجعية العلمية والمنهجية لتطوير قدرات المرونة المؤسسية عبر خمسة أبعاد متكاملة، إلى جانب معيار ISO 22316:2017 للمرونة التنظيمية، ومعيار ISO 31000:2018 لإدارة المخاطر، ومعيار ISO 22301:2019 لاستمرارية الأعمال.



2- نموذج دولي للمرونة المؤسسية

اعتمدت الدائرة نموذجًا دوليًا متكاملًا للمرونة المؤسسية، والذي يعرف اختصارًا (ICOR)، ليكون إطارًا مرجعيًا أساسيًا لتطوير وتعزيز قدرات الرشاقة والمرونة المؤسسية، من خلال خمسة أبعاد استراتيجية متكاملة تجمع بين القدرات المؤسسية والسلوكيات الوظيفية، بما يُمكن الدائرة من التكيف الاستباقي مع التغييرات وإدارة التحديات بكفاءة وفعالية عالية وضمان استمرارية الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية في مختلف الظروف.

ويرتكز النموذج على تعريف جوهري للمرونة المؤسسية بوصفها "قدرة المنظمة على الاستيعاب والتكيف في بيئة متغيرة" وفق معيار ISO 22316:2017، وهو ما يتكامل مع مفهوم الرشاقة المؤسسية الذي يُعرّف بأنه "القدرة على فهم المستقبل المحتمل وبناء قدرات ديناميكية وثقافة مؤسسية داعمة" وفق معيار PAS 1000:2019.

الإطار المؤسسي للرشاقة والمرونة

1- الوثائق المؤسسية

أرست الدائرة منظومة متكاملة من الوثائق المؤسسية التي تُشكّل الأساس التنظيمي الداخلي لتطبيق الرشاقة المؤسسية، وتتمثل هذه المنظومة في ثلاث وثائق جوهرية:



وتُطبّق هذه الوثائق على جميع الوحدات التنظيمية في الدائرة، وتشمل جميع الموظفين والمتعاملين والمتعاقدين والموردين والشركاء المرتبطة أعمالهم بأنظمة أو بيانات أو عمليات الدائرة، مما يُرشد مبدأ الشمولية في تطبيق متطلبات الرشاقة المؤسسية.

إدارة التغيير ومستوياته

إدراكًا منها لتسارع التغيير ولأهمية القدرة المؤسسية على الاستجابة الاستباقية كركيزة أساسية لتحقيق التميز والرشاقة المؤسسية المستدامة، اعتمدت الدائرة ثلاثة مستويات محورية مترابطة لإدارة التغيير، وتهدف هذه المستويات إلى دمج إدارة التغيير بشكل منهجي وفعال ضمن منظومة العمل المؤسسي، بما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة، مع الاستفادة القصوى من المستجدات التكنولوجية والتشريعية، تشمل هذه المستويات:

أولاً: المستوى الاستراتيجي:

يرتكز هذا المستوى في جوهره على التخطيط بعيد المدى، ويتجلى في عملية مراجعة وتحديث شاملة لفئات المعنيين الرئيسيين المستهدفين بالاستراتيجية، يشمل ذلك تحليلاً دقيقاً لاحتياجات وتوقعات كل فئة، بما يضمن أن تكون خدمات الدائرة ومبادراتها ذات أثر ملموس ومستدام، مع تصميم حلول قانونية مبتكرة بالاعتماد على التكنولوجيا الناشئة، بالإضافة إلى وضع السيناريوهات المستقبلية التي تصبح بها الدائرة في جاهزية واستعداد يسمح لها بالمرونة للتمكن من تحقيق الأثر الاستراتيجي المنشود على مستوى المجتمع ككل، والإسهام بفاعلية في تعزيز التنافسية للقطاع القانوني في إمارة دبي، من خلال تبني أفضل الممارسات العالمية المبنية على المقارنات المعيارية في مختلف قطاعات العمل بالدائرة، بما يضمن التطور المستمر والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة.



ثانياً: مستوى العمليات والخدمات:

يُعد هذا المستوى المحرك الأساسي للتحويل التشغيلي، حيث يركز على التطوير المستمر لنماذج العمل والإجراءات التشغيلية، والتحسين المستمر في قنوات تقديم الخدمات المؤسسية، بما يساهم في تعزيز القدرة على إدارة التغيير بفعالية وتمكين المرونة التشغيلية والاستجابة الاستباقية للمتطلبات المستجدة، لتحقيق تجربة متعاملين متميزة وسلسة، كما يهدف إلى ضمان استمرارية الأعمال من خلال بناء آليات عمل قوية ومتينة تسمح بالتكيف السريع، والحفاظ على مستوى الأداء المطلوب، مع التأكد من تحقيق كفاءة عالية في الإجراءات.



ثالثاً: مستوى الموارد:

يرتكز هذا المستوى على تنمية الموارد المؤسسية بكافة أشكالها، سواء كانت موارد بشرية مؤهلة، أو تقنيات متطورة، أو بنية تحتية رقمية قوية، أو موارد مالية مستدامة، بما يدعم موارد الدائرة ويضمن استغلالها على الوجه الأمثل، لزيادة الإنتاجية مع التركيز على المهام ذات القيمة المضافة العالية والأولوية المؤسسية، ويساهم في دعم جهود الدائرة في إدارة التغيير وتمكينها من المرونة اللازمة، من خلال بناء منظومة موارد مستدامة ومتوافقة بشكل كامل مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للدائرة.



مستهدفات القيمة والأثر

اعتمدت الدائرة منهجية متكاملة تركز بشكل أساسي على تحقيق الأثر الخارجي الملموس، ومن ثم يتم تعريف وتصميم العمليات الداخلية ومنهجيات العمل والخدمات المقدمة في ضوء المطلوب لتمكين تحقيق الأثر المستهدف بشكل مستدام وشامل، هذا النهج يضمن أن تكون كافة الجهود المبذولة موجهة نحو خدمة متعامليها، مع إثراء القيمة المضافة المقدمة لهم عبر حلول مبتكرة، فضلاً عن تعزيز الأثر الإيجابي المستدام لدور الدائرة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

وفي إطار هذه المنهجية، حددت الدائرة ضمن خارطتها الاستراتيجية الفئات التالية:

1. مجتمع الإمارة أفراداً ومؤسسات:

التزمت الدائرة بتقديم قيمة متميزة تتلخص في "تعزيز ثقة مجتمع الإمارة في منظومة التقاضي والعدالة الناجزة بشفافية ونزاهة"، يتجلى ذلك في تبسيط الإجراءات القانونية، وتوفير معلومات واضحة ومتاحة للجميع عبر منصات تفاعلية، وضمان الشفافية والموثوقية في التعامل السريع والفعال مع احتياجات الجمهور واستفساراتهم وملاحظاتهم.



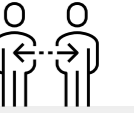
2. حكومة دبي:

تتجسد القيمة المقدمة لقيادة إمارة دبي في "ترسيخ مكانة دبي بوصفها نموذجاً عالمياً في حكم القانون والعدالة الناجزة كمتطلب لاستدامة التنمية الشاملة"، ويعكس هذا الهدف التزام الدائرة نحو إثراء البيئة القانونية وما يبنى عليه من المساهمة في تمكين التنمية وجذب الاستثمار، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مكانة دبي كمركز عالمي رائد في الحوكمة القانونية الذكية.



3. الجهات الحكومية وشبه الحكومية في دبي:

تعد الجهات الحكومية وشبه الحكومية من فئات المتعاملين الذين يتلقون خدمات مباشرة، ولهذا عرّفت الدائرة القيمة المضافة لهذه الفئة بما يلي: "تمكين رفع مستوى نضج الجهة قانونياً، وحفظ الحقوق، وتعزيز الثقة فيها"، وفي سبيل ذلك، طورت الدائرة العديد من الممارسات والخدمات التي تسعى من خلالها إلى بناء القدرات وتعزيز الممارسات وتمكين منهجيات العمل القانوني في الجهات الحكومية، بالإضافة إلى تمثيل هذه الجهات بعدالة وموثوقية في المنازعات التي تكون طرفاً فيها.



4. مزاولو المهن القانونية:

يشكل المهنيون القانونيون المقيدون لدى الدائرة في الدائرة الشريحة الكبرى من فئات المتعاملين، وقد صاغت الدائرة القيمة المضافة المستهدفة لهذه الفئة في "العمل التشاركي لتمكين قطاع مهني قانوني بشكل استباقي، ليصبح قادراً على المنافسة ومستعداً للاستجابة الرشيقة للمتغيرات المتسارعة"، ويتم ذلك من خلال تطوير وإدارة الأطر التنظيمية التي تواكب التطور التخصصي والتقني، بالإضافة إلى بناء القدرات الفردية والمؤسسية، ودعم الابتكار في الخدمات القانونية المقدمة من القطاع المهني القانوني للجمهور.



5. المتعاملون من أفراد الجمهور مع القطاعين القانوني والحكومي والمهني القانوني

يندرج ضمن هذه الشريحة مختلف فئات المجتمع ممن يتعاملون تعاملًا قانونيًا أو تعاقدياً مع كل من القطاع الحكومي أو القطاع المهني القانوني، وقد تم توصيف القيمة المضافة المقدمة لهذه الشريحة بـ "التوعية بعناصر المنظومة القانونية في إمارة دبي، وتمكين هذه الفئات من التعامل معه بمنهجية واضحة وموثوقة"، حيث توفر الدائرة قنوات سهلة للتفاعل والاتصال وتقديم المعلومات القانونية، وتوعية الجمهور بحقوقهم وواجباتهم من خلال موارد رقمية تفاعلية، وتبسيط الإجراءات القانونية المتعلقة بالخدمات الحكومية باستخدام واجهات ذكية وتناسب مع احتياجات مختلف الفئات.



6. موظفو الدائرة:

حددت الدائرة القيمة المستهدفة لهذه الفئة في "جذب وتطوير وتمكين رأس المال البشري ذي المهارات العالية والكفاءة، وإبقائهم سعداء في الدائرة"، وهذا يشمل توفير بيئة عمل محفزة، وبرامج تطوير مهني مستمر، وفرصاً للنمو الوظيفي، وتعزيزاً للمهارات التخصصية والمؤسسية، مما يضمن استقطاب أفضل المواهب والاحتفاظ بها وتجهيزها للمستقبل.





المواصفات العالمية في الأداء المؤسسي



حافظت دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي، خلال 2025، على استمرارية استحقاقها لخمس شهادات مطابقة لمواصفات الايزو التي ترتبط بأنظمتها التشغيلية، بما يضمن تحقيق أعلى معايير الجودة والكفاءة في أدائها المؤسسي، حيث تتصل جهود الدائرة في تحقيق الريادة المؤسسية بحرصها على امتلاك المواصفات والمقاييس وفق أفضل المعايير العالمية التي تضمن التزامًا صارمًا بمتطلبات الجودة في الأداء المؤسسي:

1- نظام إدارة الجودة: 9001:2015

مجموعة من السياسات والعمليات والإجراءات اللازمة لتخطيط وتنفيذ وتقديم الخدمات، ويهدف هذا النظام إلى التأكد من قدرة المؤسسة على الوفاء بمتطلبات العملاء، وترسيخ مبدأ التحسين المستمر للخدمات المقدمة.



2- نظام إدارة المخاطر: 31000:2018

المعيار الدولي لإدارة المخاطر يساعد المؤسسات من خلال المبادئ والإرشادات العامة التي يضعها في تحليل المخاطر وتقييمها، لتكون المؤسسة قادرة على تطوير الفاعلية التشغيلية، وزيادة ثقة المتعاملين، وتقليل الخسائر المحتملة، وتحسين أداء المؤسسة على صعيد الصحة والسلامة، والتخطيط والإدارة والاتصال، وبناء نظام قوي قادر على اتخاذ القرارات المناسبة وتشجيع الإدارة الوقائية على كافة الأصعدة.



3- نظام إدارة استمرارية الأعمال: 22301:2019

يعد هذا النظام إطارًا لأفضل الممارسات العالمية التي تعزز من مرونة المؤسسة وتساعد في أداء أعمالها الحيوية على العمل في ظل الظروف الطارئة، بالإضافة إلى توفير المال والوقت من خلال تنفيذ المهام بالشكل الصحيح.



4- نظام إدارة أمن المعلومات: 27001:2022

يقدم هذا النظام نهجًا متكاملًا لتوفير الحماية لكل المعلومات بكل ثقة وسلامة وضمن سرية البيانات والحفاظ عليها من التهديدات والامتثال للمعايير الدولية والمحلية في إدارة المخاطر الأمنية التي تهدد أمن المعلومات، وتقدم المواصفة هيكلية تستطيع المؤسسة من خلالها القيام بأنشطتها في إدارة أمن المعلومات والحوادث والتخطيط المستمر للأعمال بصورة فعالة، بالإضافة إلى أن هذه المواصفة تعمل على تحقيق التواصل الناجح بين مختلف الأقسام داخل المؤسسة، بفاعلية على المستوى الأمني.



5- نظام إدارة خدمات تقنية المعلومات: 20000-1:2018

يعد هذا النظام أول نظام دولي معترف به لإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات وتحسين جودة وكفاءة الخدمة المقدمة، ويوضح المتطلبات الخاصة بالتطوير، وتطبيق نظام إدارة تكنولوجيا المعلومات، ويوضح أفضل الممارسات لإدارة الخدمات التقنية.





اتفاقية تعاون مع الإدارة العامة للهوية وشؤون الأجانب بدبي ضمن مبادرة شركاء الريادة

وقعت دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي اتفاقية تعاون مع الإدارة العامة للهوية وشؤون الأجانب بدبي، ضمن مبادرة "شركاء الريادة" بإشراف برنامج دبي للتميز الحكومي، بهدف دعم الدائرة في تطوير القدرات المؤسسية وتعزيز ممارسات التميز والريادة.

وجرى توقيع الاتفاقية خلال فعاليات "جيتكس جلوبال" في مركز دبي التجاري العالمي، حيث وقع الاتفاقية من جانب الدائرة سعادة المدير العام الدكتور لؤي محمد بالهول، ومن جانب الإدارة العامة سعادة المدير العام الفريق محمد أحمد المري، حيث تهدف الاتفاقية إلى تفعيل التعاون المؤسسي في مجالات تبادل المعرفة والخبرات وتطبيق أفضل الممارسات، بما يساهم في تطوير الأداء الحكومي، والارتقاء بكفاءة الموارد المالية والتشغيلية، وتعزيز القدرات البشرية لدى الجهات المشاركة في المبادرة.



الشراكات المؤسسية

التزامًا منها بالتطوير المستمر للقدرات التي تعزز فعالية إدارة التغيير والرشاقة والحوكمة المؤسسية، حرصت الدائرة على تنظيم وتوثيق إجراءات إدارة العلاقة مع الشركاء بشكل فعال ومستدام، يضمن التكامل في تحقيق الأهداف المشتركة، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز جودة الخدمات والأثر المؤسسي.

وتقوم إدارة العلاقة مع الشركاء على استراتيجيات توطئتها حوكمة واضحة، وآليات متابعة وتقييم مستمر، وتنوع بين شركات محلية وأخرى دولية، كما ترتبط مستهدفاتها بالخدمات والمشاريع، وهو ما يساهم في تحقيق قيم مضافة تدعم أهداف الدائرة الاستراتيجية.

وقد أبرمت الدائرة، خلال 2025، (5) مذكرات تفاهم تدعم مستهدفاتها التطويرية:



مذكرة تفاهم مع اللجنة العليا للتشريعات لتعزيز التعاون المشترك

تهدف المذكرة إلى تعزيز أطر التعاون المشترك، وتبادل الخبرات والمعارف والممارسات القانونية لدى الجانبين، بما يدعم الجهود الرقابية على الامتثال لتطبيق التشريعات السارية ومعاييرها، كلٌّ وفق مهامه واختصاصاته.

وتضمنت مذكرة التفاهم التي وقعها، بمقر الدائرة، كلٌّ من سعادة الدكتور لؤي محمد بالهول، مدير عام الدائرة، وسعادة أحمد سعيد بن مسحار، أمين عام اللجنة، التعاون بين الطرفين من خلال المشاريع المشتركة بهدف الارتقاء المستمر بالعمل القانوني الحكومي في إمارة دبي، بالإضافة إلى التعاون في مجال التدريب القانوني لدى الجانبين، وإثراء المعارف عبر المشاركة في المؤتمرات والندوات والمحاضرات وورش العمل التي يعقدها أيٌّ من الطرفين، وتبادل البحوث والدراسات القانونية الصادرة عنهما، فضلاً عن التعاون في استشراف المستقبل، وتعزيز الإبداع والابتكار في المجال القانوني.



مذكرة تفاهم مع جامعة دبي في دراسات الذكاء الاصطناعي

يأتي إبرام الاتفاقية في إطار السعي إلى تبادل الخبرات المعرفية، وتعزيز وتطوير أوجه التعاون المشترك في مجال الدراسات البحثية ذات العلاقة بالذكاء الاصطناعي.

وتضمنت مذكرة التفاهم التي وقعها، بمقر الدائرة، سعادة الدكتور لؤي محمد بالهول، مدير عام الدائرة، وسعادة الدكتور عيسى محمد البستكي، رئيس الجامعة، إطلاق مبادرات بحثية مشتركة في مجال الذكاء الاصطناعي، وتطوير السياسات الابتكارية الداعمة لبناء القدرات والمهارات، عبر برامج تدريبية تعزز جهود التحول الرقمي لدى الطرفين، بالإضافة إلى توظيف قواعد ومجموعات البيانات، وفقاً للتشريعات ذات العلاقة ببيانات دبي، لغايات البحث الأكاديمي الداعم لأهداف التعاون بين الطرفين، فضلاً عن العمل المشترك على وضع أطر ومبادئ وسياسات الاستخدام الأخلاقي لتقنيات الذكاء الاصطناعي.



مذكرة تفاهم مع هيئة دبي الرقمية في الخدمات التقنية

تم توقيع مذكرة التفاهم ضمن فعاليات معرض جيتكس جلوبال 2025 بهدف تعزيز وتطوير أوجه التعاون المشترك في مجال خدمات الدعم التقني والتحول الرقمي.

وتضمنت مذكرة التفاهم التي وقعها عن الهيئة سعادة مطر سعيد الحميري، الرئيس التنفيذي، وعن الدائرة الريم عبد الله الفلاسي، مدير إدارة الخدمات المساندة، التعاون بين الطرفين عبر تقديم الدعم الفني الذي يعزز جهود الدائرة في التحول الرقمي، ويسهم في التوظيف الأمثل للأنظمة التقنية المستخدمة في عملياتها ضمن بيئتها الرقمية، بما يدعم الأهداف المشتركة للجهات الحكومية في إمارة دبي في تقديم خدمات حكومية رقمية مبتكرة.

وتشمل مجالات التعاون المشترك بين الجانبين، والتي تأتي ضمن إطار مذكرة التفاهم، تقديم الدعم اللازم في مجال التدريب التقني، من خلال البرامج التدريبية التي توفرها الهيئة لتعزيز المهارات التقنية للكوادر البشرية ورفع القدرات المؤسسية في استخدام وتوظيف التكنولوجيا الرقمية، وذلك من خلال منظومة متكامل فيها الخبرات والشراكات، وتدعم جهود الدائرة ورؤيتها الاستراتيجية الرامية إلى تمكين الرقمنة الآمنة ودعم الابتكار وإدارة البيانات في تقديم الخدمات، والارتقاء المستمر بمستويات الأداء.



اتفاقية تعاون مع هيئة الطرق والمواصلات لتبادل ونقل المعارف والخبرات

ضمن مبادرة شركاء الريادة، وقّعت هيئة الطرق والمواصلات في دبي، بمقرها الرئيسي، اتفاقيات تعاون مع خمس جهات حكومية، من بينها دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي، وذلك في إطار اختيار الهيئة "جهة نخبة" في التميز الحكومي، التي أطلقها برنامج دبي للتميز الحكومي التابع للأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي.

وتهدف الاتفاقية إلى تبادل ونقل المعارف والخبرات ومشاركة أفضل الممارسات الحكومية، وتفعيل علاقات التعاون البناء في مجال التميز والريادة المؤسسية، مع التركيز على مسار إدارة المشاريع والمبادرات والسياسات وإدارة العمليات.

وتقوم بنود الاتفاقية، التي وقعها من جانب الهيئة منى العصيمي المدير التنفيذي لقطاع الاستراتيجية والحوكمة المؤسسية، ومن الدائرة المستشار القانوني شيخة ناصر القطان، مدير إدارة الدعم والخدمات القانونية الحكومية، على توفير البيانات والمعلومات والبحوث والدراسات، وتنفيذ أنشطة داعمة لمجال التميز والريادة المؤسسية، مع التركيز على إدارة المشاريع والمبادرات والسياسات وإدارة العمليات، إلى جانب التعرف إلى قصص النجاح وأفضل الممارسات، وعقد ورش عمل توعوية وتدريبية وفق خطط واضحة للتطوير والتحسين المؤسسي وضمان التنفيذ الفعال.



المنازعات والدعاوى الحكومية

تطوير منظومة دعاوى الحكومة في إمارة دبي

في إطار دورها بوصفها الجهة القانونية المركزية المختصة بتمثيل الحكومة والجهات الحكومية بإمارة دبي في المنازعات والدعاوى، شهد عام 2025 إنجازاً تشريعياً مهماً تمثل في صدور قانون دعاوى الحكومة في إمارة دبي رقم (16) لسنة 2025، الذي طورته دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي بهدف تحديث منظومة إدارة المنازعات والدعاوى الحكومية، ليحل محل الإطار التشريعي السابق، وقد نُشر القانون في الجريدة الرسمية لحكومة دبي بتاريخ 26 نوفمبر 2025، ويُعمل به من تاريخ نشره.



شفافية واستباقية

طورت الدائرة هذا القانون من خلال مراجعة شاملة للإطار التشريعي السابق، وتحليل التحديات العملية التي ظهرت في تطبيقه، وإعادة تصميم الإجراءات بما يعزز وضوح الأدوار والمسؤوليات بين الدائرة والجهات الحكومية، ويكرس مركزية إدارة ملفات الادعاء والدعوى والتنفيذ لدى الدائرة، إلزام الجهات الحكومية بالتنسيق المسبق معها والالتزام بما يصدر عنها من توصيات في هذا الشأن، كما عزز القانون مسار التسوية الودية من خلال تنظيم تقديم الادعاء، وإحالته إلى الجهة الحكومية المختصة، والسعي إلى تسوية النزاع ودياً خلال مدة محددة، بما يسهم في تقليل اللجوء إلى التقاضي، وخفض التكاليف، وحماية السمعة المؤسسية للحكومة والجهات الحكومية. ويجسد القانون توجهاً تشريعياً متقدماً نحو إدارة المنازعات الحكومية بمنهجية أكثر كفاءة وشفافية واستباقية، من خلال ربط الإجراءات القانونية بحوكمة القرار الحكومي، وترشيد الإنفاق المرتبط بالمنازعات، وتعزيز جودة التمثيل القانوني، وحماية المال العام والمراكز القانونية للجهات الحكومية، بما يدعم توجهات حكومة دبي في بناء حكومة مرنة، وممكنة، وذات جاهزية عالية للتعامل مع المتغيرات المستقبلية.

أهداف القانون

يُعد هذا القانون نقلة نوعية في تنظيم دورة حياة المنازعات الحكومية، إذ لم يقتصر على مرحلة التقاضي، بل وضع إطاراً متكاملًا يبدأ من تلقي الادعاءات ودراساتها ومحاولة تسويتها ودياً، مروراً بإدارة الدعوى وتمثيل الحكومة والجهات الحكومية أمام الجهات القضائية وهيئات ولجان ومراكز التوفيق والتحكيم، وانتهاءً بتنظيم إجراءات تنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية الصادرة لصالح الحكومة أو ضدها.

وقد نصّ القانون صراحةً على مجموعة من الأهداف التي تعكس توجهه نحو تطوير منظومة إدارة المنازعات الحكومية، ومن أبرزها: تنظيم إجراءات تلقي الادعاءات وإدارة الدعوى بكفاءة وفعالية، وتعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة، وترسيخ دور التسوية الودية كمسار رئيسي لمعالجة النزاعات، وحماية مصالح الحكومة والجهات الحكومية، إلى جانب تنظيم إجراءات تنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية بما يضمن وضوح الإجراءات وسلامة التطبيق.

أدوات فعالة في خدمة المتعامل

حرصت الدائرة، في بذل مساعي التسوية الودية، على الالتزام بكافة المتطلبات التي تلي معايير خدمة المتعامل في حكومة دبي، وذلك من خلال:

1 التعزيز المستمر لمهارات وفنيات الوساطة لدى فريق عملها المعني بالتسوية الودية، وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية، حيث بلغت نسبة الحاصلين منهم على الاعتماد الدولي كوسطاء في المنازعات المدنية والتجارية من المؤسسة الدولية للوساطة 100%، وهو الاعتماد الأعلى عالمياً في هذا المجال.

2 توفير أدوات التواصل اللازمة في بذل أعمال التسوية الودية، مراعاة للتنوع الثقافي في الإمارة، وذلك من خلال توفير خيارات التواصل بأربع لغات، بالإضافة إلى اللغتين العربية والإنجليزية.

3 توفير قنوات تواصل متنوعة وفعالة، تلي احتياجات المتعامل في الرد على كافة استفساراته، وفق أعلى معايير المهنية، حيث تعاملت الدائرة خلال 2025 مع (2708) استفسارات، بلغت الاستفسارات الإلكترونية منها (746) استفساراً، في حين بلغت الاستفسارات الهاتفية (1962) استفساراً، بالإضافة إلى الاستفسارات عبر الحضور الشخصي لمقر الدائرة.



استفسارات إلكترونية وهاتفية تعاملت معها الدائرة

2708



نسبة الحاصلين من فريق العمل المعني بالتسوية الودية على الاعتماد الدولي كوسطاء

100%

مساعي التسوية الودية

وفقاً لأحكام قانون دعاوى الحكومة في إمارة دبي، وبموجب القانون رقم (32) لسنة 2008 بإنشاء الدائرة، فإنها تختص بتلقي الشكاوى والادعاءات التي ترد ضد الجهات الحكومية والسعي لتسويتها ودياً، من خلال عملية تفاوض تهدف إلى حل النزاع بين طرفين، يقوم من خلالها كل طرف بتقديم حلول مقبولة للوصول إلى تسوية ودية للنزاع، وذلك تعزيزاً للجهود المبذولة في فض المنازعات بالطرق البديلة للتقاضي من خلال التسوية الودية والتي تم اعتمادها ضمن مؤشرات خطة أولويات دبي المساهمة في تعزيز الطرق البديلة للتقاضي.



اعتماد التسوية الودية ضمن مؤشرات خطة أولويات دبي المساهمة في تعزيز الطرق البديلة للتقاضي

وخلال عام 2025 تلقت الدائرة (1022) شكاوى ضد الجهات الحكومية، وقد نجحت الدائرة في تحقيق نسبة تسوية ودية بلغت 45%، من إجمالي الشكاوى قبل لجوء مقدميها إلى القضاء، وذلك عبر (684) جلسة عقدتها الدائرة مع المتنازعين.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن هذا الاختصاص الذي تباشره الدائرة، وعملية الوساطة التي تديرها، ومساعي التسوية الودية التي تبذلها، هو خدمة مقدمة لطرفي النزاع بلا أي رسوم.



684

جلسة عقدتها الدائرة لبذل مساعي التسوية الودية



45%

نسبة التسوية الودية التي حققتها الدائرة خلال 2025

أثر فاعل لجهود التسوية الودية

تسهم جهود الدائرة في بذل مساعي التسوية الودية ضمن اختصاصها ومهامها، في تحقيق التالي:

دعم الطرق البديلة للتقاضي

من خلال تقليل المنازعات ضد الجهات الحكومية التي كان من المفترض عرضها على الجهات القضائية، بما يتوافق مع نهج دبي الراسخ في هذا الشأن.



تعزيز ثقة المجتمع

تسهم مساعي التسوية في تعزيز ثقة المجتمع في المنظومة القضائية والقانونية في إمارة دبي، من خلال الإجراءات الواضحة التي تتسم بالحيادية والشفافية، سعياً للوصول إلى توافق وحل ودي للنزاع، وتجنُّب اللجوء للتقاضي قدر الإمكان.



توفير الوقت والجهد والتكاليف

يستفيد كلا الطرفين من مساعي التسوية الودية في توفير الوقت والجهد والنفقات، من خلال الوصول إلى اتفاق ودي بشأن النزاع، وتجنُّب اللجوء للتقاضي عبر إجراءات ناجزة تتبعها الدائرة في ممارسة دور الوسيط وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية.



إجراءات تطويرية ناجزة



ضمن إجراءاتها التطويرية التي تحرص الدائرة على تفعيلها لتوفير الوقت والجهد والنفقات على متعاملها، تبنت الدائرة منذ عام 2022، إجراءً تطويرياً يقوم على تحديد منسق اتصال لدى كل جهة حكومية، ليتم التعامل معه بصفة يومية، إذ إنه بمجرد تلقي الدائرة للشكوى تتم إحالة الشاكي إلى المنسق لبحث مدى إمكانية إنهاء الشكوى بشكل سريع.

وقد أسهم هذا الإجراء، منذ استحداثه حتى نهاية 2025، في إنهاء (347) شكوى دون البدء الفعلي في إجراءات التسوية من قبل الدائرة، وهو ما يعكس أثر هذا الإجراء في توفير الوقت والجهد والتكلفة على أطراف النزاع، وتعزيز رضا المتعامل مع حكومة دبي.



شكوى تم إنهاؤها دون استكمال إجراءات الشكوى في الفترة 2022-2025، وذلك من خلال منسقي الاتصال مع الجهات الحكومية، بما وفر على طرفي الشكوى الوقت والجهد والنفقات

347

أولاً: تمثيل الحكومة والجهات الحكومية في الدعاوى المقامة منها:

فور تلقي الدائرة الطلب الوارد من الجهة الحكومية بشأن رفع دعوى قضائية، تبدأ في دراسة الموقف القانوني للطلب، وفي حال تعذر التسوية الودية لدى أيٍّ من طرفي النزاع بعد المساعي التي تبذلها الدائرة ضمن جهودها في تعزيز الطرق البديلة للتقاضي، فإن الدائرة تباشر إجراءاتها القانونية أمام الجهات القضائية المختصة.

وقد مثّلت الدائرة، خلال 2025، الحكومة والجهات الحكومية قضائياً في الدعاوى المقامة منها في (536) دعوى، بقيمة مالية قدرها (130,710,509) درهم إماراتي.



ثانياً: تمثيل الحكومة والجهات الحكومية في الدعاوى المقامة ضدها:

تباشر الدائرة مهام التمثيل القضائي على اختلاف أنواعه ودرجاته، أمام سائر الجهات القضائية، فور تلقي إعلان صحيفة الدعوى من الجهة القضائية ضد الحكومة أو إحدى الجهات الحكومية بالإمارة، من خلال الوسائل المعتمدة بالدائرة.

وخلال عام 2025، باشرت الدائرة تمثيل الحكومة والجهات الحكومية في (167) دعوى مقامة ضدها، بقيمة مالية قدرها (114,406,661) درهم إماراتي.



التمثيل القضائي في الدعاوى الحكومية

وفقاً لقانون إنشائها تختص الدائرة بتمثيل الحكومة والجهات الحكومية فيما يُرفع منها أو عليها من دعاوى أمام الجهات القضائية المختصة على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ولجان ومراكز التوفيق والتحكيم، وذلك من خلال مباشرة كافة الإجراءات القانونية اللازمة في الدعاوى التي تكون الحكومة والجهات الحكومية طرفاً فيها، وذلك سعياً لتعزيز سيادة القانون وحماية الحقوق. وقد تلقت الدائرة خلال عام 2025 عبر منصاتنا المختلفة (703) دعاوى، باشرت فيها الإجراءات القانونية والقضائية، وتعاملت معها بأقصى مستوى من حوكمة الممارسات القانونية الحكومية في إدارة ملفات الدعاوى تحقيقاً للصالح العام، وتعزيز الثقة في المنظومة الحكومية القانونية والإجرائية بالإمارة.



عدد الدعاوى التي تعاملت معه الدائرة
خلال 2025

703

رفع الوعي القانوني

التزامًا من الدائرة بتحقيق خارطتها الاستراتيجية التي تنص ضمن أهدافها على أن تكون "إمارة دبي نموذجًا عالميًا في حكم القانون والعدالة الناجزة كمتطلب لاستدامة التنمية الشاملة"، عقدت الدائرة ورشة معرفية لتعزيز الوعي القانوني بأفضل الممارسات في مجال المنازعات الإيجارية وفقًا للتشريعات النافذة، والتي قدمها المستشار القانوني أحمد بدر الدين عبد الكريم، من إدارة المنازعات والدعاوى الحكومية، وحضرها أكثر من (200) موظف من المعنيين بالجهات الحكومية بالإمارة، وبلغت نسبة رضا المستفيدين من الورشة 95.6%.

وتضمنت الورشة التعريف بالتحديات والإشكاليات الناشئة عن منازعات عقود الإيجار التي تمارسها الجهات الحكومية بهدف صيانة وكفالة والحفاظ على الحقوق المالية الاقتصادية لتلك الجهات عند ممارسة هذا النشاط ذي المورد الاقتصادي المهم، وذلك لرفع الوعي المعرفي لدى المعنيين في الجهات الحكومية، والذي يمثل لدى الدائرة إحدى أولوياتها في نقل المعارف والخبرات وتحقيق الكفاءة القانونية في ممارسات العمل القانوني الحكومي، فضلاً عن دعم مستهدفات القطاع الاقتصادي في الإمارة من خلال المساهمة في ترشيد الكلفة القانونية للجهات الحكومية وتعزيز فعاليتها، وكذلك ترشيد تكلفة إجراءات المنازعات القانونية وتعزيز كفاءتها، وهو ما يعزز من القدرات في ممارسات العمل القانوني الحكومي.

مؤشرات أداء التمثيل القضائي

استطاعت الدائرة خلال 2025، بتعاون وتكامل الجهود مع الجهات الحكومية، أن تحقق وفراً مالياً لصالح الحكومة في جميع المطالبات المقامة ضدها، بمبلغ قدره (114,306,794) درهم إماراتي، كما أن الدائرة حققت، وفق مؤشرات أدائها، نسبة فصل لصالح الحكومة والجهات الحكومية في الدعاوى المقامة أمام القضاء، بلغت 92%.



1. الرضا:

- طبقاً للقواعد العامة بما يتضمنه من صحة الإرادة والأهلية لإبرام العقد، فينعتقد بتلاقي إرادتي المتعاقدين على إحداث أثر قانوني، ويكون التعبير عن الإرادة صريحاً، كما في حالة إبرام العقد لأول مرة، أو ضمناً كما في حالة التجديد التلقائي.
- يبقى العقد صحيحاً بين أطرافه منتجاً لآثاره، بيد أن النص في البند (2) من المادة (4) من القانون (26) لسنة 2007 اشترط أن "تسجل لدى المؤسسة كافة عقود الإيجار المتعلقة بالعقارات الخاضعة لأحكام هذا القانون وأية تعديلات تطرأ على تلك العقود".



92%

نسبة الفصل لصالح الحكومة والجهات الحكومية



114,306,794

قيمة الوفر المالي الذي حققته الدائرة في التمثيل القضائي للحكومة والجهات الحكومية في الدعاوى المقامة ضدها

حققت الدائرة 36% نسبة تسوية ودية من إجمالي الطلبات الواردة من الجهات الحكومية؛ وهو ما يوفر على الجهات القضائية والدائرة والجهة الحكومية الوقت والجهد والنفقات، ويرسخ جهود الدائرة في توجيهات حكومة دبي بشأن تعزيز الطرق البديلة للتقاضي.



نسبة التسوية الودية من إجمالي طلبات التمثيل القضائي الواردة من الجهات الحكومية

36%

الامتثال القانوني

وفقاً لمؤشرات الأداء المركزية المحددة ضمن معيار الحوكمة في برنامج دبي للتميز الحكومي، تختص الدائرة بقياس مؤشري مستوى الامتثال القانوني للجهات الحكومية، وهما مؤشر الامتثال في الدعاوى المقامة منها أو ضدها، ومؤشر الامتثال القانوني والإجرائي في الشكاوى المقدمة ضد الجهات الحكومية التي تقع ضمن اختصاص الدائرة.

وقد أنجزت الدائرة في قياس المؤشرين (546) تقريراً فرعياً، وذلك لتغذية التقارير الرئيسية التي أصدرتها الدائرة، وعددها (30) تقريراً شملت جميع الجهات التي ينطبق عليها قياس الامتثال.

وقد بلغت نتيجة مؤشر مستوى الامتثال القانوني والإجرائي في الشكاوى ضد الجهات الحكومية 95,9% في حين بلغ مؤشر مستوى الامتثال القانوني في الدعاوى الحكومية 95,7%.



تقريراً فرعياً تمت دراستها لإصدار تقارير
مؤشري الامتثال

546

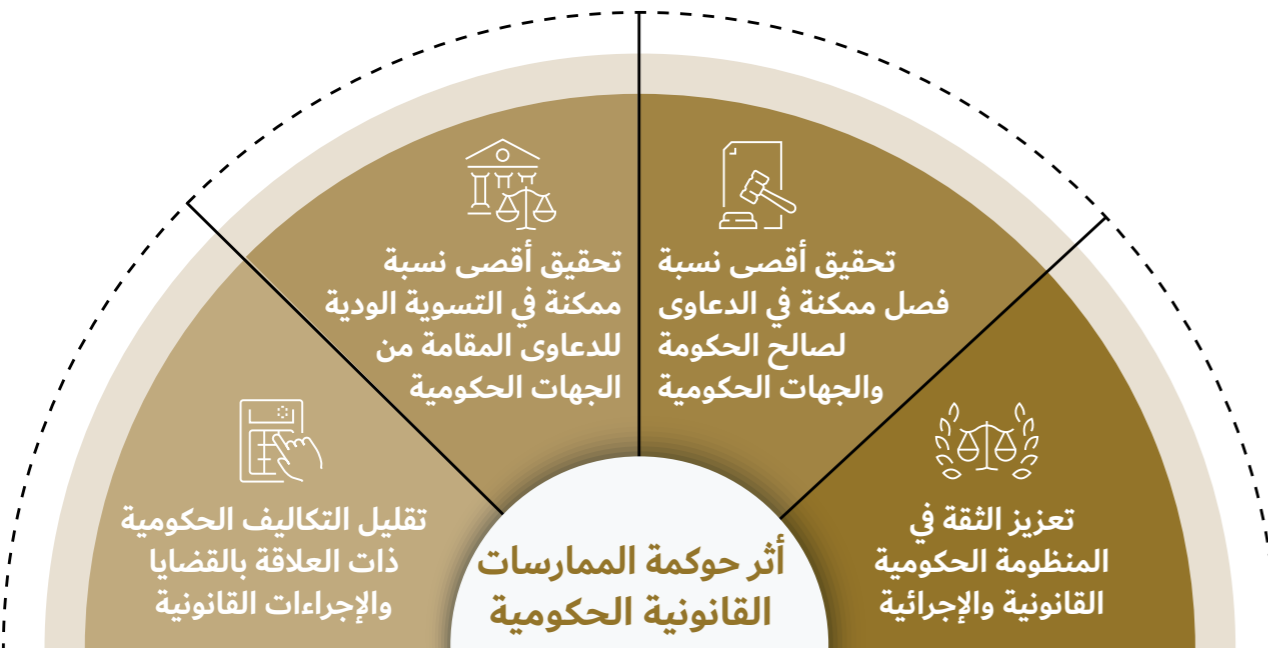


تقريراً رئيسياً أصدرتها الدائرة في مؤشري
الامتثال

30



وتعكس هذه النسب مدى امتثال الجهات الحكومية للإجراءات القانونية والتشريعات الحاكمة في ممارساتها، التزاماً بقيم العدالة والشفافية والموثوقية في العمل القانوني الحكومي في إمارة دبي.



تنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية

وفقاً لقانون إنشائها، تختص الدائرة ضمن مهامها واختصاصاتها، بتنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية لصالح الحكومة والجهات الحكومية، حيث تتخذ الدائرة كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم، واللجان القضائية، ومراكز التوفيق، والتحكيم، بالإضافة إلى القرارات الإدارية والشيكات التي تعد سندات تنفيذية، كما تختص الدائرة بتنفيذ الأحكام الصادرة ضد الجهات الحكومية.



وخلال 2025 بلغ عدد مطالبات التنفيذ الواردة إلى الدائرة (497) حكماً وسنداً تنفيذياً واجب النفاذ، وقد اتخذت الدائرة كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه السندات من قيد على أنظمة المحاكم المختلفة، وتقديم طلبات الاستعلام عن الأموال والحجز والبيع وتنفيذ أحكام الإخلاء، وقد بلغت القيمة الإجمالية للمطالبات التنفيذية لصالح الجهات الحكومية حتى نهاية 2025 (178,931,158) درهم إماراتي.



تنفيذ الشيكات

إعمالاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2022م بإصدار قانون المعاملات التجارية، والذي تلتزم الدائرة بتطبيق أحكامه أثناء تمثيلها الجهات الحكومية في إجراءات تنفيذ الشيكات باعتبارها سندات تنفيذية، وفي منازعات التنفيذ المنبثقة عنها، تلقت الدائرة خلال 2025 (166) طلب تنفيذ مرتبطة بالشيكات، بما يمثل نحو 33.4% من إجمالي طلبات التنفيذ الواردة خلال 2025م، بقيمة إجمالية قدرها (65,234,472) درهم إماراتي.



دعوى تنفيذ مرتبطة بالشيكات

166



نسبة السندات التنفيذية المرتبطة
بالشيكات من إجمالي السندات التنفيذية

33.4%



التسويات الودية

ضمن جهودها المبذولة في ترسيخ مبادئ العدالة الناجزة، ورفع كفاءة تحصيل الأموال العامة، عملت الدائرة على تبني منهجية متكاملة تركز على تفعيل مسار التسويات الودية كخيار استراتيجي قبل المضي في إجراءات التنفيذ، وتطبيق أنظمة استباقية لتحفيز السداد المبكر وتقليل معدلات التعثر، ويأتي ذلك وفق آليات مرنة تحقق الغاية من الحكم بأقل كلفة زمنية ومالية ممكنة، وبلغ عدد التسويات الودية التي أبرمها قسم التنفيذ خلال عام 2025 (55) تسوية ودية، وتمثل هذه التسويات نسبة ملموسة من إجمالي ملفات التنفيذ القابلة للتسوية الودية، وبلغت المبالغ المحصلة نتيجة التسويات (6,039,155) درهماً، بما يعكس فاعلية النهج المعتمد.

كما أسفرت آليات التسويات الودية والرسائل الاستباقية عن خفض ملموس في التكاليف التشغيلية وتقليل الإجراءات المطوّلة، إلى جانب الحد من النزاعات القضائية وطلبات وقف التنفيذ، وتسريع تحصيل الأموال العامة.

تعزيز أطر التعاون

ضمن اجتماعاتها التنسيقية والتشاورية المستمرة مع الجهات الحكومية، عقدت الدائرة ممثلةً في قسم التنفيذ، خلال عام 2025، اجتماعاً مع دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي بهدف رفع كفاءة إجراءات تنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية لصالح الحكومة والجهات الحكومية، بالإضافة إلى تعزيز الامتثال للقوانين ذات العلاقة، كما عقد القسم اجتماعاً تنسيقياً مع الإمارات للمزادات وتنفيذ الأحكام بهدف التنسيق والتشاور بشأن تأطير التعاون المشترك في اتفاقية شراكة لتنظيم عملية بيع الأصول المحجوز عليها قضائياً، أو المعروضة للبيع.



تسوية ودية قبل إجراءات التنفيذ
خلال 2025

55

رفع الوعي القانوني

ضمن جهودها في رفع الوعي القانوني باختصاصات ومهام الدائرة في التنفيذ، نفذت الدائرة برنامجًا تدريبيًا لعدد من موظفي مؤسسة دبي للطيران ومؤسسة دبي ورلد سنترال، للتعريف بإجراءات وشروط تنفيذ مطالبات الشيكات طبقًا للمرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2022، بإصدار قانون المعاملات التجارية، التي تختص الدائرة بتمثيل الجهات الحكومية فيها، باعتبارها سندات تنفيذية.

وتضمن البرنامج التدريبي الذي نفذته المستشار أحمد فوزي، مدير قسم التنفيذ، والمستشار علي البري، مساعد مدير القسم، تعريفًا بالإجراءات والمتطلبات التي ترتبط بالشيك بوصفه سندًا تنفيذيًا، وفقًا لقانون المعاملات التجارية الذي وضع بدائل لتحصيل قيمة الشيك بأسرع وأبسط الطرق، من خلال إلزام المصرف بالوفاء الجزئي للشيك، وجعل الشيك المثبت عليه من قبل المصرف المسحوب عليه بعدم وجود رصيد له أو عدم كفايته سندًا تنفيذيًا يتم تنفيذه مباشرة من خلال قاضي التنفيذ، ما يعزز قوة الشيك كأداة للوفاء في المعاملات التجارية.



الأنظمة الاستباقية للتحصيل

اعتمدت الدائرة إطارًا منهجيًا لإدارة التسوية، تضمن التواصل المباشر مع أطراف التنفيذ، ودراسة القدرة المالية للمدينين، وإعداد خطط سداد قابلة للتنفيذ مع توثيق الاتفاقات، والمتابعة الدورية لضمان الالتزام.

وبشأن الأنظمة الاستباقية للتحفيز على السداد، قامت الدائرة من خلال قسم التنفيذ بإرسال رسائل نصية استباقية عبر الهواتف المتحركة للمدينين تتضمن إشعارات بالتزاماتهم المالية، وحثهم على السداد المبكر قبل اتخاذ الإجراءات التنفيذية.

وقد أسهم ذلك في رفع كفاءة العمل من خلال تقليص زمن التنفيذ، وتعزيز الامتثال الطوعي، والحد من تراكم الملفات، بما انعكس إيجابًا على تجربة المتعامل، دعمت المبادرة التحول نحو نهج استباقي في إدارة ملفات التنفيذ، وأسهمت في تعزيز سمعة الجهات الحكومية، ودعم الاستفادة المالية، ورفع مؤشرات الأداء، مع الحفاظ على توازن فعال بين الحزم القانوني والمرونة الإجرائية.



التحكيم

وخلال عام 2025م، تعاملت الدائرة مع دعويي تحكيم، بإجمالي (4,700,000,000) درهم إماراتي لكلتيهما، وتتعلق الدعوى الأولى بنزاع فني معقد نشأ عن أعمال مرتبطة بمشروع بنية تحتية نقلية رئيسي، تقدر قيمة الأعمال والخدمات فيه بنحو (3,500,000,000) درهم إماراتي، كما تعاملت مع نزاع فني يتعلق بمشروع تطوير تشييدي ضخم متنوع الاستعمالات، تقدر قيمة الأعمال والخدمات فيه بنحو (1,200,000,000) درهم إماراتي.

وفقاً لقانون إنشائها، تختص الدائرة بتمثيل الحكومة والجهات الحكومية في الدعاوى والمنازعات التي تقام منها أو عليها أمام الجهات القضائية المختصة، ولجان ومراكز التوفيق والتحكيم، ومن ثم تقوم الدائرة بتمثيل الجهات الحكومية في المنازعات من خلال التحكيم في معظم القضايا التي تتضمن اتفاقاً بين الأطراف على تسوية نزاعاتهم عن طريق التحكيم، والذي يمثل إحدى السبل التي تنتهجها الحكومة في فض المنازعات بدلاً عن التقاضي.

4,700,000,000

القيمة المالية لدعويي التحكيم اللتين تعاملت معهما الدائرة
خلال 2025



ويقوم هذا الإجراء على تقديم نزاع الجهة الحكومية بصفتها الطرف المحتكم إلى هيئة التحكيم، أو الدفاع عن الجهة الحكومية بصفتها محتكماً ضدها طيلة مدة الإجراءات التحكيمية، أو تمثيلها بالصفين في الدعوى التحكيمية، حيث تقوم هيئة التحكيم بإصدار قرار ملزم بشأن النزاع، وفي بعض الأحيان تتوصل الدائرة أثناء الإجراءات التحكيمية إلى اتفاق لتسوية النزاع ودياً بين الأطراف؛ ومن ثم الاتفاق على إنهاء الإجراءات التحكيمية.



رفع الوعي القانوني

تحرص الدائرة على تقديم الدعم المعرفي للجهات الحكومية، لرفع الوعي القانوني لتمكينها من ممارسة الاختصاصات والمهام الموكلة إليها، من خلال أنشطتها التدريبية، وطرح أفضل الممارسات في مجال تسوية المنازعات، وتعزيز قدرات الجهات الحكومية في دبي لإدارة إجراءات التحكيم بكفاءة وفاعلية، حيث نفذت الدائرة خلال 2025، على هامش مشاركتها في أسبوع دبي للتحكيم، ورشتين تدريبيتين، وهما على النحو التالي:

خصائص ومراحل التحكيم:

تضمنت محاور الورشة خصائص ومراحل التحكيم من خلال دليل عملي للدوائر والهيئات والمؤسسات الحكومية في إمارة دبي، وتعريفًا بأهمية التحكيم في فض المنازعات بوصفه إحدى الطرق البديلة للتقاضي، وأهم الفروقات بينه وبين التقاضي أمام محاكم دبي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي. كما استعرضت الورشة والتي قدمتها، عبر تقنية الاتصال المرئي، زهرا روز خواجه، المستشار القانوني في شؤون تحكيم المنازعات الحكومية بالدائرة، في إطار عملي سير إجراءات التحكيم، بدءًا من الخطوات الأولية، ومرورًا بتشكيل هيئة التحكيم وما يعقب ذلك من جلسات تحكيمية وتعيين الخبراء الفنيين، وانتهاءً بمرحلة ما بعد صدور الحكم، بما في ذلك التصديق والاعتراف وتنفيذ حكم التحكيم. وتطرق المحتوى المعرفي للورشة إلى العوامل الرئيسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار قبل اختيار التحكيم كوسيلة لفض النزاع، بحيث تتمكن الجهات الحكومية من تحديد ما إذا كان التحكيم هو الآلية المناسبة لتسوية المنازعة، إضافة إلى دور تلك الجهات أثناء سير إجراءات التحكيم لضمان تحقيق مستهدفاته العدلية.

2

منازعات الأصول الافتراضية:

نظمت الدائرة ورشة معرفية حول منازعات الأصول الافتراضية للتعريف بالمهارات اللازمة في تصميم العقود للحد من المخاطر الناشئة عنها، حيث تضمنت الورشة حالات عملية مكّنت المشاركين من تحديد ومناقشة عدد من الإشكاليات القانونية التي ترتبط بعقود التقنيات المالية الحديثة، بما يساهم في تعزيز الوعي لدى المتدربين بالأطر القانونية المرتبطة بها. وتناولت الورشة، التي قدمها جوزيف لي، الأستاذ بجامعة مانشستر بالمملكة المتحدة، وحضرها عدد من المعنيين من موظفي حكومة دبي، مفهوم الأصول الرقمية مثل العملات المشفرة، والرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)، والعملات المستقرة (Stablecoins)، واستعرضت في إطار تطبيقي التعريف بأكثر المنازعات الشائعة في هذا المجال، بما في ذلك المنازعات المتعلقة بالتنظيم، وأسعار التحويل، والاحتيايل، والنزاعات الناشئة عن تقديم الخدمات مثل انتهاكات الأمن الإلكتروني والتحويلات غير المصرح بها، إلى غير ذلك من المنازعات التي قد تنشأ عن الأصول الرقمية. كما تطرقت الورشة إلى مناقشة التحكيم كآلية لتسوية المنازعات، والذي يُعد الخيار المفضل لدى العديد من منصات الأصول الرقمية، نظرًا لإمكانية تعيين خبير مختص للنظر في القضايا، وتجنب سابقة قضائية قد تنتج عن التقاضي أمام المحاكم، فضلًا عن التعريف ببعض التحديات المرتبطة بالتحكيم، وفي مقدمتها عملية التنفيذ.



**تنظيم مهنتي المحاماة
والاستشارات القانونية
سند العدالة وسيادة القانون**

مهنة المحاماة

بلغ عدد مزاولي المهنة المشتغلين لدى الدائرة بنهاية 2025 (1586) محامياً، بنسبة زيادة 4.5% مقارنة بعام 2024، من بينهم (1079) محامياً لهم حق الترافع لدى محكمة التمييز، أعلى درجات التقاضي بالإمارة، حيث يمثلون نحو 68% من أعداد المحامين المقيدين لدى الدائرة، وبزيادة بلغت 17.4%، مقارنة بعام 2024 في حين بلغ عدد المحاميات المقيّدات في فئة المشتغلين لدى الدائرة (547) محامية بنهاية 2025.



1079

محامياً لدى محكمة
التمييز



4.5%

نسبة الزيادة في عدد المحامين
المقيدين مقارنة بعام 2024



1586

محامياً مشغلاً



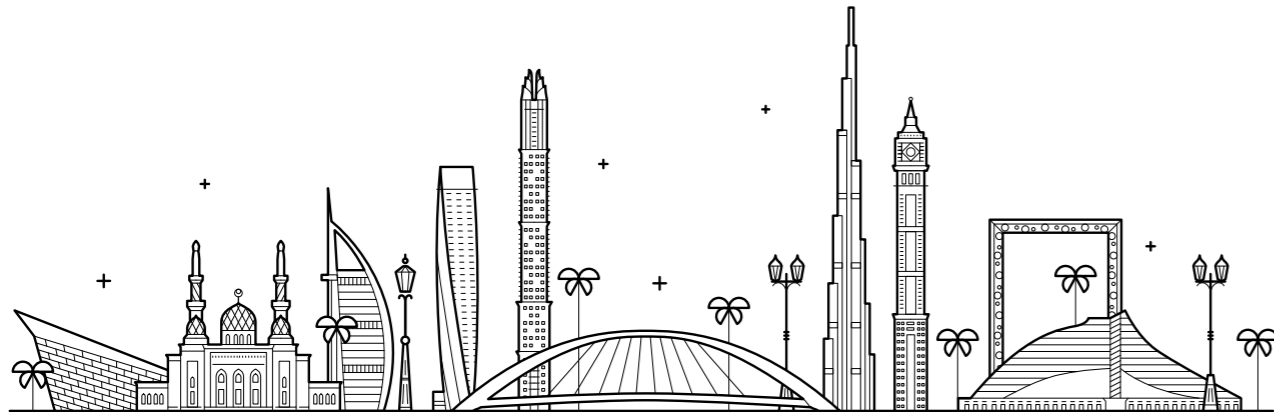
547

محامية مقيّدة في فئة
المشتغلين حتى نهاية
2025



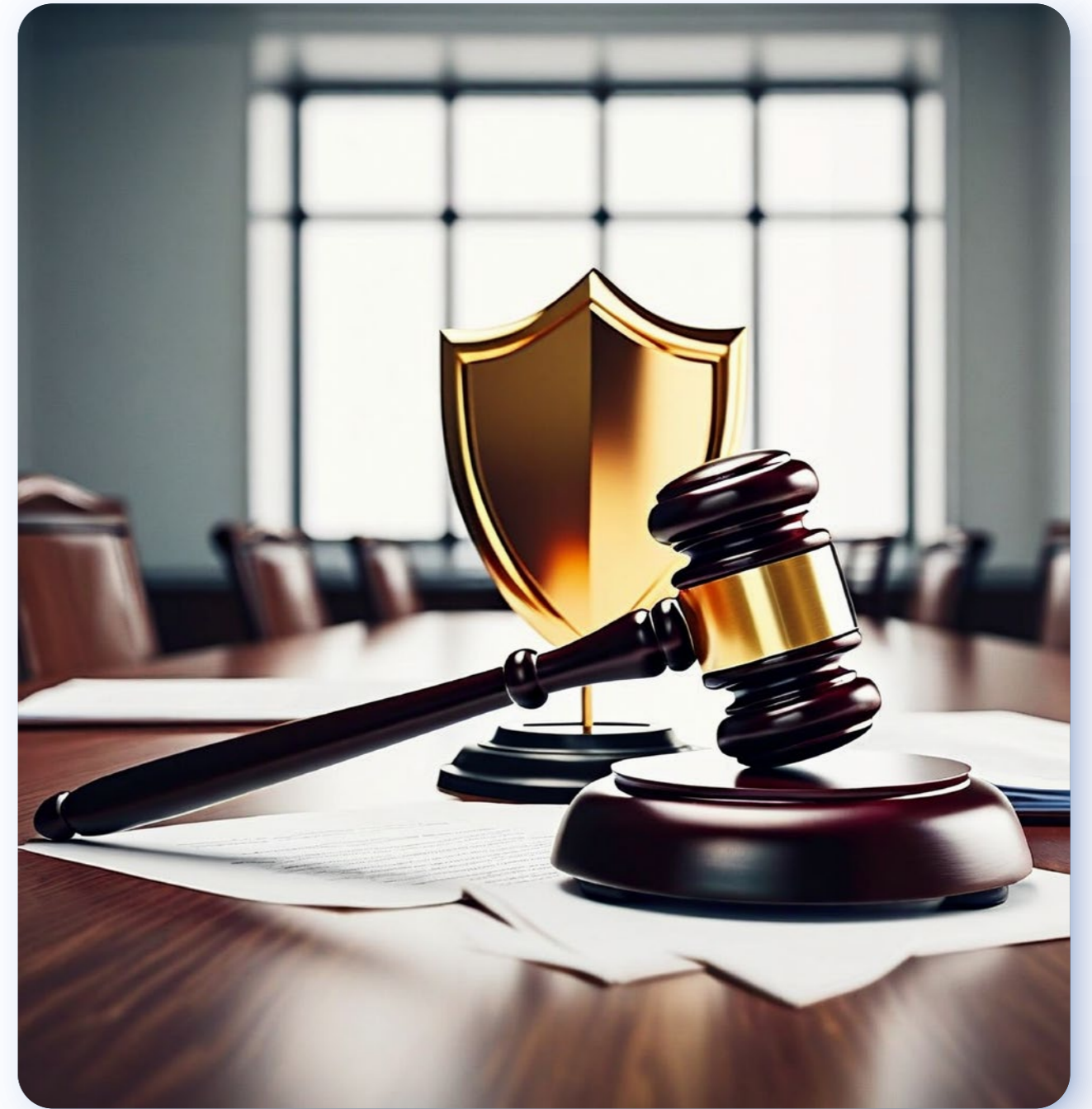
68%

من المحامين المقيدين لهم
حق الترافع أمام محكمة
التمييز



تمثل مزاوله مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية في إمارة دبي إحدى الركائز الداعمة لتعزيز الثقة في بيئتها الاستثمارية وتنميتها المستدامة، وفق أعلى مستوى من الخدمات والخبرات القانونية التي تلبّي معايير التنافسية في هذا المركز العالمي لريادة الأعمال.

وتختص الدائرة، وفقاً لقانون إنشائها، بترخيص مهنتي ومكاتب المحاماة والاستشارات القانونية ومراقبة أعمالها، وإصدار الأنظمة واللوائح والقرارات اللازمة لذلك، والإشراف على تأهيل المستشارين القانونيين وتدريبهم، حيث تحرص على توفير كافة المقومات الداعمة لتعزيز كفاءة المنظومة القانونية المهنية التي تواكب التطورات التشريعية والاقتصادية، بما يساهم في جودة الخدمات القانونية المقدمة للمتعاملين وفق أعلى معايير الامتثال للتشريعات المنظمة للمهنة.



مهنة الاستشارات القانونية

أظهرت الإحصائيات زيادة في عدد المستشارين القانونيين المقيدين في جدول المشتغلين لدى الدائرة بنحو 6% مقارنة بعام 2024، حيث بلغ عدد المقيدين بنهاية 2025 (3156) مستشارًا قانونيًا. ونظرًا لطبيعة المناخ الاستثماري التنافسي الذي تتسم به إمارة دبي، وما يرتبط بذلك من متطلبات التنوع في الخبرات والتخصصات القانونية التي تُلبّي تطلعات المستثمرين في مركز إقليمي للعديد من الأنشطة الاقتصادية العالمية؛ فقد بلغ عدد الجنسيات المزولة لمهنة الاستشارات القانونية بالإمارة (91) جنسية عربية وأجنبية.



مستشارًا قانونيًا مقيّدًا بالدائرة

3344



جنسية عربية وأجنبية تمارس مهنة الاستشارات القانونية في إمارة دبي

91



تسهيلات داعمة

وفقًا للوائح المنظمة لعمل المهنة في الإمارة، فإنه يُعفى المواطنون الراغبون في القيد بمزاولة المهنة من نسبة 50% من الرسم المقرر للقيد، خلال السنوات الثلاث الأولى من القيد، كما يعفى المواطنون بالنسبة ذاتها من الرسم المقرر عند ترخيص المكتب، وتجديده عن كل محامٍ أو مستشار

50%

نسبة الخصم من الرسم المقرر للقيد والترخيص خلال السنوات الثلاث الأولى من قيد مواطني الدولة في مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية

قانوني مواطن يعمل بالمكتب أو يملكه، ولمدة ثلاث سنوات؛ وهو ما يساهم في توفير التسهيلات التحفيزية الداعمة لجذب الكوادر المواطنة لممارسة المهنة، وتسهيل الإجراءات والاشتراطات التي تعزز مشاركتهم الفاعلة في هذا النشاط الاستثماري بالإمارة.



إطلاق نظام المهن القانونية الجديد

خلال 2025، أطلقت الدائرة نظامها الجديد في إدارة خدمات تنظيم المهنة، وذلك التزامًا بتطبيق سياسة خدمات 360 الهادفة إلى تطوير الخدمات الحكومية، حيث يوفر النظام منظومة متكاملة تغطي كافة الجوانب المرتبطة بمتعاملها من المحامين والمستشارين القانونيين المقيدين بالإمارة، وذلك من خلال حلول متكاملة تساهم في تقديم أعلى مستوى من الجودة في الحصول على الخدمة، وإحداث نقلة نوعية في مسار التحول الرقمي للخدمات التي تقدمها الدائرة، بما في ذلك خدمات القيد والترخيص وخدمات السلوك المهني، وبما يتوافق مع توجيهات حكومة دبي نحو التطوير المستمر للخدمات الحكومية.

ويتسم النظام بالعديد من المميزات التي توفر رحلة مثالية للمتعامل، منها:



توفير الوقت والجهد

من خلال الربط مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بخدمات المحامين والمستشارين القانونيين ومكاتبهم



تحقيق مبدأ الشمولية

يتيح النظام الحصول على الخدمة المطلوبة من خلال نافذة واحدة، دون الحاجة للتنقل بين عدة جهات



التنقل بين قنوات الخدمة

يتيح النظام لمتلقي الخدمة الانتقال بسلاسة بين قنوات تقديم الخدمة، سواء عبر الموقع الإلكتروني للدائرة، أو من خلال تطبيقها على الهواتف الذكية



مرونة الإجراءات وسهولتها

أسهمت إعادة هندسة الخدمات ضمن النظام الجديد في تقليل المستندات المطلوبة، وتمكين المستفيدين من الوصول إلى خدمات الدائرة عبر استخدام الهوية الرقمية

المستشارون القانونيون الزائرون

بناءً على طلب يقدم إلى دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي، يجوز التصريح للمحامين أو المستشارين القانونيين المشتغلين خارج الإمارة بتقديم الخدمات القانونية كمستشار قانوني زائر للترافع في قضايا محددة ولفترة زمنية محددة، وذلك وفقاً للاشتراطات التي نصّ عليها القرار الإداري رقم (51) لسنة 2022 باعتماد لائحة قيد المحامين والمستشارين القانونيين في إمارة دبي، حيث بلغ عدد الطلبات التي قبلتها الدائرة في هذا الشأن (80) طلباً وفق ما هو متبع لديها من إجراءات، وهو ما يعكس المرونة التنظيمية التي تنتهجها الدائرة لحماية القطاع المهني من أية ممارسات خارج الإطار التنظيمي.



تصريحاً لمستشارين قانونيين زائرين للترافع في قضايا محددة

80

المكاتب المرخصة

يمارس جميع المحامين والمستشارين القانونيين المشتغلين في سجلات الدائرة أعمالهم في تقديم الخدمات القانونية من خلال (725) مكتباً مرخصاً، بواقع (589) مكتب محاماة، و(136) مكتب استشارات قانونية، في حين بلغ عدد المكاتب الدولية المرخص لها فروع لدى الدائرة (84) مكتباً، بنسبة زيادة بلغت 7.6% مقارنة بعام 2024، وتمثل المكاتب الدولية 61.7% من إجمالي مكاتب الاستشارات القانونية المرخصة بالدائرة.



61.7%

نسبة المكاتب الدولية من إجمالي مكاتب الاستشارات القانونية



84

مكتباً دولياً مرخصاً لدى الدائرة



725

مكتب محاماة واستشارات قانونية مرخصاً بالدائرة

تعزيز الشراكات وتبادل الخبرات

شهدت الدائرة خلال 2025 عددًا من اللقاءات والاجتماعات مع جهات قانونية محلية ودولية، وذلك في إطار جهودها في تعزيز أطر التعاون المشترك في القطاع المهني القانوني.



ومن بين الجهات التي تبادلت معها الدائرة الاطلاع على أفضل الممارسات والخبرات، جمعية القانون في إنجلترا وويلز، حيث استقبل سعادة المدير العام، الدكتور لؤي محمد بالهول، السيد / ريتشارد أتكينسون، رئيس الجمعية، والسيدة / ستيفاني براون، مستشارة السياسات الدولية، والسيدة / جيني سميث، مساعدة السياسات الدولية بالجمعية، بهدف الاطلاع على ممارسات الدائرة في تنظيم مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية.

واستعرضت الدائرة الجهود المبذولة في دعم القطاع المهني القانوني، بما يقدمه من دور محوري في تعزيز المناخ الاستثماري العالمي الذي تتميز به إمارة دبي، وذلك من خلال توفير المتطلبات التنظيمية التي تدعم سهولة الإجراءات ومرونتها في عملية قيد مزاوي المهنة وترخيص مكاتبهم، ويأتي ذلك التزامًا بتوجيهات حكومة دبي في تخفيض المتطلبات والاشتراطات، وتقديم خدمة حكومية متميزة لكافة متعاملينا، وهو ما ينعكس بشكل واضح في الازدياد المستمر في أعداد المستثمرين الأجانب الذين تم استقطابهم في القطاع المهني القانوني بإمارة دبي.

ومحليًا، استقبلت الدائرة ممثلة في د. جمعة عبيد الفلاسي، مدير إدارة شؤون المحامين والمستشارين القانونيين، وفدًا من دائرة القضاء بالشارقة، للاطلاع على ممارسات دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي في تنظيم شؤون المحامين والمستشارين القانونيين المقيدين لديها، والإجراءات المعمول بها في متابعة مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية المرخصة في الإمارة، وذلك في إطار تعزيز أوجه التعاون المؤسسي بما يخدم ريادة القطاع المهني القانوني، وترسيخ سيادة القانون.

وقد اطلع الوفد على ممارسات الدائرة في توفير البرامج التدريبية للمستشارين القانونيين، والتي تواكب مستجدات الواقع القانوني، وتدعم مستهدفات التطوير المهني المستمر، وتراعي تنوع التخصصات والخبرات لمزاوي المهنة المقيدين لديها، بما يعزز معه ثقة متلقي الخدمات القانونية، ويضمن الحفاظ على السمعة المهنية للإمارة.

توعية مزاوي المهنة الجدد

تلتزم الدائرة، ضمن مستهدفاتها التوعوية، بعقد جلسات لتوعية مزاوي مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية الجدد، لتعريفهم بأبرز التشريعات والقرارات المعمول بها في تنظيم المهنة، حيث بلغت نسبة المستفيدين من إجمالي المستهدفين بتلك الجلسات 100% خلال 2025.

وتضمنت جلسات التوعية رفع الوعي بالضوابط المهنية والمسلكية والتشريعات واللوائح المنظمة لمزاولة المهنة مزاولة تليق بسمعة إمارة دبي في تقديم الخدمات القانونية للمتعاملين مع المكاتب المرخصة لديها.

كما أكدت الجلسات على عدم الإخلال بأي من واجبات مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، أو الخروج عن ضوابط مزاولة المهنة، سواء تجاه موكلهم، أو تجاه السلطة القضائية، أو تجاه زملائهم، أو أي من أفراد المجتمع، بما يعزز الثقة في المنظومة القانونية بالإمارة.





التدريب والتطوير المهني

ويشترط البرنامج التدريبي للتطوير المهني القانوني المستمر حصول المقيّد على (16) ست عشرة نقطة، تنقسم إلى (8) ثماني نقاط إلزامية لمواد تحددّها الدائرة، وتشرف على إعدادها، و(8) ثماني نقاط أخرى تتضمن موضوعات يختارها المستشار القانوني من الجهات التدريبية الخارجية المعتمدة لدى الدائرة.

وحرصاً على التغذية الراجعة من عملية التدريب، لغايات التحسين والتطوير المستمر، تجري الدائرة استبياناً لقياس مستوى سعادة المستفيدين من البرنامج، حيث بلغت نسبة السعادة عن البرنامج 92.5% وفقاً لاستطلاع الرأي لعام 2025.

تلتزم الدائرة بتطبيق برنامج للتطوير المهني القانوني المستمر الذي يعد إحدى أدواتها في استدامة جودة الخدمات القانونية المهنية المقدمة في الإمارة، من خلال منظومة تدريبية تضمن تحقيق مستهدفات التأهيل المهني للمستشارين القانونيين المقيدين لديها، ومواكبة مستجدات العمل القانوني وما يرتبط به من تشريعات، وهو ما يشكل جزءاً أساسياً في توفير مقومات المناخ الاستثماري وريادة الأعمال في إمارة دبي.

وخلال 2025، وضمن متطلبات التجديد السنوي لقيّد المستشارين القانونيين، نفذت الدائرة (12,746) ساعة تدريبية، استفاد منها (4683) مستشاراً قانونياً، وقد تنوعت آلية التدريب بين الحضوري وتقنية الاتصال المرئي.



ساعة تدريبية تم تنفيذها ضمن برنامج
التطوير المهني المستمر

12,746



مستشاراً قانونياً استفادوا من برنامج
التطوير المهني المستمر

4683

الرقابة التنظيمية على مزاولة المهنة

ضمن اختصاصها بالتنظيم والرقابة على مزاولة مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية في إمارة دبي، تتخذ الدائرة كافة الإجراءات الرقابية اللازمة لضمان الامتثال لضوابط واشتراطات مزاولة المهنة، وفقاً للتشريعات واللوائح والقرارات المعمول بها في هذا الشأن، وذلك للحفاظ على جودة الخدمات القانونية المقدمة في الإمارة، وحماية مصالح متعاملي الدائرة من مزاولي المهنة الملتزمين بالإجراءات والضوابط المنظمة للمهنة، وحماية مصالح موكلهم كذلك.



أولاً: الزيارات الميدانية:

وفقاً لصلاحيات الضبطية القضائية، نفذت الدائرة خلال 2025 (35) زيارة ميدانية على مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية المرخصة لديها، وذلك للتحقق من الالتزام بضوابط ومعايير واشتراطات ممارسة المهنة، مثل تجديد القيد أو الترخيص خلال المدة المحددة، وصحة البيانات أو المعلومات المرتبطة بالقيد أو الترخيص، كما تتضمن الزيارة التحقق من قيد مقدمي الخدمات القانونية، ومدى التزامهم باللوائح والتعليمات الصادرة عن الدائرة، مثل وضع الترخيص في مكان ظاهر داخل المكتب، إلى غير ذلك من التعليمات التي تقتضي مخالفة أيٍّ منها فرض العقوبات المقررة قانوناً.

وإلى جانب هذه الزيارات الميدانية، فإن الدائرة تقوم برصد أي أفعال عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية، وضبط مرتكبيها، وفرض العقوبات المقررة قانوناً عليهم. وقد بلغ عدد محاضر الضبط المحررة التي وثقت المخالفات التي تم ضبطها من واقع عمليات الرصد أو الزيارات المنفذة خلال 2025 (174) مخالفة، وتم توثيقها من قبل مأموري الضبط القضائي لدى الدائرة.

ثانياً: الرقابة التنظيمية:

تتولى الدائرة، من خلال لجنة مخالفات المحامين والمستشارين القانونيين، النظر في أيٍّ من مخالفات مزاولي المهنة للوائح والقرارات والتعليمات الصادرة عن الدائرة بشأن القيد والترخيص، كما تختص بنظر أثر الأحكام القضائية النهائية الصادرة بإدانة المحامي أو المستشار القانوني بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو تمس أخلاقيات المهنة وواجباتها، فضلاً عن نظر أثر الأحكام أو القرارات التأديبية النهائية الصادرة عن الجهات المختصة، داخل الإمارة أو خارجها، بإدانة المحامي أو المستشار القانوني بشأن فعل يمس أخلاقيات المهنة وواجباتها. وقد بلغ عدد المخالفات المحالة إلى اللجنة، وتم نظرها من قبل اللجنة المختصة (53) مخالفة، بنسبة فصل بلغت 100%.



100%

نسبة الفصل في المخالفات التي تمت إحالتها إلى اللجنة المختصة



53

مخالفة تتعلق بالقيد والترخيص تم نظرها من خلال اللجنة المختصة

ثالثاً: الرقابة المهنية والمسلكية

بموجب قانون إنشائها، تتلقى الدائرة الشكاوى المهنية والمسلكية التي تنطوي على أي إخلال بواجبات مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، والذي يتحقق بأي سلوك من المحامي أو المستشار القانوني من شأنه أن يحط من قدر المهنة، أو يؤثر على حقوق موكله، أو يفرط أو يقصر في الدفاع عنه بما تمليه عليه اعتبارات المهنة، ومقتضيات الوكالة القانونية، إلى غير ذلك من صور الخروج عن ضوابط مزاوله المهنة، من خلال أية ممارسات قد تصدر عنهم تجاه موكلهم، أو السلطة القضائية، أو زملائهم، أو أي من أفراد المجتمع.

وقد بلغ عدد الشكاوى التي نظرتها الدائرة لعام 2025، من خلال لجنة السلوك المهني للمحامين والمستشارين القانونيين والمشكلة من أربع هيئات، (320) شكوى، من خلال مراحل دقيقة من التحقق وجمع الاستدلالات والمعلومات اللازمة، وعقد جلسات السلوك المهني للاستماع إلى طرفي الشكوى، وصولاً إلى إصدار القرار النهائي في الشكوى المحالة.



شكوى سلوك مهني نظرتها الدائرة
خلال 2025

320

وخلال 2025 بلغت نسبة القرارات التي انتهت اللجنة إلى عدم الاختصاص الولائي بشأنها 7% من إجمالي القرارات التي نظرتها الدائرة، في حين بلغت نسبة القرارات التي انتهت فيها اللجنة للإدانة 38%، ونسبة 56% منها انتهت بحفظ الشكوى، ليكون معدل قرارات الإدانة بالنظر لعدد مزاوي المهنة المشتغلين، 2.3% لكل 100 محامٍ ومستشار قانوني.

2.3%

معدل قرارات الإدانة لكل 100 محامٍ
ومستشار قانوني

7%

من القرارات انتهت إلى عدم الاختصاص
الولائي

56%

من القرارات انتهت إلى حفظ الشكوى

38%

من القرارات انتهت إلى الإدانة

والتزاماً منها بأعلى مستوى من الشفافية، تتيح الدائرة لطرفي الشكوى، الشاكي والمشكوف في حقه، التظلم خطياً من قرارات لجنة السلوك المهني أمام لجنة التظلمات المشكلة بالدائرة، وهو ما يشكل ضماناً رئيسية لمزاوي المهنة والمكاتب، بالإضافة إلى الضمانة المتمثلة في عدم تحصن قراراتها من رقابة القضاء.

ويتم فحص التظلم المقدم إلى اللجنة والبت فيه وفقاً لضوابط وإجراءات معتمدة تتماشى مع أفضل الممارسات في هذا المجال، وقد بلغت نسبة دقة القرارات الصادرة عن لجنة السلوك المهني بعد العرض على لجنة التظلمات 98%، وهو ما يعكس مستوى عاليًا من الدقة والكفاءة في قرارات اللجان المشكلة والتي تتوفر بها خبرات قانونية وقضائية طويلة لرؤساء ونواب وأعضاء اللجان الداخلية بالدائرة.



دقة القرارات الصادرة عن لجنة السلوك
المهني بعد العرض على لجنة التظلمات

98%

الخدمات القانونية التطوعية

التزامًا برسالتها المجتمعية والإنسانية، وترسيخًا لدور مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية في دعم العمل التطوعي والإنساني، أطلقت الدائرة منصة الخدمات القانونية التطوعية خلال عام 2018، لتقديم الاستشارات القانونية المجانية، وهي مبادرة حاصلة على علامة الوقف المبتكر، كتقدير يمنحه مركز محمد بن راشد العالمي لاستشارات الوقف والهبة للجهات التي لديها مساهمات مجتمعية مستدامة مبنية على مفهوم الوقف المبتكر.

ودعمًا لهذه المبادرة، تحتسب الدائرة الخدمات القانونية المجانية التي يقدمها المستشارون القانونيون المقيدون لديها إلى أفراد المجتمع، عبر المشاركة في المنصة، ضمن أنشطة التطوير المهني القانوني المستمر غير الإلزامية، والتي يتطلبها تجديد قيد المستشار القانوني لدى الدائرة سنويًا، كما وفرت الدائرة، بالتعاون مع هيئة دبي الرقمية، هذه الخدمة عبر التطبيق الموحد للخدمات الحكومية في إمارة دبي «دبي الآن».

وقد بلغ عدد مزاوي المهنة المسجلين في المنصة بنهاية 2025 (395) محاميًا ومستشارًا قانونيًا بزيادة بلغت 33.4% مقارنة بعام 2024، وبلغ عدد الطلبات التي تم تقديمها خلال 2025 (3208) طلبات، من خلال نظام مؤتمت بنسبة 100%.



زيادة في عدد مزاوي المهنة المسجلين
في المنصة مقارنة بعام 2024

33.4%



عدد الطلبات التي تم تقديمها من خلال
المنصة لعام 2025

3208



الدعم القانوني الحكومي

إعداد ومراجعة العقود والاتفاقات

تختص دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي وفقًا لقانون إنشائها، بإعداد ومراجعة العقود والاتفاقات التي تبرمها الحكومة أو الجهات الحكومية، بناءً على طلب تلك الجهات، وتمثيلها في المفاوضات المتعلقة بها، كما تقوم بتقديم الدعم القانوني الذي يتعلق بالتفاوض في مرحلة سابقة على إبرامها.

وخلال 2025، أنجزت الدائرة صياغة ومراجعة وتقديم المشورة القانونية بشأن (689) عقدًا واتفاقية حكومية، بقيمة إجمالية تقريبية بلغت نحو 54,7 مليار درهم، وهو ما يعكس المساهمة المحورية للدائرة في أجندة دبي الاقتصادية (D33)، والتي تسعى إلى مضاعفة حجم اقتصاد دبي بحلول عام 2033، وترسيخ مكانة الإمارة ضمن أفضل ثلاث مدن عالمية للأعمال والابتكار وجودة الحياة.



عقدًا واتفاقية أنجزتها الدائرة خلال 2025

689

+ 54,000,000,000

مليار درهم القيمة المالية للعقود والاتفاقات التي أنجزتها الدائرة خلال 2025



دور استراتيجي

قدمت الدائرة دعمًا محوريًا لمختلف المشاريع ذات القيمة العالية والتعقيد الفني، في تنفيذ مجموعة متنوعة من المبادرات الاستراتيجية ذات الأثر الكبير، بما في ذلك مشاريع الشراكة الرائدة بين القطاعين العام والخاص في مجالات البنية التحتية والتطوير العمراني، ومشاريع التكنولوجيا المتقدمة والبنية التحتية، وصفقات التمويل السيادي وبرامج أسواق المال، والترتيبات الخاصة بالاستثمارات وصناديق التمويل الكبرى، بالإضافة إلى التأسيس المرتقب لمركز دبي الدولي للوساطة، والذي من المقرر أن يصبح أول مركز وساطة من نوعه بمعايير عالمية ومعتمد دوليًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما دعمت الدائرة أطر التعاون العابر للحدود، ومبادرات التنمية الدولية والقوى العاملة، والبرامج التنظيمية واعتمادات الجودة الخاصة بقطاعات محددة، وإصلاحات الموازنات القائمة على الأداء، والتخطيط الاستراتيجي الشامل للبيئة والاستدامة، وتنظيم الفعاليات الدولية الكبرى.



مؤشرات نوعية

واصلت الدائرة مسارها التصاعدي القوي في الأعمال القانونية المرتبطة بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، حيث أنجزت (256) طلبًا، بزيادة قدرها 14% مقارنة بعام 2024، كما حققت قفزة نوعية في المعاملات ذات القيمة العالية بلغت 71%، ويعكس هذا النمو أجندة التحول الرقمي المتسارعة للحكومة، والمدفوعة بالتوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي، وتبني الخدمات الحكومية القائمة على الحوسبة السحابية، وتعزيز قدرات الأمن السيبراني، كما أن الدائرة قدمت دعمًا استشاريًا قانونيًا متخصصًا لمشاريع حكومية استراتيجية كبرى، شملت استراتيجية دبي للمعاملات غير النقدية، ومشاريع البنية التحتية السحابية الكبرى، ومبادرات الأمن السيبراني، وتطوير أطر حوكمة رقمية متقدمة.



14%

نسبة الزيادة في عدد العقود والاتفاقات المرتبطة بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي مقارنة بعام 2024

وقد ارتفع عدد الجهات الحكومية التي استفادت من خدمات الدائرة في إعداد ومراجعة العقود والاتفاقات إلى (41) جهة خلال عام 2025، بزيادة قدرها 8% مقارنة بعام 2024، وهو ما يعكس الثقة المتنامية في دور الدائرة بوصفها داعمًا رئيسيًا لعمليات حكومية فعالة.



8%

نسبة الزيادة في عدد الجهات الحكومية المستفيدة مقارنة بعام 2024

وقد بلغ عدد خدمات الدعم القانوني الأخرى (146) طلبًا، ومنها تقديم الدعم القانوني بشأن الحلول الرقمية والتي تشمل رقمنة البيانات، والتحول الرقمي في التصرفات القانونية، والمساعد الآلي المعتمد على الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى المجالات المختلفة للملكية الفكرية، والتي تشمل تسجيل العلامات التجارية، وتسجيل المصنفات المكتوبة والتقنية، وتقديم الاستشارات المتعلقة بتسجيل براءات الاختراع.



عدد طلبات الدعم القانوني الأخرى الواردة إلى الدائرة

146

خدمات الدعم التشريعي والمشورة القانونية

بناءً على طلب الجهات الحكومية في الإمارة، تقوم دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي بتقديم مختلف أشكال الدعم القانوني للجهات الحكومية، سعياً لتمكينها من ممارسة أعمالها وفقاً للتشريعات النافذة.

وخلال 2025، بلغ عدد طلبات الدعم القانوني الواردة إلى الدائرة (291) طلبًا، شكّل منها (145) طلبًا لخدمات الدعم التشريعي وإبداء الرأي القانوني، والتي شملت دعم الجهات الحكومية في المسائل التشريعية، وتقديم الرأي والمشورة القانونية بشأن الاستفسارات الواردة من الجهات الحكومية حول مختلف المسائل القانونية المحالة إلى الدائرة.



عدد طلبات الدعم القانوني الواردة إلى الدائرة

291

ومن أبرز مشاريع التشريعات التي تمت دراستها ومراجعتها وإبداء الملاحظات بشأنها، قانون إنشاء مركز دبي للخبرة القضائية لسنة 2025، قانون الآثار والمواقع الأثرية في إمارة دبي، قانون هيئة الثقافة والفنون بدبي، قانون مركز فض المنازعات الإيجارية العقارية في إمارة دبي، قرار المجلس التنفيذي بشأن تنظيم استخدام الكاميرات في توثيق ضبط المخالفات وإجراءات التنفيذ، قرار اعتماد اللائحة التنفيذية للقانون رقم (19) لسنة 2024 بشأن تنظيم صفة الضبطية القضائية في إمارة دبي، مشاريع قرارات المجلس التنفيذي- برنامج مكافأة نهاية الخدمة للموظفين.



عدد طلبات الدعم التشريعي والمشورة القانوني الواردة إلى الدائرة

145



مؤشر الامتثال للتشريعات النافذة

حققت الدائرة خلال عام 2025 في نتائج مؤشر الامتثال للتشريعات النافذة، والذي يقاس من قبل اللجنة العليا للتشريعات، نسبة 100%، وهو أحد المؤشرات التي تخضع لها الدائرة ضمن الجهات الحكومية بإمارة دبي، كأحد المؤشرات المركزية الرئيسية لقياس امتثال الدائرة للتشريعات المنظمة لعملها من حيث التنفيذ والتطبيق، والذي يعكس كفاءة العمل الحكومي من خلال الالتزام بالمعايير والإجراءات التي تخضع للأطر التشريعية، بما يؤكد حرص الدائرة على تقديم خدمات قانونية وفق أعلى مستوى من الدقة الإجرائية التي تسهم في إعلاء وسيادة القانون في العمل الحكومي، ووجود منظومة مؤسسية تتفق مع مستوى الريادة والعالمية لحكومة دبي، وتحقق مستهدفاتها وأولوياتها في تعزيز ثقة المتعاملين والشركاء في المنظومة القانونية بالإمارة.



نتيجة مؤشر امتثال الدائرة للتشريعات
النافذة لعام 2025

100%

المشاركة في عضوية اللجان الحكومية

بالإضافة إلى الدعم القانوني المباشر، فإن الدائرة تقدم دعمًا قانونيًا من خلال مستشاريها القانونيين بالمشاركة في عضوية عدد من اللجان منها المتعلقة بالمخالفات الإدارية للموظفين والتظلمات والشكاوى المشكولة لدى الجهات الحكومية، بناءً على طلب تلك الجهات، بالإضافة إلى اللجان المتعلقة بالمناقصات والممارسات والمشتريات الحكومية.

التوعية التشريعية

ضمن برامجها المعرفية، نظمت الدائرة جلسات للتوعية بأحدث التشريعات الصادرة محليًا واتحاديًا، بلغت تلك الجلسات خلال 2025 (140) ساعة معرفية، بما يسهم في نشر المعرفة القانونية، ورفع مستوى الامتثال للتشريعات وتحسين جودة العمل الحكومي من خلال فهم الإجراءات ووضوح المسؤوليات.

إنشاء مركز دبي الدولي للوساطة



استمراراً لجهود الشراكة مع مركز ADR Center وتفعيلاً لحصول الدائرة على تقييم سبع نجوم في برنامج المقارنات المرجعية الذي نفذته برنامج دبي للتميز الحكومي وانتهى خلال عام 2025، استكملت الدائرة جهودها في تأسيس مركز دبي الدولي للوساطة، وتوجت جهودها باعتماد المجلس التنفيذي، برئاسة سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، إنشاء مركز دبي الدولي للوساطة (DIMC) Dubai International Mediation Centre المتخصص في طرق تجنب المنازعات وحلّها ودياً، وتصنيفه كأحد المشروعات الاستراتيجية التي اعتمدها المجلس التنفيذي خلال عام 2025، ويعد المركز الأول من نوعه في المنطقة الذي يحمل اعتماداً دولياً، ويقدم خدمات نوعية مستحدثة في مجال الوقاية من المنازعات، ومجال الحلول الودية لها، ومن بينها الوساطة في المنازعات، إضافة إلى توفير التدريب والتأهيل على تلك الخدمات.

الوساطة في فض المنازعات

تبنت الدائرة منذ عام 2022 مشروعاً متعدد الجوانب والمراحل لتعزيز دور الإمارة في مجال الوساطة في المنازعات، كإحدى أهم الطرق البديلة لحل المنازعات بالطرق الودية، وهو ما يتلاقى مع الأولويات الاستراتيجية لخطة دبي، وذلك من خلال تعاونها مع المركز الأوروبي للوساطة (ADR Center)، أحد أهم وأكبر المراكز المتخصصة في مجال الوساطة في المنازعات المدنية والتجارية في أوروبا، والمؤسسة الدولية للوساطة (International Mediation Institute). وقد وضعت الدائرة منهجية عمل تضمنت بناء القدرات وتعزيز المهارات لامتلاك الأدوات اللازمة لحل المنازعات وفق أعلى مستوى من النزاهة والموثوقية والشفافية، وتعزيز ثقافة المجتمع والمتعاملين بالوساطة في حل المنازعات، وتوفير خدمات الوساطة وغيرها من خدمات تجنب المنازعات وحلها بالطرق الودية للقطاع الخاص وفق أفضل الممارسات العالمية، والسعي لمساعدة الحكومات والدول في تبني النموذج الذي تبنته وطورته الدائرة بعد تأطيره كممارسة رائدة مدعومة بالدراسات المقارنة والمسوحات والبحوث، بما يرسخ الجهود الداعمة لتعزيز مكانة إمارة دبي ودولة الإمارات في مؤشرات التنافسية مثل مشروع العدالة العالمي والجاهزية للأعمال وفق منهجية البنك الدولي.





برنامج تدريب تأهيلي فعال

شهد عام 2025 تخرج دفعات جديدة في برنامج تدريب الوسطاء المعتمدين من قبل المؤسسة الدولية للوساطة في فض المنازعات المدنية والتجارية، حيث استكمل متطلبات البرنامج (82) متدرّبًا، بنسبة زيادة بلغت 9,3% مقارنة بعام 2024، وإجمالي (3520) ساعة تدريبية.



9,3%

نسبة الزيادة في عدد المتدربين
مقارنة بعام 2024



3520

ساعة تدريبية نفذتها
الدائرة



82

متدرّبًا على مهارات
الوساطة

وتعد الدائرة الجهة الوحيدة على مستوى المنطقة العربية وشمال أفريقيا التي تتوفر لديها (18) ثمانية عشر وسيطًا معتمدًا في المستوى الاحترافي الأعلى عالميًا، كما تعد الدائرة هي الجهة الوحيدة عالميًا التي لديها فريق ناطق باللغة العربية كلغة أولى، حاصل على هذا الاعتماد الدولي، وذلك بحسب البيانات المتوفرة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة الدولية للوساطة.



وسيطًا معتمدًا بالدائرة في المستوى الاحترافي عالميًا

18

الدائرة هي الجهة الوحيدة عالميًا التي لديها فريق للوساطة ناطق باللغة العربية، كلغة أولى، حاصل على الاعتماد الدولي

مساقي إلزامي

يتطلب لتجديد قيد المستشار القانوني في تقديم الخدمات القانونية بالإمارة، الحصول على (16) ساعة تدريبية سنويًا، منها ثماني ساعات إلزامية لمواد تحددتها الدائرة، وأخرى تتضمن موضوعات يختارها المستشار القانوني من الجهات التدريبية الخارجية المعتمدة لدى الدائرة، حيث حددت الدائرة في هذا السياق، التدريب على مهارات تمثيل العملاء أثناء الوساطة ضمن الساعات الإلزامية لمتطلبات التجديد، لتكون بذلك أول جهة تنظيمية عالميًا تضع هذا التدريب ضمن برامجها الإلزامية في تأهيل مزاوي مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، حيث استفاد من البرنامج خلال 2025 (2999) مستشارًا قانونيًا.

وقد عكست استطلاعات الرأي سعادة مزاوي المهنة بتأهيلهم لتمثيل العملاء أثناء الوساطة وأهمية ذلك التدريب لأعمالهم، حيث بلغت نسبة السعادة 88.1%.



88.1%

نسبة الرضا عن مساق الوساطة ضمن التطوير المهني



2999

مستشارًا قانونيًا استفادوا من البرنامج



80% +

من المتدربين من موظفي الجهات الحكومية



13,195

ساعة تدريبية على مهارات الوساطة منذ إطلاق البرنامج



307

عدد خريجي البرنامج منذ إنطلاقه

ومنذ انطلاق البرنامج في 2022، وحتى نهاية 2025، بلغ عدد خريجي البرنامج (307) متدربين، بإجمالي (13,195) ساعة تدريبية نفذتها الدائرة لمجموع المتدربين، وقد بلغ عدد المتدربين من موظفي الجهات الحكومية (247) متدربًا، حصلوا جميعهم، بعد اجتيازهم البرنامج، على الاعتماد الدولي من المؤسسة الدولية للوساطة، كوسطاء مؤهلين في حل النزاعات المدنية والتجارية، ويعد هذا البرنامج الوحيد من نوعه الذي يقدم باللغة العربية كاملاً ومعتمدًا من المؤسسة الدولية للوساطة، إضافة إلى تقديمه باللغة الإنجليزية.

وقد بلغت نسبة الحاصلين على التدريب من موظفي الجهات الحكومية أكثر من 80% من مجموع المتدربين، وهو ما يعزز معه ثقافة التسوية الودية داخل منظومة العمل الحكومي.





تأطير ممارسة الدائرة كنموذج رائد للحكومات والدول

عبر شراكتها الممتدة مع المؤسسة الدولية للوساطة (IMI)، تمكنت الدائرة من التوصل لتوافق حول أهمية تعزيز دول المؤسسة في الممارسات الحكومية للوساطة في المنازعات، وأدى ذلك إلى تشكيل لجنة عالمية لدى المؤسسة باسم لجنة السياسات العامة بعضوية الدائرة، وتشكيل لجنة منبثقة عنها ترأسها الدائرة، وتعنى بتعزيز ممارسة الوساطة في المنازعات التي تكون الجهات الحكومية طرفاً فيها، وذلك عن طريق إجراء دراسات على مستوى كافة قارات العالم لأية ممارسة للوساطة في المنازعات الحكومية ولو كان بشكل جزئي ومحدود، مع

إجراء مسوحات وبحوث تخصصية بالشراكة مع المعنيين لدى الدول المستهدفة، وذلك وصولاً إلى استحداث نموذج عالمي مقارن يستفيد من تجربة الدائرة الرائدة، بحيث يحفز الحكومات إلى تبني الوساطة في منازعاتها ويوفر في الوقت ذاته المنهجية والأدوات التي تدعم ذلك.



عضوية الدائرة في اللجنة العالمية المعنية بالسياسات العامة في المؤسسة الدولية للوساطة



تعزيز ثقافة الوساطة لدى مجتمع الأعمال

يتطلب لتجديد قيد المستشار القانوني في تقديم الخدمات القانونية بالإمارة، الحصول على (16) ساعة تدريبية سنويًا، منها ثماني ساعات إلزامية لمواد تحدها الدائرة، وأخرى تتضمن موضوعات يختارها المستشار القانوني من الجهات التدريبية الخارجية المعتمدة لدى الدائرة، حيث حددت الدائرة في هذا السياق، التدريب على مهارات تمثيل العملاء أثناء الوساطة ضمن الساعات الإلزامية لمتطلبات التجديد، لتكون بذلك أول جهة تنظيمية عالميًا تضع هذا التدريب ضمن برامجها الإلزامية في تأهيل مزاولي مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، حيث استفاد من البرنامج خلال 2025 (2999) مستشارًا قانونيًا.



العرض التقديمي والمشاركة الفعالة في مركز المفاوضات وحل المنازعات لدى كلية القانون بولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية.



ورش ولقاءات معرفية قدمها وفد الدائرة أمام مسؤولي مؤسسة جامس (JAMS) الأمريكية الأولى عالميًا في تقديم خدمات الوساطة، وبحضور منتسبي مؤسسة زمالة وينستين من عدة دول.



سلسلة من الورش التعريفية الموجهة إلى الشركات لدى مركز دبي للسلع المتعددة عبر شراكة الدائرة مع المركز.



رأس المال البشري

ركيزة التطوير المؤسسي

البرامج التدريبية

وضعت الدائرة خطة تدريبية سنوية استهدفت الارتقاء المستمر بمهارات كوادرها البشرية، من خلال برنامج شامل لكافة المستويات الوظيفية بالدائرة بقطاعيها القانوني والإداري، كما تنوعت مجالات التدريب بين التخصصي والمهاري والتقني.

وخلال 2025، نفذت الدائرة (130) برنامجًا تدريبيًا، تنوعت بين البرامج التأهيلية النوعية والشهادات المهنية المعتمدة، والمهارات المستقبلية لقيادات الدائرة، مع تطوير قيادات الصف الثاني والثالث، وتوفير نخبة من البرامج الداخلية، والبرامج الخارجية، وتوفير أفضل منصات التعلم الذاتي لموظفي الدائرة، إضافة إلى العديد من المبادرات التي تهدف إلى نقل الخبرات وتبادلها، مع وضع منهجيات عالمية لقياس أثر التدريب وفعاليتها.



برنامجًا تدريبيًا داخليًا وخارجيًا لتأهيل وتدريب الكوادر البشرية

130

أولاً: التدريب الداخلي:

نفذت الدائرة خلال 2025 (89) برنامجًا تدريبيًا داخليًا، بواقع (5233) ساعة تدريبية، وبمتوسط (25) ساعة تدريبية لكل موظف، وهو ما يفوق المستهدفات المركزية لكافة الفئات.

1

ثانيًا: التدريب الخارجي:

على مستوى البرامج التدريبية الخارجية التي انتسب إليها موظفو الدائرة، ضمن الشراكة مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة، فقد بلغت (41) ورشة تدريبية.

2



برنامجًا تدريبيًا خارجيًا خلال 2025

41

تؤمن الدائرة بالدور الحيوي الذي يلعبه رأس المال البشري في تنفيذ مستهدفاتها الاستراتيجية المرتبطة بالتطوير وجودة العمليات الداخلية لضمان الاستدامة المؤسسية، وتقديم خدمات رائدة ومتميزة لمتعاملينا، ومن ثمّ تحرص على جذب الكوادر البشرية المتميزة، ثم الاستثمار في تنميتهم من خلال إطلاق البرامج التأهيلية والتدريبية، وتعزيز بيئة عمل محفزة وإيجابية.



استقطاب الكفاءات الوطنية

التزامًا باستراتيجيتها التي تنص على جذب وتطوير وتمكين رأس مال بشري ذي موهبة وكفاءة عاليتين، وحرصًا منها على استقطاب الكفاءات الوطنية المهنية والتخصصية، تشارك الدائرة سنويًا في معرض رؤية الإمارات للوظائف، لرفد كوادرها البشرية بالكفاءات التي تسهم في الارتقاء المستمر بقدراتها المؤسسية، والنهوض بأهدافها التطويرية في أداء مهامها واختصاصاتها.

ويشكل المعرض ملتقى للعديد من الخبرات المواطنة في مختلف التخصصات؛ ومن ثمّ تطرح الدائرة الشواغر الوظيفية في التخصصات القانونية والإدارية، ويتم خلال أيام انعقاد المعرض إجراء المقابلات مع المرشحين الذين تتوفر لديهم المؤهلات العلمية والمهارات التخصصية المطلوبة، من خلال لجنة استقطاب تضم في عضويتها الموارد البشرية والوحدة التنظيمية المعنية بالوظيفة، وتتم المقابلات وفق معايير تضمن تحقيق مستهدفات الدائرة، وتعزز مبدأ التنافسية في استقطاب الكفاءات والخبرات المهنية.

برامج تأهيلية نوعية

حرصت الدائرة على تعزيز قدرات كوادرها الوطنية بالبرامج التأهيلية النوعية لضمان التعلم المستمر وتطوير المهارات بما يساهم في تطوير الأداء المؤسسي للدائرة، حيث ألحقت الدائرة بعض موظفيها في عدد من البرامج التأهيلية والمهنية، وذلك وفقاً للتالي:

الدبلوم التنفيذي في علم البصائر السلوكية: نفذته كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، والذي يهدف إلى تعميق الفهم العلمي للسلوك البشري، وتطبيق البصائر السلوكية في تصميم السياسات العامة، وتحسين تجربة الخدمات الحكومية، وقيادة التغيير المؤسسي المستند إلى البصائر السلوكية، وقد تم تطبيق ما تم اكتسابه من معارف ومهارات في الدبلوم عبر تطبيق مشروع عملي على بعض مهام الدائرة المرتبطة بأولويات خطة دبي 2033.

1



برنامج آفاق قيادة المستقبل والتميز: وهو البرنامج الذي نفذته الدائرة، بالتعاون مع إحدى الشركات المتخصصة في الدولة، لمديري الوحدات التنظيمية، بهدف زيادة الوعي بالذات، وترسيخ المرونة في تقبل الأفكار الجديدة، وتعزيز القدرة على تبني أساليب القيادة المثلى بما يتناسب مع أولويات العمل وطبيعة الأدوار الوظيفية، واكتساب مهارات جديدة في إدارة المواقف الصعبة بفاعلية مع تنوع شخصيات أعضاء فرق العمل، بالإضافة إلى التعريف بأدوات تقديم أفكار أكثر إبداعاً وابتكاراً في بيئة العمل.

2



دبلوم إعداد وتأهيل القيادات النسائية "القيادات الملهمة": ضمن جهودها في تمكين الكفاءات الوطنية وتأهيلها لتوليها أدواراً قيادية مستقبلية، بما يلي توجهات حكومة دبي بشأن إعداد جيل من القيادات الوطنية القادرة على مواكبة متطلبات المستقبل، أطلقت الدائرة مبادرة لتمكين الكفاءات الوطنية (مساري)، وقد ألحقت الدائرة موظفتين من كوادرها الوطنية في دبلوم إعداد وتأهيل القيادات النسائية "القيادات الملهمة"، بالتعاون مع جامعة حمدان بن محمد الذكية، بما يواكب تطلعات القيادة الرشيدة في إعداد قيادات نسائية ملهمة قادرة على قيادة التغيير وصناعة الأثر في مجتمعاتهن ومؤسساتهن.

3

مبادرة محمد بن راشد آل مكتوم العالمية
Mohammed Bin Rashid
Al Maktoum Global Initiatives

كلية محمد بن راشد
للإدارة الحكومية
MOHAMMED BIN RASHID
SCHOOL OF GOVERNMENT

دائرة الشؤون القانونية
THE GOVERNMENT OF DUBAI LEGAL AFFAIRS DEPARTMENT

مشروع "دبي.. قبلة التقاضي البديل"
الدبلوم التنفيذي في علم البصائر السلوكية

التحدي السلوكي:

تحفظ بعض الجهات الحكومية بدبي عن مشاركة كافة الوقائع والمستندات المتعلقة بالشكاوى المقدمة ضدهم، مما يعيق جهود الدائرة في إجراء الوساطة بين الشاكي والجهة الحكومية، ويقلل من فرصة تحقيق التسوية الودية قبل انتهاء مدة الشهرين المحددة قانوناً.

السلوك المرغوب:

قيام الجهة الحكومية المشكو ضدها بموافقة دائرة الشؤون القانونية بالرد على الشكاوى برد مكتمل العناصر وشامل لكافة الوقائع والمستندات من أول رد.

الحلول المقترحة باستخدام التدخلات السلوكية:

التعديل على رسالة الإخطار بشكاوى المرسله من الدائرة إلى الجهة الحكومية، من خلال:

1

إضافة عبارات تتضمن عنصر التأثير الجماعي:

- هل تعلم بأن اسم الجهة حققت أعلى نسبة تسوية ودية خلال عام 2020؟
- يبارك ل اسم الجهة حصولها على المركز الأول في معيار "توريد الدائرة برد شامل على الشكاوى".

2

إضافة عبارة توضيحية:

- ملاحظة: يؤكد التزامنا بعدم اطلاع الشاكي على الرد الكتابي.

3

إضافة عبارات تحفيزية:

- أنتم شركائنا في تحقيق أولوية خطة دبي: دبي قبلة عالمية للتقاضي البديل.
- شكراً لتعاونكم المتميز الذي حقق وهداً قدره \$5 لحكومة دبي خلال عام 2020.

التأثير المتوقع:

رفع نسبة شمولية الرد الأول الوارد من الجهات الحكومية على الشكاوى.

بالتالي دعم جهود الدائرة في إجراء الوساطة بين الشاكي والجهة الحكومية، وزيادة فرص تحقيق التسوية الودية وخلال وقت أقل.



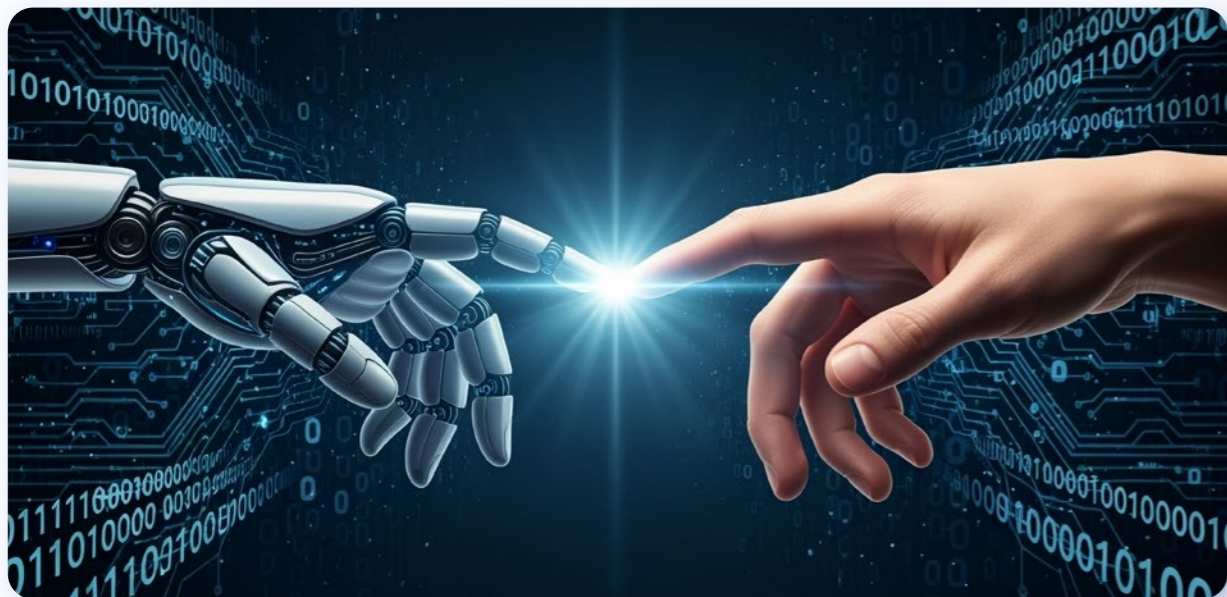
برنامج إعداد التقارير الرقابية: نظمته أكاديمية جهاز الرقابة المالية، ويهدف إلى تمكين الموظفين من إعداد تقارير رقابية داخلية وفق أفضل معايير التدقيق العالمي، بما يضمن تحقيق الأثر والقيمة المضافة من التقارير باستخدام دراسات الحالة والأمثلة العملية.

6



برنامج تحليل البيانات للإدارة: والذي تقدمه كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، ويهدف إلى تمكين الموظفين من مهارات اتخاذ القرارات في حالات عدم الوضوح والشك، باستخدام البيانات والأدلة المتوفرة، مع القدرة على فهم المسببات والاحتمالات وتحديد المخاطر، وإدماج البيانات والاحصائيات والقدرة على عرضها بشكل مرئي وقصصي، لتيسير اتخاذ قرارات مبنية على بيانات وأدلة.

4



برنامج التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي: تقدمه أكاديمية اتصالات، ويهدف إلى فهم دور الذكاء الاصطناعي في التحول الرقمي وكيفية استعماله في تصميم خدمات حكومية يكون مركزها المتعامل، مع إدراك المخاطر الأخلاقية والأمنية المتعلقة باستعمال الذكاء الاصطناعي.

7



الشهادة المهنية في التمويل للمؤسسات: وهي شهادة تقدمها جامعة كولومبيا، وتتضمن كيفية وضع أطر التقييم للأصول المختلفة، وإدارة النقد، والحد من المخاطر والتعرف على الفرص الخاصة بتكاليف الأصول، وإيجاد بدائل التمويل لعمليات المؤسسة.

5



دبلوم الإبداع والابتكار: مبادرة مقدمة من أكاديمية اتصالات، تهدف إلى تنمية مهارات التفكير الإبداعي وتعزيز قدرة الموظف على توظيف الأدوات والتقنيات اللازمة في تبني الحلول المبتكرة، وتوليد الأفكار التي تسهم في إطلاق المبادرات والمشاريع القابلة للتطبيق، بشكل يساهم في ترسيخ دور الابتكار في تطوير الأداء المؤسسي، وتحسين الخدمات وتطوير العمليات المؤسسية، ورفع كفاءة العمل بما يواكب متطلبات المستقبل.

10



برنامج مهارات إعداد العروض التقديمية وفن الإلقاء: تقدمه أكاديمية اتصالات، ويهدف إلى تطوير القدرات في إعداد عروض تقديمية احترافية، مع إتقان أساليب العرض والإقناع والتأثير، وتحسين أدوات التواصل الفعال في الاجتماعات والملتقيات الرسمية، بما يعزز كفاءة تقديم المعلومات في بيئة العمل.

8



تدريب المدربين المعتمدين: والذي يهدف إلى إعداد كوادر داخلية من ذوي الخبرة في التخصصات القانونية وغير القانونية، كمدربين معتمدين وفق اعتماد (CPD) البريطاني، حيث تضمنت الدفعة الأولى (16) خريجاً من البرنامج، وإعداد كل منهم محتوى تدريبيًا متنوعًا، وتقديمه كجزء من مشروع تخرجهم.

11



برنامج الدبلوم المهني للمدقق الحكومي: وهو البرنامج الذي تنفذه أكاديمية جهاز الرقابة المالية، بالتعاون مع كلية محمد بن راشد لإدارة الحكومية، ويهدف إلى إكساب الموظفين مهارات ممارسة أعمال التدقيق وفهم آليات الرقابة المتنوعة وفق أفضل الممارسات المهنية، مع تأهيلهم للحصول على الشهادات المهنية في مجال التدقيق.

9



موظفًا حصلوا خلال 2025 على دورة (TOT)

16

التدريب الإلكتروني

وفرت الدائرة، بالتعاون مع عدد من المنصات المحلية والعالمية للتدريب الإلكتروني الذاتي، حسابات وتدريبات تضمنت منصة (Coursera)، ومنصة (UDEMY) بالتعاون مع أكاديمية الحكومة الرقمية الاتحادية، ومنصة (EDX)، ومنصة (Udemy Business) بالتعاون مع (DGOV Academy)، وقد تجاوزت نسبة الحسابات 70% من موظفي الدائرة، وتسعى الدائرة لاستكمال التغطية إلى نسبة 100% من الفئة المستهدفة، وذلك بهدف رفع مسارات التدريب الذاتي لكل الموظفين وفق خطط التطوير الوظيفي الفردية على تلك المنصات، وذلك كأحد المسارات المعتمدة ضمن الخطة التدريبية لعام 2025، لإتاحة الفرصة للموظفين للاستفادة من برامج تدريبية عالمية تغطي مجالات تخصصية ومهارية متنوعة، وهو ما يسهم في تقليل الكثير من الوقت والجهد والتكاليف في إدارة عملية التدريب، وتعزيز أداء الموظف من خلال الدورات التي تعتمد على التعلم الذاتي.



4 منصات محلية وعالمية وفرتها الدائرة لدعم التدريب الذاتي

4



من موظفي الدائرة استفادوا من برنامج التدريب الذاتي في مرحلته الأولى

70%+



نقل الخبرات

ضمن منظومة مستدامة لنقل الخبرات المتراكمة بين موظفي الدائرة، ودعم وصقل المهارات للموظفين الأكثر حداثة، أنهت الدائرة بنجاح المرحلة الأولى من برنامج نقل الخبرات التي استهدفت 100% من مواطني الدولة من القانونيين لدى الدائرة، والتي تضمنت تكليفهم بأعمال قانونية متنوعة بإشراف مباشر من مجموعة من المستشارين القانونيين، لتوفير فرصة للتعلم والتطور أثناء العمل الوظيفي بشكل عملي، وقد أجرت الدائرة عدة قياسات لأثر هذه المرحلة وحرصت على أخذ التغذية الراجعة من المستهدفين، ومن ثم أطلقت دليل المرحلة الثانية من البرنامج ليشمل فئة أكثر اتساعاً ومهام أكثر تعقيداً، وذلك في شكل إرشاد وتوجيه الفئة المستهدفة من الموظفين الأكثر خبرة ودراية والذين تم إدراجهم في برنامج تدريب المدربين، حتى يتسنى تعظيم الأثر من البرنامج في المرحلة الثانية منه.

أما فيما يتعلق بنقل خبرات الدائرة إلى الجهات الخارجية، من خلال موظفي الدائرة ومستشاريها القانونيين، فقد تضمن عام 2025 تقديم (2022) ساعة تدريبية.



ساعة تدريبية قدمها موظفو الدائرة للجهات الخارجية ضمن جهود الدائرة في نقل الخبرات والمعارف

2022



lyra wellbeing

تقويم الندوات 2026 الافتراضية لعام

<p>4 مارس</p> <p>باللغة الإنجليزية 11:00 صباحاً (بتوقيت الإمارات) وباللغة العربية 03:00 مساءً (بتوقيت الإمارات) صحتها. حقيقتها: محادثات صادقة عبر كل مرحلة</p>	<p>11 فبراير</p> <p>باللغة الإنجليزية 11:00 صباحاً (بتوقيت الإمارات) وباللغة العربية 03:00 مساءً (بتوقيت الإمارات) صندوق الأذونات الذهني الواعي: استراتيجيات يومية لعقل أقوى</p>	<p>14 يناير</p> <p>11:00 صباحاً (بتوقيت الإمارات) أشعل شرارتك: اكتشف نقاط قوتك وحدد أهدافاً دالمة في عام 2026</p>	<p>الربع الأول</p> <p>التوجيه</p>
<p>10 يونيو</p> <p>باللغة الإنجليزية 11:00 صباحاً (بتوقيت الإمارات) حلقة نقاش حول الصحة العقلية للرجال: كيف حالك حقاً؟</p>	<p>13 مايو</p> <p>باللغة الإنجليزية 11:00 صباحاً (بتوقيت الإمارات) وباللغة العربية 03:00 مساءً (بتوقيت الإمارات) المحترف الموجه بالهدف: دليلك لإنجاز العمل</p>	<p>8 أبريل</p> <p>11:00 صباحاً (بتوقيت الإمارات) الشؤون المالية بلا قيود: كل ما أردت أن تسأله (ولم تسأله)</p>	<p>الربع الثاني</p> <p>التركيز</p>
<p>10 سبتمبر</p> <p>باللغة الإنجليزية 11:00 صباحاً (بتوقيت الإمارات) تمكن من الأمل: الوقاية من الانتحار من خلال الدعم الحقيقي والتغيير الحقيقي</p>	<p>12 أغسطس</p> <p>باللغة الإنجليزية 11:00 صباحاً (بتوقيت الإمارات) قانون الموازنة: الواقعية الحديثة، العمل، الأطفال، والعالم الإلكتروني</p>	<p>8 يوليو</p> <p>باللغة الإنجليزية 11:00 صباحاً (بتوقيت الإمارات) وباللغة العربية 03:00 مساءً (بتوقيت الإمارات) انطلق وارده: مخططك لإيجاد الهدف والتغلب على الإرهاق</p>	<p>الربع الثالث</p> <p>الفرص</p>
<p>9 ديسمبر</p> <p>باللغة الإنجليزية 11:00 صباحاً (بتوقيت الإمارات) وباللغة العربية 03:00 مساءً (بتوقيت الإمارات) ما وراء الألق: تأمل، حشنة، وأعد الضبط لعام 2027</p>	<p>11 نوفمبر</p> <p>باللغة الإنجليزية 11:00 صباحاً (بتوقيت الإمارات) بناء علامتك التجارية: صياغة سمعة تدوم</p>	<p>14 أكتوبر</p> <p>11:00 صباحاً (بتوقيت الإمارات) مواكبة المستجدات: الحقيقة والقوة والعلم في التوعية بسرطان الثدي</p>	<p>الربع الرابع</p> <p>النبة</p>
<p>07 أكتوبر</p> <p>باللغة الإنجليزية 11:00 صباحاً (بتوقيت الإمارات) وباللغة العربية 03:00 مساءً (بتوقيت الإمارات) العقل ممتلئاً أم واعي؟ إعادة الضبط بالتعاطف الذاتي، الفرح، والنمو</p>	<p>03 يونيو</p> <p>باللغة الإنجليزية 11:00 صباحاً (بتوقيت الإمارات) عش بوعي: إجراءات مدروسة لمصلحة الناس ومصلحة الكوكب</p>	<p>مواضيع إضافية</p>	

الصحة والسعادة في بيئة العمل

أطلقت الدائرة العديد من المبادرات التي تساهم في تعزيز الصحة والسلامة في بيئة العمل، وتوفير بيئة عمل سعيدة وإيجابية، ترسخ مستهدفات جودة الحياة داخل العمل وخارجه، وتنعكس في الارتقاء بمستوى الإنتاجية، ومن هذه المبادرات:

مبادرة برنامج الرفاه الوظيفي:

من خلال التعاون مع إحدى المؤسسات العالمية (Lyra Wellbeing)، أطلقت الدائرة برنامجاً للرفاه الوظيفي يستهدف جميع موظفيها، وهو برنامج شامل يمنح الموظف وجميع أفراد أسرته الذين تزيد أعمارهم عن (18) عاماً، وبخصوصية وسرية تامة، إمكانية الوصول إلى أخصائيين نفسيين محترفين، واختصاصي تغذية، ومدربين في اللياقة البدنية، بالإضافة إلى مستشارين ماليين، وتتوفر كافة مميزات المبادرة عبر تطبيق ذكي، على مدار 24 ساعة، من خلال ست لغات.

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

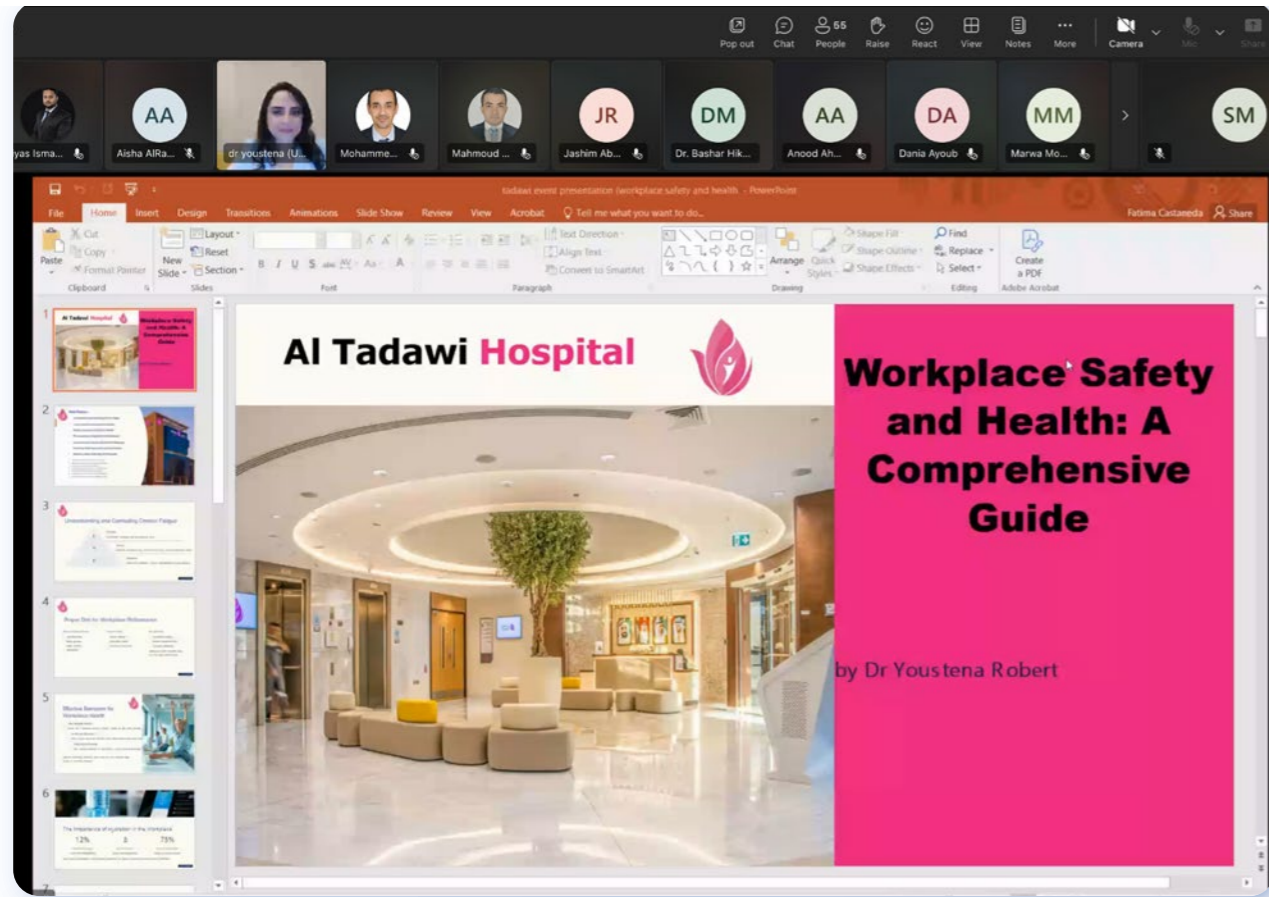
دائرة الشؤون القانونية للحكومة دبي
THE GOVERNMENT OF DUBAI LEGAL AFFAIRS DEPARTMENT

هل تعلم؟ Did you know?

في عالم يشهد انخفاضاً في الوصمة المحيطة بالصحة العقلية، يتزايد عدد الأفراد الذين يتجهون نحو العلاج حالياً، يسعى 44% من الأشخاص للحصول على الرعاية، مما يمثل زيادة ملحوظة مقارنة بالماضي.

Many people do not seek treatment for mental illness due to the associated stigma. Only 44% of adults with diagnosable mental illnesses receive treatment.

برنامج دعم رفاه الموظفين
Employee Assistance Program



مبادرات الوقاية الصحية:

حرصت الدائرة، من خلال التعاون المؤسسات الصحية المعنية، على تنظيم والمشاركة في مبادرات تهدف إلى دعم جودة حياة الموظفين داخل العمل وخارجه من خلال الوقاية الصحية، والتبرع بالدم، والكشف المبكر عن أمراض القلب والأوعية الدموية، وتوفير لقاح الأنفلونزا الموسمية، والكشف المبكر عن سرطان الثدي تزامنًا مع شهر التوعية بسرطان الثدي، أكتوبر من كل عام، وورشات الإسعافات الأولية.

كما تضمنت المبادرات رفع الوعي بالصحة والسلامة في بيئة العمل، من خلال عقد ورشة توعوية حول سبل الصحة والسلامة المهنية في الوظائف والأعمال المكتبية، تزامنًا مع اليوم العالمي للصحة والسلامة في بيئة العمل، بالتعاون من مجموعة مستشفيات تداوي.

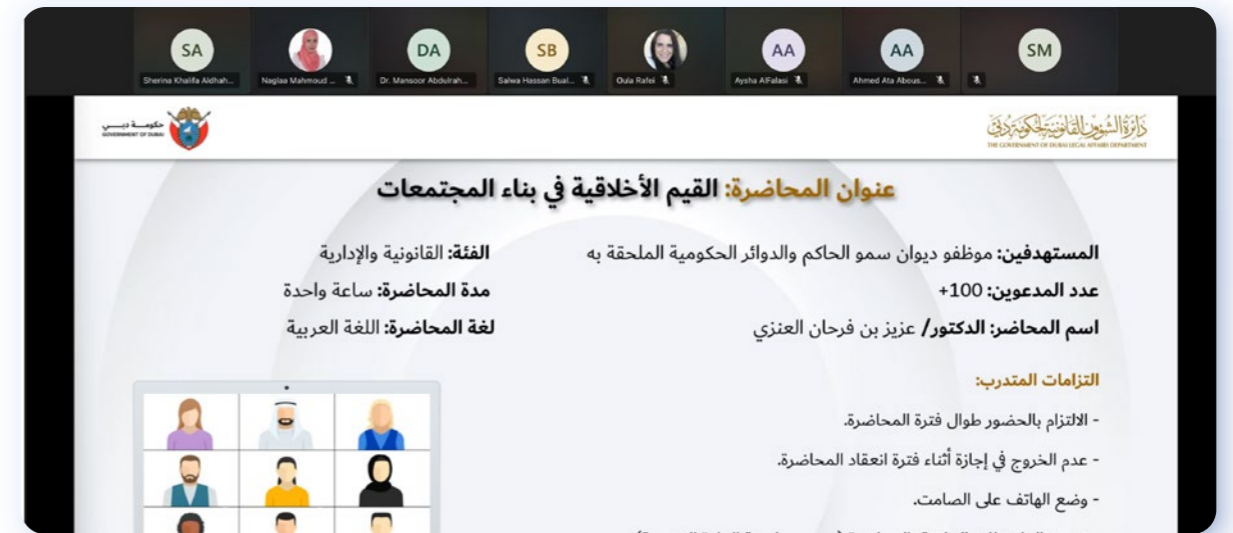
ونظمت الدائرة، بالتعاون مع دبي الصحية، وتزامنًا مع اليوم العالمي للامتناع عن التدخين، ورشة توعوية حول البرنامج الصحي للإقلاع عن التدخين، لنشر الوعي بأضرار هذه العادة، والتعريف بالسبل التي يمكن اتباعها للإقلاع عنها، والوقاية من أضرارها على الصحة والمجتمع.

كما نظمت الدائرة محاضرة حول أثر التسامح في تعزيز الصحة النفسية، بحضور سعادة المدير العام، تزامنًا مع اليوم الدولي للتسامح، قدمتها د. ربيعة عبيد غباش، أستاذ الطب النفسي، للتوعية بأثر التسامح في بناء سلامة القلوب وطمأنينة النفس، وعدم الخضوع للتفكير السلبي الذي ينال من الصحة النفسية.



مبادرة ممارسة رياضة المشي أسبوعيًا:

التزامًا بتوجيهات القيادة الرشيدة في جعل ممارسة الرياضة نهجًا مستدامًا، وحرصًا من الدائرة على تعزيز بيئة عمل صحية وإيجابية، تساهم في تحقيق السعادة لدى موظفيها، وترتقي بجودة الحياة داخل العمل وخارجه، وعملاً بسياسة العناية بالموظفين وصحتهم البدنية والنفسية، وترسيخاً للروح الجماعية لديهم، نفذت الدائرة للعام الثاني، وتوجيهات من سعادة المدير العام، مبادرة لممارسة رياضة المشي صباح يوم الجمعة من كل أسبوع، وتشهد المبادرة تجاوبًا من موظفي الدائرة، وقد حققت نسبة رضا بلغت 93.9% في الاستبيان الذي تم إجراؤه لقياس مستوى رضاهم عن المبادرة.



تنظيم محاضرة دينية رمضانية:

نظمت الدائرة لموظفيها محاضرة دينية، حول "القيم الأخلاقية في بناء المجتمعات"، تزامنًا مع شهر رمضان المبارك الذي يمثل فرصة لتعزيز الوعي الديني، قدمها فضيلة الشيخ الدكتور عزيز بن فرحان العنزي، عضو مجلس أمناء الجامعة القاسمية بالشارقة، وتضمنت التأكيد على أن من أولى القيم التي أكد عليها الإسلام هي الأخلاق، باعتبارها جوهرًا أصيلًا في بناء الأفراد والمجتمعات والأمم، ومعياريًا لقيمة إسلام المسلم وكمال دينه، فالمعاملات متممة للعبادات.



الإفطار الرمضاني الجماعي:

ترسيخاً للقيم الإيجابية التي تقوم عليها حكومة دبي في توفير بيئة عمل تسودها الألفة والتآخي بين موظفيها، نظمت الدائرة خلال شهر رمضان 2025 ملتقى جماعياً من خلال إفطار رمضاني يجمع موظفيها خلال هذا الشهر الكريم، تخللته بعض المسابقات الثقافية والترفيهية، بعيداً عن أجواء العمل، مما مثل فرصة مواتية لتعزيز الجانب الاجتماعي بينهم.





حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI



دائرة الشؤون القانونية
THE GOVERNMENT OF DUBAI LEGAL AFFAIRS DEPARTMENT

Gems from the Life of a Leader

To: The Employees of the Government of Dubai Legal Affairs Department

The Department's Happiness and Positivity Team is delighted to present you with the book, "Lessons from Life" by His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum, may God protect him. This insightful work documents His Highness's journey spanning nearly sixty years in national and humanitarian service and outlines his enduring leadership philosophy. We wish you an enjoyable read and hope that this book inspires you professionally and personally.

The Happiness and Positivity Team

Best Regards



دُرر من حياة قائد

السادة/ موظفي دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي
تحية طيبة وبعد،

يسر فريق السعادة والإيجابية بالدائرة أن يوفر لكم كتاب "علمتني الحياة" لصاحب السمو الشيخ/ محمد بن راشد آل مكتوم "حفظه الله ورعاه"، والذي يتضمن خلاصة تجربة سموه وفلسفته القيادية الممتدة لحوالي ستين عامًا من العطاء الوطني والإنساني، نرجو لكم قراءة ممتعة، وأن يلهكم الكتاب على الصعيدين المهني والشخصي.

فريق السعادة والإيجابية

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

مبادرات السعادة والإيجابية:

أعدت الدائرة تشكيل فريق السعادة والإيجابية والذي يعنى بتنفيذ مبادرات تسهم في توطيد العلاقة بين موظفي الدائرة، وتحقيق التوازن بين العمل وبين حياتهم الشخصية، وترسيخ قيم الانتماء المؤسسي والولاء الوظيفي، وقد تنوعت تلك المبادرات في تحقيق مستهدفاتها، حيث استمر الفريق، خلال 2025، في تنفيذ مبادراته التي تسهم في سعادة الموظفين وتوفير بيئة عمل إيجابية، منها:

توزيع كتاب "علمتني الحياة" لصاحب السمو حاكم دبي على جميع موظفي الدائرة، لتعميم الاستفادة من القيم التي يحتشد بها كتاب سموه.



التواصل مع الموظفين في مناسباتهم الخاصة، مثل "مبروك ماياكم"، "حمدا لله على السلامة"، "تهنئة العودة من فريضة الحج".



منح الموظفين إذن خروج مبكر في بعض المناسبات والفعاليات، مثل دورة الألعاب الحكومية، الأسبوع الأول من العام الدراسي لمرافقة الأبناء، فضلاً عن منح الموظفات إذن خروج مبكر في يوم المرأة الإماراتية واليوم العالمي للمرأة.



توفير طاولات يمكن من خلالها ممارسة المهام المكتبية وقوفاً لبعض الوقت، مراعاةً للصحة البدنية في بيئة العمل.



مبادرة "صيفنا مرن" المتمثلة في تقليص ساعات العمل خلال شهر سبتمبر.



الابتكار واستشراف المستقبل

تمثل منظومة الابتكار في الدائرة إحدى الأدوات الداعمة لتطوير العمل الحكومي، وترسيخ قيم التميز والارتقاء بمستوى الخدمات وتحسين وتطوير الإجراءات التي تسهل تجربة المتعامل، وتسهم في رفع مؤشرات الأداء، وتستبق الأفكار الإبداعية المستقبل؛ ومن ثم حرصت الدائرة على توفير الوسائل التي تهيئ لموظفيها بيئة حاضنة لتقديم الأفكار الابتكارية؛ حيث أظهرت الإحصائيات أن عدد ما تم تقديمه من مقترحات خلال 2025 من موظفي الدائرة (1463) مقترحًا، في مقابل (57) مقترحًا تلقتها الدائرة من متعاملين وأفراد الجمهور.

الممكنات والسياسات التحفيزية

تتبنى الدائرة سياسات وإجراءات تحفيزية تدعم عملية الابتكار، وتسهم في بناء وتطوير قدرات مواردها البشرية في ممارسات التفكير الابتكاري، وتأتي الجهود المبذولة في هذا الاتجاه امتدادًا لما تم بذله من جهود في تهيئة الممكنات الداعمة لمنظومة الابتكار واستشراف المستقبل في الدائرة، ويمكننا توضيح أبرز ما تم إنجازه خلال 2025 في السياسات والممكنات التحفيزية للابتكار على النحو التالي:

البرامج التدريبية: نظمت الدائرة (3) ثلاث ورش معرفية تخصصية لرفع الوعي لدى موظفيها بأدوات الابتكار، وتمثل هذه الورش في التالي:

1

أ- مفاهيم الإبداع والابتكار: للتعريف بخصائص التفكير الإبداعي، وبناء نماذج ناجحة للمبادرات الابتكارية التي تسهم في حل المشكلات وتطوير العمل المؤسسي.



ب- أدوات الابتكار واستشراف المستقبل: لتسلط الضوء على آليات الابتكار في توليد وتطوير الأفكار، والعلاقة بين الابتكار والتخطيط الاستراتيجي، وتعزيز الجاهزية المؤسسية للتغيرات المستقبلية.



ج- حقوق الملكية الفكرية: وتتضمن التعريف بالجهود التشريعية الوطنية في حماية الملكية الفكرية، ودور ذلك في دعم الاقتصاد والإبداع، مع التعريف بأنواع الملكية الفكرية ووسائل حمايتها.



مبادرة "شارك بأفكارك": مبادرة تنافسية أطلقتها الدائرة ضمن فعاليات احتفائها بشهر الإمارات للابتكار، لتحفيز موظفي الدائرة على تقديم الأفكار الابتكارية التي تسهم في تطوير الإجراءات والخدمات، وقد أسفرت المبادرة عن (99) مقترحًا، تتعلق بمختلف جوانب العمل المؤسسي.

2

مبادرة "هاكاثون تنفيذ المقترحات": فعالية لتسريع تطبيق الأفكار التطويرية وتحويلها إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، بما يسهم في التزام الدائرة بتبني أفكار ومبادرات موظفيها في مجال التحسين والتطوير المستمر.

3

توفير معارف في الابتكار: أثمرت الدائرة مكتبتها خلال 2025 ببعض الإصدارات المتخصصة في الابتكار واستشراف المستقبل، حيث اقتنت (30) إصدارًا تسهم بمعارفها في بناء ثقافة مؤسسية قائمة على توظيف الابتكار في تطوير العمل والتخطيط للمستقبل.

4

الفعاليات والمشاركات الخارجية:



ج- فعالية المبتكر الصغير: ضمن نشاط تعليمي بسيط وآمن وممتع، يعزز الاستكشاف لدى الأطفال وينمي التفكير الإبداعي لديهم، شاركت الدائرة أطفال الحضارة في مبنى الدوائر الحكومية الملحقة بديوان سمو الحاكم، يومًا ترفيهيًا ضمن فعاليات شهر الإمارات للابتكار، بهدف تنمية المهارة الذهنية وتحفيزهم على الملاحظة والتجارب من خلال ألعاب وأنشطة تفاعلية.



أ. زيارة متحف المستقبل: نظمت الدائرة، ضمن احتفائها بشهر الإمارات للابتكار، زيارة لعدد من موظفيها إلى متحف المستقبل بدبي والذي يمثل علامة حضارية بارزة في استشراف المستقبل في مجالات التكنولوجيا والعلوم والابتكار من خلال تقنيات تستشرف آفاق مستقبل التكنولوجيا في خدمة الإنسانية.



د- مختبرات مدينة المستقبل: شاركت الدائرة في مختبرات مدينة المستقبل التي تنظمها أكاديمية بلدية دبي لدعم الابتكار واستشراف المستقبل، ضمن رؤية الإمارة في التحول إلى مدينة ذكية ومستدامة بحلول عام 2030، من خلال التحول الرقمي في الخدمات الحكومية، وتعزيز الاستدامة، ودعم المشاريع الابتكارية.



ب- الاطلاع على ممارسات مجمع الشارقة للبحوث والتكنولوجيا والابتكار: اطلع عدد من موظفي الدائرة على ممارسات المجمع خلال زيارة نظمها الدائرة ضمن فعاليات شهر الإمارات للابتكار، لما يمثله المجمع من صرح علمي في تشجيع الابتكار وربط الإبداع بمتطلبات الواقع والمستقبل في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة والاستدامة والمدن الذكية، وغيرها من مجالات العمل التي تدعم اقتصاد المعرفة.



البنية التقنية

التحول الرقمي في عصر الذكاء الاصطناعي

واصلت الدائرة جهودها في تهيئة بنيتها التقنية لتحقيق استراتيجيتها للجاهزية للمستقبل، وإدارة عملياتها الداخلية لضمان سرعة وسهولة حصول متعاملها على خدمات تتفق في تقديمها مع استراتيجية حكومة دبي الرقمية، من خلال منظومة موثوقة تلبي احتياجات المتعامل ومتطلباته.

ممكّنات الذكاء الاصطناعي

التزامًا منها بتطوير السياسات الداعمة لمسيرة التحول الرقمي، بما ينسجم مع توجيهات القيادة الرشيدة نحو توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز جودة الحياة ورفع مستوى الجاهزية للتحوّلات المستقبلية، وتوظيف أحدث الأدوات والتقنيات التي تعزز من التنافسية ورفع مستوى تجربة المتعامل، تبنت الدائرة خلال 2025 التالي:



أولاً: سياسة الذكاء الاصطناعي

أطلقت الدائرة خلال 2025 سياسة الذكاء الاصطناعي، والتي تهدف إلى تبني نهج شمولي ومؤسسي لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لدى الجهات الحكومية في إمارة دبي، وتعد إحدى الآليات المحفزة على الابتكار الرقمي من خلال تعزيز القنوات والخدمات والمنتجات والعمليات والبنية التحتية الرقمية، بالإضافة إلى بناء المهارات اللازمة لدى موظفي الدائرة. ووفقاً لبنود السياسة، تلتزم الدائرة بالمعايير الدولية التي تضمن جودة البرمجيات وتوثيق دورة حياة تطوير الأنظمة ابتداءً من مرحلة جمع المتطلبات، مروراً بالتصميم والتطوير والاختبار، وانتهاءً بمرحلة التشغيل والصيانة.



إطلاق سياسة الذكاء الاصطناعي التي تلتزم بتوثيق دورة حياة تطوير البرمجيات والأنظمة، مع مراعاة أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي

كما تلتزم الدائرة، وفقاً للسياسة، بتحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي والمصلحة العامة، من خلال مراجعة سياسات الذكاء الاصطناعي بانتظام لضمان توافقها مع تطورات المجتمع والتكنولوجيا، وأن تبقى متوافقة مع القيم الأخلاقية، وحفظ خصوصية الأفراد، والالتزام بحماية بياناتهم الشخصية، واتباع أفضل المعايير العالمية في تأمين المعلومات وحمايتها من أي اختراقات أو إساءة استخدام.





ثالثاً: لجنة لحوكمة تطبيق الذكاء الاصطناعي

تعزيزاً لمستهدفات الدائرة في تطبيق الذكاء الاصطناعي بالدائرة، فقد شكّلت لجنة للإشراف على حوكمة تطبيقه، لضمان الامتثال للقوانين والسياسات والمعايير والمبادئ التوجيهية الحالية والمستقبلية للذكاء الاصطناعي الصادرة عن هيئة دبي الرقمية، بما يضمن الالتزام بأطر الحوكمة المتطورة وأفضل الممارسات.

كما يناط باللجنة تشجيع ثقافة الابتكار من خلال استكشاف أحدث تقنيات وأساليب الذكاء

الاصطناعي، وتحديث الأنظمة وأطر الحوكمة الخاصة به بانتظام، بناءً على التطورات التقنية والدروس المستفادة من التنفيذ، مع ضمان تحديد المخاطر المحتملة المرتبطة بأنظمة الذكاء الاصطناعي وتقييمها، ووضع استراتيجيات للتعامل معها، فضلاً عن تعزيز الثقافة والمعرفة بالذكاء من خلال برامج بناء القدرات لتنمية المهارات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على مستوى الدائرة.



لجنة لضمان الامتثال للقوانين والسياسات والمعايير والمبادئ التوجيهية الحالية والمستقبلية للذكاء الاصطناعي بما يضمن الالتزام بأطر الحوكمة المتطورة

ثانياً: خارطة الاستراتيجية للتحويل الرقمي والذكاء الاصطناعي

أطلقت الدائرة خارطتها الاستراتيجية للتحويل الرقمي والذكاء الاصطناعي، والتي تعزز منظومة العمل المؤسسي القائم على الخدمات المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، ضمن بيئة رقمية آمنة تتسم بالرشاقة والمرونة. وتهدف الاستراتيجية إلى إثراء جهود الدائرة في التحويل الرقمي الشامل لمجمل العمليات التشغيلية، وما يرتبط بها من جودة وكفاءة الخدمات الحكومية التي تقدمها الدائرة في مختلف قطاعات العمل بها، وذلك من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، سواء في تعزيز أتمتة العمليات والخدمات، أو تمكين اتخاذ القرار بتحليل البيانات الكبرى، ضمن بيئة سيبرانية آمنة.

وتتواءم الاستراتيجية مع الاستراتيجيات الوطنية، محلياً واتحادياً، والتي حددت أهمية وألويات متطلبات تبني الذكاء الاصطناعي الذي أصبح يشكل إحدى الأدوات المهمة في تعزيز الابتكار وتمكين الجاهزية للمستقبل، وما يترتب على ذلك من سرعة في استحداث الخدمات وتطويرها، ورفع مستوى الأتمتة بما يلبي تطلعات المتعامل ويعزز تجربته، مع التأكيد على الاستفادة من البيانات الكبرى والقدرات الرقمية والتكنولوجيا المتقدمة في العمل الحكومي.



إطلاق الاستراتيجية لإثراء جهود الدائرة في التحويل الرقمي الشامل لمجمل العمليات التشغيلية، وما يرتبط بها من جودة وكفاءة الخدمات التي تقدمها الدائرة

نظام إدارة الخدمات الداخلية (لبيه)

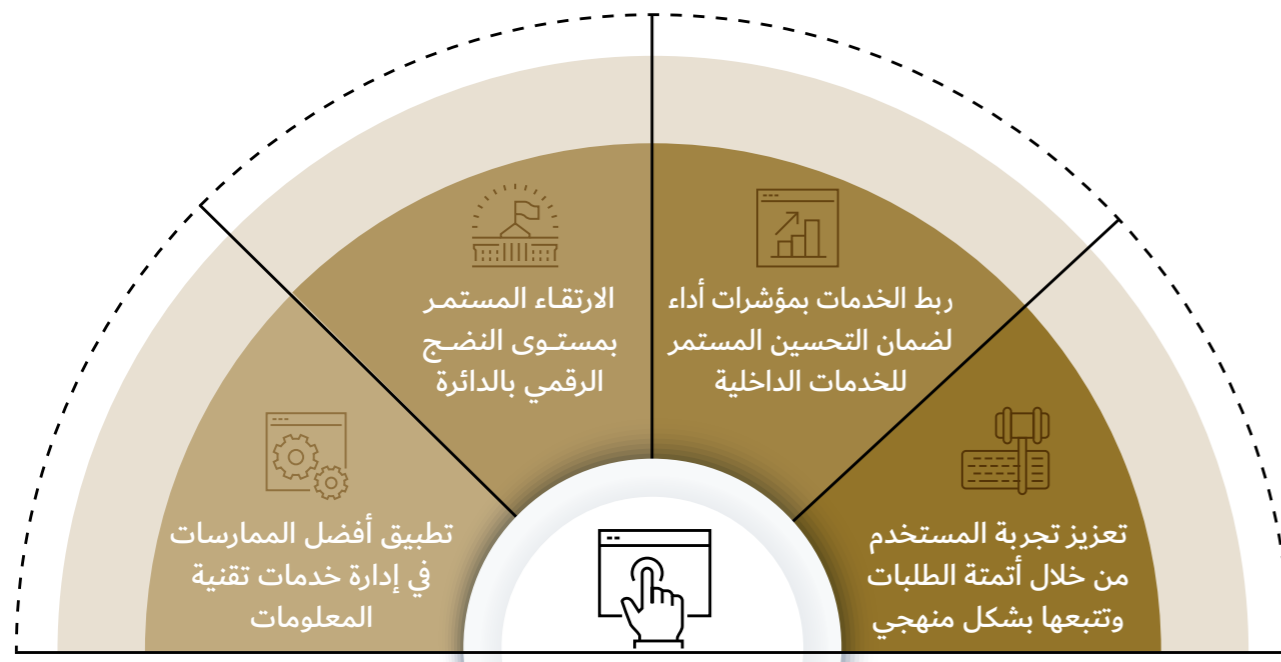
في إطار جهود الدائرة لتعزيز التحول الرقمي والارتقاء بمستوى نضج خدمات تقنية المعلومات، تم تطوير وتفعيل نظام إدارة الخدمات الداخلية (لبيه) الذي يمكّن موظفي الدائرة من استعراض وطلب الخدمات الداخلية عبر قائمة خدمات تزيد على 40 خدمة.

وقد أورد تقرير تقييم النضج الرقمي لعام 2025 الصادر عن هيئة دبي الرقمية إشارة إلى دور النظام في تعزيز النضج الرقمي، حيث يعد أحد الممكّنات الرقمية الرئيسية التي أسهمت في رفع مستوى النضج الرقمي للدائرة، خاصة في بُعد إدارة خدمات تقنية المعلومات، من خلال تعزيز الحوكمة التشغيلية، وتحقيق التكامل بين الخدمات المؤسسية، بما يدعم توجهات حكومة دبي نحو تقديم خدمات رقمية متكاملة وفعّالة، حيث بلغ عدد الطلبات الواردة من خلاله لعام 2025 (3585) طلبًا.

وخلال عام 2025 تمت إضافة خدمات جديدة في المنصة لتغطي 100% من الخدمات الداخلية التي ساهمت بشكل مباشر في رفع مستوى النضج الرقمي في الدائرة، الأمر الذي انعكس على خدمات الدائرة بشكل كامل وتحسين في بيئة العمل الداخلية من خلال الاستغلال الأمثل للنظم التقنية واستخدامها بشكل يضمن الحوكمة التامة للخدمات وسهولة الاستخدام وتبسيط الإجراءات.

نظام إدارة الخدمات الداخلية

يسهم نظام إدارة الخدمات الداخلية (لبيه) في تحقيق التالي:



الأنظمة التقنية

تمتلك الدائرة أنظمة تقنية فعالة وآمنة، تسهم في رفع كفاءة العمل المؤسسي، وجودة خدماتها، وتوفير بيئة عمل رقمية متطورة، تلتزم بأعلى مستوى من سرية وخصوصية البيانات والمعلومات، بما يتوافق مع كافة متطلبات مركز دبي للأمن الإلكتروني، ويوفر أعلى معايير الأمن السيبراني في حكومة دبي.

الموقع الإلكتروني: أحد النوافذ الأساسية في التعريف بخدمات الدائرة والاستفادة منها وفق الأدوات اللازمة لرحلة متعامل سلسة، بالإضافة إلى التعرف على كافة أنشطة الدائرة بشكل محدث، وقد بلغ عدد زائري الموقع خلال 2025 (116,914) زائرًا بزيادة بلغت 18.9% مقارنة بعام 2024.



تطبيق الدائرة: يمثل تطبيق الدائرة على الهواتف الذكية وسيلة مهمة لتحسين رحلة المتعامل في استخدام خدماتها.



نظام المهن القانونية: نظام مخصص لتلقي الطلبات المتعلقة بمزاولة مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، ومتاح استخدامه عبر التطبيق الذكي والموقع الإلكتروني، وقد بلغ عدد الطلبات المقدمة من خلاله (7908) طلبات خلال 2025.



المنصة الذكية للخدمات القانونية التطوعية: منصة أطلقتها الدائرة خلال عام 2018 ليتم من خلالها تقديم خدمة الاستشارات القانونية بشكل مجاني، وقد تم خلال 2025 تلقي (3208) طلبات عبر المنصة.



18.9%
نسبة الزيادة في زائري الموقع الإلكتروني
مقارنة بعام 2024

116,914
زائرًا للموقع الإلكتروني خلال
2025



نظام إدارة المعاملات القانونية (توثيق)

تمتلك الدائرة بنية تحتية تقنية، سهلت أتمتة وإدارة عملياتها الداخلية والتي ترتبط بالخدمات التي تقدمها الدائرة لمتعاملها، ومن بين أنظمتها التي تساهم في تحقيق ذلك، نظام إدارة المعاملات (توثيق) وهو منصة رقمية لإدارة توثيق كافة الطلبات الواردة إلى الدائرة، وفقاً لاختصاصاتها والتعامل معها، بالإضافة إلى إدارة المعاملات التي ترتبط بالمهام والمشاريع الداخلية في عمل الدائرة.

ويقوم النظام على تنظيم إدارة المعاملات من خلال وضع حيز زمني للإنجاز ومسؤوليات محددة تضمن المتابعة، من خلال تنظيم تشكيل فريق العمل المعني وتحديد العضو الرئيس والعضو المكلف، ويرتبط ذلك بالتقارير الأسبوعية الخاصة بمستوى إنجاز كل مهمة / معاملة، وتوثيقها في النظام، لتسهيل الوقوف على آخر ما تم في المعاملة ذات الصلة، وصولاً إلى استكمالها وإغلاقها. وخلال 2025 بلغ ما تم تسجيله على النظام (6684) معاملة بزيادة 11.8% مقارنة بعام 2024، في حين بلغ ما تم تسجيله منذ إطلاق النظام في عام 2013 (55917) معاملة.

نظام إدارة الخدمات الداخلية

يساهم نظام إدارة المعاملات (توثيق) في تحقيق التالي:



معاملة تم تسجيلها على نظام توثيق
خلال 2025

6684

وقد شملت هذه المعاملات المنازعات والدعاوى الحكومية والتحكيم والتنفيذ، وطلبات الدعم القانوني الحكومي، وشؤون تنظيم مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، إضافة إلى خدمات العقود والاتفاقات الحكومية، وكل ما يتعلق بالشؤون الداخلية المرتبطة بعمل الدائرة.



معاملة تم تسجيلها على نظام توثيق
منذ إنطلاقه

55917

التطوير التقني للخدمات

حققت الدائرة مؤشرات متقدمة في مشروع تطوير بنيتها التحتية التقنية بهدف استكمال تحول رقمي رائد في مجال الخدمات القانونية المقدمة للجمهور ومزاوي المهن الحرة والجهات الحكومية، والذي يأتي ضمن التوجيهات الاستراتيجية بشأن تطبيق سياسة خدمات 360 لحكومة دبي التي أطلقها سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي.



نتائج امتثال الدائرة للسياسات التقنية لحكومة دبي

أظهرت نتائج التقييم الخاصة بالامتثال للسياسات التقنية تحقيق الدائرة نسبة امتثال كاملة 100% عبر جميع المجالات الرئيسية، والتي تشمل: الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، استراتيجية تقنية المعلومات، تتبع مشاريع تقنية المعلومات، خدمات تقنية المعلومات المشتركة، تطبيقات المدينة.

وتعكس هذه النتيجة مستوى عاليًا من الالتزام المؤسسي بتطبيق السياسات والإجراءات المعتمدة، بما يضمن توافق العمليات التقنية مع المتطلبات التنظيمية والمعايير المعتمدة على مستوى حكومة دبي، كما تؤكد هذه المؤشرات على نضج منظومة الحوكمة التقنية داخل الدائرة، وفاعلية الأطر المعتمدة في إدارة ومراقبة الامتثال.

وتأتي هذه النتائج ثمرة للجهود المستمرة في تطوير السياسات، وتعزيز آليات الرقابة والمتابعة، بالإضافة إلى التكامل بين الوحدات التنظيمية المختلفة لضمان التطبيق الفعال لمتطلبات الامتثال. وتحرص الدائرة على الحفاظ على هذا المستوى المتقدم من الامتثال، مع التركيز على التطوير المستمر، ومواكبة أفضل الممارسات العالمية، وتعزيز القدرات المؤسسية في مجالات الحوكمة الرقمية والتحول الرقمي.

ومن ناحية أخرى استطاعت الدائرة إنجاز المستهدفات الداخلية لتطوير الخدمات و التحول الرقمي ضمن مراحل تطبيق استراتيجية التحول الرقمي 2023-2025، وفقاً للمؤشرات التالية:



100%

الحصول على الخدمات دون الحاجة للحضور الشخصي



100%

التحول الرقمي في تقديم خدمات القطاع المهني القانوني

تقليل عدد متطلبات الحصول على خدمات القطاع المهني القانوني

61%



100%

تنفيذ أجندة سياسة خدمات 360 وفق المراحل المعتمدة



100%

خدمات مخصصة لمتعملي القطاع المهني القانوني وفق الفئات المستهدفة

تقليص زمن إنجاز خدمات متعملي القطاع المهني القانوني

81%

وقد شهد مشروع التحول الرقمي للخدمات تطوير رحلة المتعامل من مزاوي مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية لتحسين تجربة حصوله على الخدمة وتوفير وقته وجهده، من خلال الربط بين الجهات الحكومية ذات العلاقة بتقديم الخدمة، وتقليل المستندات المطلوبة، مع إمكانية الدخول إلى جميع الخدمات عبر استخدام الهوية الرقمية، وهو ما أسهم بشكل عام في تبسيط الإجراءات للحفاظ على كفاءة وجودة تلقي الخدمة، والتركيز على تجربة المتعامل، وتحقيق أعلى مستوى من سعادته عن الخدمات باعتبار ذلك هدفاً أساسياً من أهداف خدمة المتعامل في حكومة دبي.

النضج الرقمي

استنادًا إلى نتائج تقرير تقييم النضج الرقمي لعام 2025 الصادر عن هيئة دبي الرقمية، حققت الدائرة مستوى نضج كلي في معيار النضج الرقمي بلغ المستوى الرابع (4) من أصل خمسة مستويات، بتقدم واضح مقارنةً بمستوى (L2) في عام 2023 و(L3) في عام 2024، وهو ما يعكس مسارًا تصاعديًا واضحًا في التحول الرقمي وترسيخ ممارسات الحوكمة التقنية.

وقد سجلت الدائرة تقدمًا مستدامًا عبر الأبعاد الرئيسية الأربعة (تجربة المتعامل، تقنية المعلومات، البيانات، الأمن السيبراني)، حيث شهد عام 2025 تحديثات منهجية في إطار التقييم شملت تعديل الأوزان وإدخال مساهمات التحول الرقمي، مما جعل المحافظة على مستوى L4 إنجازًا مؤسسيًا مهمًا.

ويعتمد حصول الدائرة على هذا المستوى على عدة نقاط قوة رئيسية للدائرة، منها:

وجود استراتيجية تقنية معلومات متكاملة مرتبطة بالاستراتيجية المؤسسية.



توثيق شامل للسياسات التقنية بالدائرة والتي تبلغ (76) سياسة.



تطبيق منهجيات (SDLC) متوافقة مع (ISO 27001) واشتراطات (DESC).



الإدارة المتقدمة للخدمات التقنية عن طريق إدارة دليل الخدمات وربطه بمؤشرات الأداء.



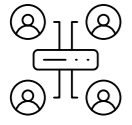
نسبة الاعتماد المرتفعة للخدمات المشتركة (90%).



النضج العالي في تقييم المهارات الرقمية (94%).



مؤشرات تقنية



%100

نسبة توافر المعرفة والخبرة والمدرين العاملين في مجال الأمن السيبراني



%100

تبني نظام إدارة الموارد الحكومية



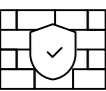
%100

الامتثال لمعايير الذكاء الاصطناعي



%100

تبني الدفع الإلكتروني للخدمات "سداد دبي"



%100

تبني سياسات تجارب المدينة



%100

مستوى الالتزام باعتماد الأمن السيبراني في التقنيات الجديدة



%100

الامتثال لمعايير وسياسات الحوسبة السحابية



%100

نسبة استخدام خدمات قنوات الحكومة المشتركة



%100

تطبيق سياسات حكومة دبي في متابعة المشاريع التقنية



%100

نسبة الالتزام بسياسات بيانات دبي





حضور مميز في معرض جيتكس جلوبال

شاركت الدائرة في معرض جيتكس جلوبال 2025، ضمن جناح منصة حكومة دبي الرقمية، بمركز دبي التجاري العالمي، بهدف التعريف بأحدث مبادراتها الرقمية التي تعزز سعيها المستمر لتقديم خدمات قانونية حكومية مبتكرة.

واستعرضت الدائرة ضمن منصتها عددًا من المبادرات والمشاريع التقنية، من بينها إطلاق نظام المهن القانونية الجديد الذي تم تطويره بما يتوافق مع سياسة حكومة دبي في تقديم وتطوير الخدمات، وذلك من خلال خدمات متكاملة شاملة استباقية عبر قنوات رقمية توفر للمتعامل المرونة والسرعة والجودة المطلوبة في الحصول على الخدمة.

كما تضمنت مشاركة الدائرة في فعاليات المعرض التعريف بمبادرة المساعد القانوني المدعوم بالذكاء الاصطناعي، والذي يستهدف متعملي الدائرة، وذلك من خلال توفير الدعم القانوني التقني في تقديم الشكاوى ضد الجهات الحكومية، حيث يدعم الشاكي في صياغة مسودة شكاواه بجميع اللغات، وفق متطلبات تقديم الخدمة، كما أنه يوفر الوقت والجهد على المتعامل من خلال التحقق الأولي لمتطلبات الخدمة، كجهة الاختصاص والمستندات المطلوبة، بما يعزز تجربة المتعامل. وتزامنًا مع عام المجتمع، أطلقت الدائرة على هامش مشاركتها في المعرض مبادرة (القانوني الصغير)، وهي منصة رقمية تفاعلية مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، تستهدف رفع الوعي بالثقافة القانونية لدى الأطفال، من خلال توفير المعلومات القانونية عبر وسيلة تقنية جذابة وأمنة، بما يساهم في بناء جيل يحترم القانون، ويعرف حقوقه، ويعي واجباته.



مشاركة فاعلة في أسبوع دبي للذكاء الاصطناعي

انطلقت خلال الدورة الأولى من فعاليات "أسبوع دبي للذكاء الاصطناعي"، تحت رعاية سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، رئيس مجلس أمناء مؤسسة دبي للمستقبل، بتنظيم مركز دبي لاستخدامات الذكاء الاصطناعي الذي تشرف عليه مؤسسة دبي للمستقبل، بمشاركة بارزة من القطاع الحكومي وكبرى شركات التكنولوجيا ورواد الذكاء الاصطناعي من حول العالم.

وقد شاركت الدائرة ضمن فعاليات هذا الحدث المهم، بتنظيم ورشة حول دور الذكاء الاصطناعي في توفير متطلبات الأمن السيبراني قدمتها د. إيفا ماري مولر، خبير البيانات والذكاء الاصطناعي، والأستاذة عائشة المرزوقي، مدير تراخيص وتصاريح الأمن السيبراني بهيئة دبي الرقمية، وحضرها أكثر من (900) من موظفي حكومة دبي ومزاوي المهن القانونية المقيدين لدى الدائرة.

كما نظمت ورشة معرفية حول أهمية توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي والمهني القانوني، من خلال ورشة معرفية باللغتين العربية والإنجليزية، قدمها المهندس أحمد الزرعوني، خبير استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، وحضرها أكثر من (1300) من موظفي حكومة دبي ومزاوي المهن القانونية المقيدين لدى الدائرة.



مستفيد من الورشتين المعرفيتين اللتين عقدتهما الدائرة تزامناً مع أسبوع دبي للذكاء الاصطناعي

2200+



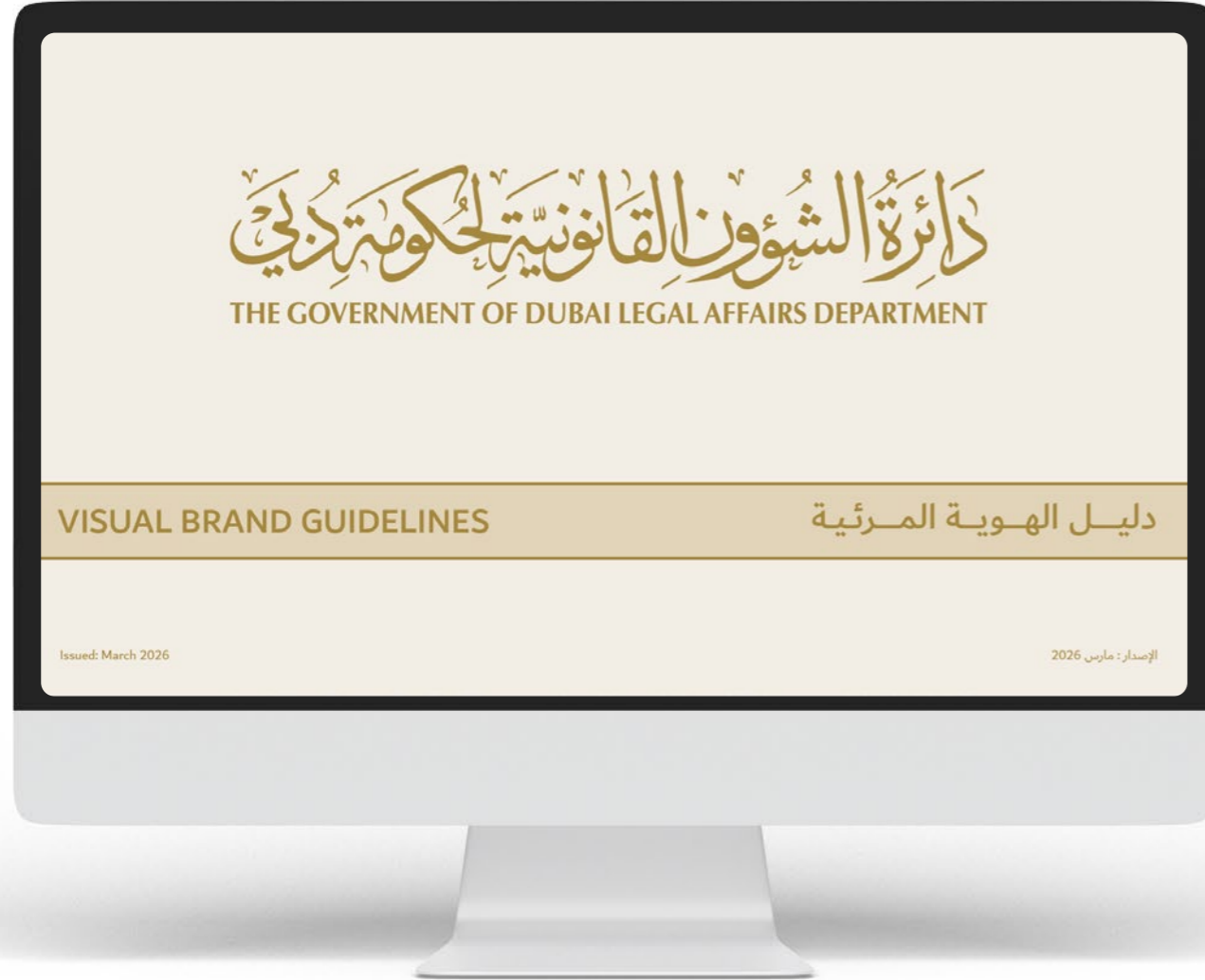


الاتصال المؤسسي والفعاليات
أدوات فاعلة في تعزيز ثقة المجتمع

إطلاق دليل الهوية المرئية

أطلقت الدائرة خلال 2025 دليلها الإرشادي في الهوية المرئية والذي يأتي في ضوء إطلاق هويتها المؤسسية الجديدة نهاية 2024، ضمن حرصها على التحديث المستمر، باعتباره نهجاً راسخاً في استراتيجيتها، وجزءاً أساسياً من قيمها الراسخة في مواكبة المستجدات.

ويتضمن الدليل الإرشادات الخاصة بشعار الدائرة في مختلف الاستخدامات، من خلال تحديد المنهجية المتبعة في استخدامه، بما يضمن اتساقه مع الهوية المرئية المعتمدة، والتي حدد الدليل عناصرها ومواصفاتها الفنية التي يتوجب الالتزام بها في مختلف الاستخدامات الرسمية، سواء بشكل منفصل، أو مع الشعارات الأخرى، بما يتماشى مع الإرشادات المحددة.



حرصت الدائرة من خلال سياستها الإعلامية على ترسيخ رسالتها الاستراتيجية عبر منظومة اتصال تضمن التفاعل السريع والإيجابي مع متعاملي الدائرة، وتساهم في تعزيز حضورها الإعلامي الذي يعكس إنجازاتها، ووصول رسائلها بوضوح واحترافية، بما يتفق مع الدليل العام للاتصال الحكومي للدوائر والهيئات والمؤسسات العامة التابعة لحكومة دبي.

مؤشرات الحضور الإعلامي

انطلاقاً من دورها الفاعل في المنظومة القانونية في إمارة دبي، وفق ما تنهض به من مهام واختصاصات في قطاع العمل القانوني الحكومي وقطاع المهن القانونية، حرصت الدائرة على توظيف منصات الإعلام الجديد، إلى جانب الإعلام المقروء التقليدي، في نشر إنجازاتها والتعريف بخدماتها ورفع سمعتها المؤسسية، والتعريف بمبادراتها، من خلال التنويع في توظيف الأدوات التواصلية مع متعاملها.

وقد بلغ إجمالي عدد متابعي الدائرة على جميع منصات التواصل الاجتماعي مع نهاية 2025 (20,538) متابعاً، بنسبة زيادة 13.1% مقارنة بعام 2024م. وراعت الدائرة التنوع الثقافي والاجتماعي للمستهدفين برسائلها عبر منصات الدائرة في مختلف وسائل وقنوات الاتصال من خلال النشر باللغتين العربية والإنجليزية.



13.1%

نسبة الزيادة في عدد متابعي الدائرة على منصات التواصل الاجتماعي مقارنة بعام 2024



20,538

متابعاً على منصات الدائرة على مواقع التواصل الاجتماعي



اليوم الوطني الـ 54:

شاركت الدائرة في فعاليات الاحتفال باليوم الوطني الـ 54 لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بحضور سعادة الدكتور لؤي محمد بالهول، مدير عام الدائرة، وعدد من مسؤولي وموظفي ديوان سمو الحاكم والدوائر الحكومية الملحقة به. ويأتي الاحتفاء بهذا اليوم تأكيدًا على تلك التجربة الوجودية الاستثنائية في بناء دولة أرسدت دعائمها عزيمة وإرادة الآباء المؤسسين، وسار على درب قيادة رشيدة استكملت رؤيتها مسيرة التميز، وتحقيق الإنجازات النوعية في مختلف المجالات والقطاعات.



المشاركات الوطنية والمجتمعية

تنطلق الدائرة في مسؤوليتها الوطنية والمجتمعية من التزام راسخ، يقوم على القيم الرفيعة للانتماء الوطني والإنساني الذي يشكل نهجًا مستدامًا لإمارة دبي ودولة الإمارات بشكل عام، وقد شهد عام 2025 العديد من المشاركات الفاعلة في المبادرات والمناسبات الوطنية والمجتمعية، نرصد أبرزها في التالي:





حق الليلة:

احتفت الدائرة مع موظفيها بليلة النصف من شعبان «حق الليلة»، وذلك إحياء لهذا التراث الإماراتي الذي يرتبط بالعادات الإماراتية الأصيلة للمجتمع على مدار أجياله المتعاقبة.



يوم المرأة الإماراتية:

شاركت الدائرة موظفاتهما في الاحتفال بيوم المرأة الإماراتية الذي يصادف الثامن والعشرين من شهر أغسطس من كل عام، وذلك تأكيداً على دور المرأة الفعال في مسيرة العطاء المجتمعي والوطني.



يوم العَلَم:

شاركت الدائرة في فعاليات الاحتفاء بيوم العلم، بحضور سعادة الدكتور لؤي محمد بالهول، مدير عام الدائرة، وعدد من أصحاب المعالي والسعادة مديري الدوائر الحكومية الملحقة بديوان سمو الحاكم، إلى جانب عدد من المديرين والموظفين، وذلك تجسيداً لأهمية هذا الرمز الوطني الذي تتجسد فيه صلابة العزيمة التي يلتقي عليها أبناء الوطن تحت راية واحدة في تلاحم مجتمعي فريد، وترسيخ عميق لمعاني الولاء والانتماء.



يوم الشهيد:

احتفت الدائرة بيوم الشهيد الذي يرسخ في وجدان الأجيال تضحيات أبناء الوطن الأوفياء الذين يؤمنون بأن تلبية نداء الوطن واجب مقدّس لتبقى رايته شامخة بشموخ أهله، ومن ثمّ يأتي الاحتفاء بهذا اليوم تكريمًا وتخليدًا لعطاء من بذلوا أرواحهم لوطنهم في ميادين البسالة والعزة والكرامة، والانتماء الصادق والعميق لكل القيم والثوابت التي تقوم عليها دولة الإمارات، مخلصين بدمائهم للوطن وقيادته، فكانوا للأجيال المتعاقبة مثالاً خالداً وقدوةً رفيعةً في العطاء الذي يجسد أنبل رسالة في الذود عن إرث الوطن الخالد ومستقبله المشرق.



تحدي دبي للجري:

في نسختها السابعة، شاركت الدائرة في (تحدي دبي للجري) والذي أقيم في شارع الشيخ زايد ضمن تحدي دبي للياقة التي تهدف إلى أن تصبح دبي المدينة الأكثر نشاطًا وصحة وحيوية على مستوى العالم، ولتوفير بيئة عمل صحية ومحفزة، ترتقي بجودة الحياة داخل العمل وخارجه، وتحقق السعادة والإيجابية التي تنعكس في رفع مستوى الإنتاجية.



مبادرة إفطار صائم:

شارك عدد من موظفي الدائرة في مبادرة تطوعية لإفطار صائم، من خلال توزيع وجبات الإفطار على العمال في إحدى مناطق التجمعات العمالية، ضمن مسؤوليتها المجتمعية، وإسهامها في دعم الجهود الخيرية والإنسانية في إمارة دبي.



إمارات الأمان:

شارك فريق من الدائرة في تحديات مبادرة (إمارات الأمان) التي أقيمت تحت رعاية سمو الشيخ منصور بن محمد بن راشد آل مكتوم، وتضمنت العديد من التحديات الذهنية والبدنية الجماعية والفردية، بمشاركة القطاعين الحكومي والخاص.



ألعاب دبي:

شاركت الدائرة في ألعاب دبي لعام 2025م، بفريق من الرجال بهدف تعزيز روح الفريق الواحد بين موظفي الجهات الحكومية محليًا واتحاديًا، من خلال مجموعة من التحديات البدنية والذهنية التي يتبارى فيها المشاركون.

مبادرات أصحاب الهمم

واصلت دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي التزامها الوطني والمجتمعي والإنساني بالمشاركة في تحقيق رؤية القيادة الرشيدة في جعل دبي مدينة صديقة لأصحاب الهمم، وتعزيز اندماجهم الفعّال في المجتمع، وذلك من خلال إطلاق السياسات والمبادرات التي تدعم تمكين أصحاب الهمم. فعلى مدار السنوات الماضية التزمت الدائرة بتطبيق العديد من الممارسات، مثل استخدام لغة برايل في مختلف لافتات المكاتب الداخلية، وتهيئة جميع قنوات تقديم الخدمات الرقمية كي تكون صديقة لأصحاب الهمم، ووضع سياسة للتعامل مع أصحاب الهمم داخليًا وخارجيًا، إلى غير ذلك من المبادرات والممارسات التي تعزز جهودها في هذا الشأن.

وخلال 2025، نفذت الدائرة عددًا من المبادرات التي تدعم مسؤوليتها المجتمعية تجاه أصحاب الهمم، ومنها:



التوعية بكود دبي للمباني المؤهلة لأصحاب الهمم:

عقدت الدائرة، بالتعاون مع بلدية دبي، ورشة تعريفية حول كود دبي للمباني المؤهلة لأصحاب الهمم، قدمها القانوني د. أيسر عطية، والمهندس نصر الدين محمد، من بلدية دبي، وحضرها، عبر تقنية الاتصال المرئي، عدد من موظفي الجهات الحكومية ومزاوولي المهن القانونية بالإمارة، وقد استهدفت تعزيز الوعي بالأطر القانونية والهندسية التي تضمن توفير المعايير والاشتراطات المطلوبة في المباني، لضمان سهولة الوصول، وتهيئة بيئة آمنة تلبي احتياجات أصحاب الهمم.



معرض "فرصة" لتوظيف أصحاب الهمم:

ضمن حرصها على استقطاب الكفاءات الوطنية من أصحاب الهمم، شاركت الدائرة في معرض "فرصة" لتوظيف أصحاب الهمم، التزامًا بمسؤوليتها المجتمعية، وتعزيزًا لدورها في تحقيق رؤية القيادة الرشيدة في جعل دبي مدينة صديقة لأصحاب الهمم.



معرض إكسبو أصحاب الهمم:

شاركت الدائرة في معرض إكسبو أصحاب الهمم الدولي 2025 الذي أقيم بمركز دبي التجاري العالمي، والذي يشكل فرصة لعرض مبادراتها، وما توظفه من أدوات تُسهّم في سهولة وصول أصحاب الهمم إلى كافة خدماتها، وتوفير الممكّنات التي تهيئ البيئة المناسبة التي تلبي احتياجاتهم في تلقي تلك الخدمات، بالإضافة إلى الاطلاع على أفضل التجارب والممارسات الداعمة لجهود الدائرة في تمكين أصحاب الهمم.

ومن الفعاليات التي شهدتها جناح الدائرة في المعرض، ورشة معرفية حول "الجهود الوطنية في تمكين وتوظيف الذكاء الاصطناعي في دعم أصحاب الهمم"، والتي قدمها كلٌّ من المستشار رضا محمود السيد، من إدارة المنازعات والدعاوى الحكومية، والمهندس عيسى علي المناعي، الباحث في قضايا الذكاء الاصطناعي، وتضمنت الورشة التعريف بالأدوات التكنولوجية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في سهولة الوصول لأصحاب الهمم، والإطار التشريعي الذي ينظم ذلك محليًا واتحاديًا.



المعارف القانونية

توظيف المعرفة في بناء القدرات المؤسسية

الدراسات المستقبلية والمعيارية

إدراكًا للدور المحوري الذي تلعبه الدراسات المتخصصة في دعم اتخاذ القرار، وتطوير سياسات العمل، وسعيًا لترسيخ مكانة دبي كمركز عالمي للتميز القانوني والحوكمة الرشيدة، أعدت الدائرة خلال 2025 (3) ثلاث دراسات مستقبلية ومعيارية.

وتقوم هذه الدراسات على رصد الاتجاهات الحالية للتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية، وتحليل مدى تأثيرها على المجالات المرتبطة بعمل الدائرة، بالإضافة إلى عقد مقارنات معيارية مع مؤسسات متميزة في مجالات محددة للتعرف على أفضل الممارسات على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي في نطاق العمل ذاته، بهدف الاستفادة والتعلم، ورصد فرص التطوير والتحسين.

دراسة مستقبلية بشأن تأثير الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي على العمليات والخدمات القانونية الحكومية، وهي دراسة استشرافية تطبيقية على خدمات دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي.

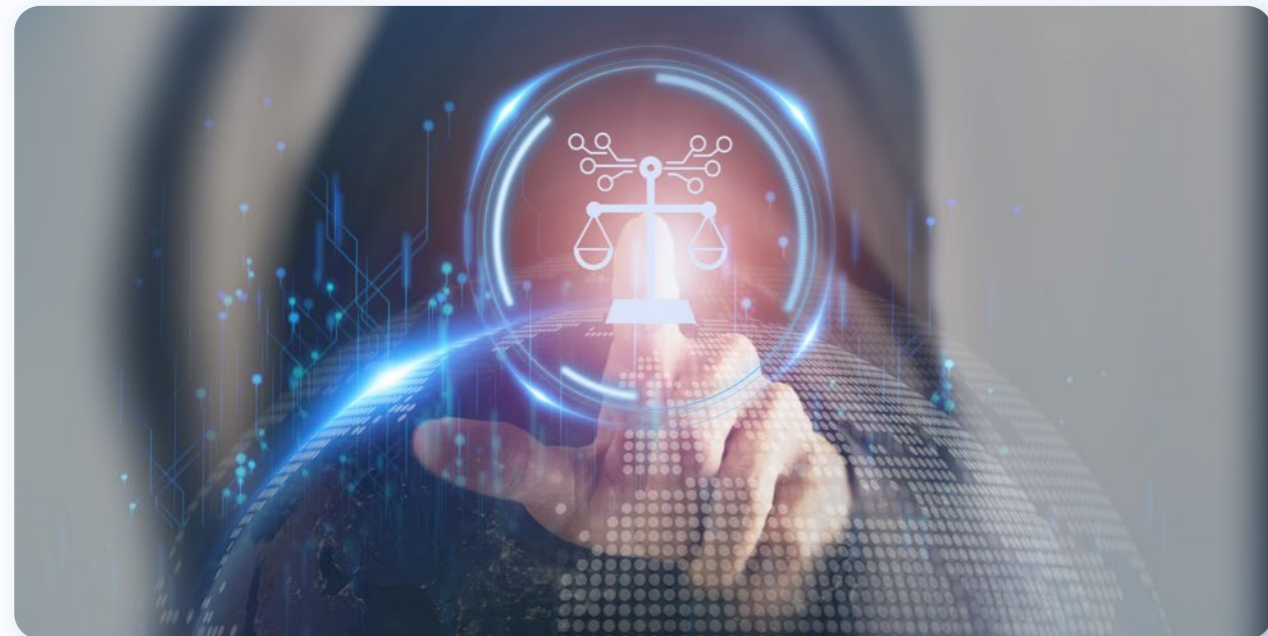
مقارنة معيارية بشأن تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الأفراد والشركات ضد الحكومة والجهات الحكومية لبحث تطوير آليات التنفيذ وإجراءاته، بما يضمن ترسيخ قيم العدالة وتعزيز الكفاءة التشغيلية في العمل الحكومي، وتقليل النفقات الناتجة عن الفوائد.

مقارنة معيارية بشأن أعمال الترجمة في العمل الحكومي على مستوى دول مجلس التعاون، للوقوف على أبرز نقاط القوة ومجالات التحسين.

1

2

3



تمثل المعارف جزءًا من القدرة المؤسسية التي تعزز استمرارية التطوير والكفاءة، وتحويل الخبرات والمهارات إلى قيمة مستدامة؛ ومن ثمّ تحرص الدائرة على توفير الممكّنات والموارد المعرفية التي تسهم في الارتقاء بالممارسات، وتعزيز التعلم المؤسسي، وزيادة الإنتاجية الوظيفية.

الإصدارات القانونية المتخصصة

التزامًا بالمهام التي حددها القانون رقم (32) لسنة 2008 بإنشاء الدائرة، والذي أورد ضمن مهامها إعداد البحوث والدراسات والإصدارات القانونية المتخصصة ونشرها؛ حرصت الدائرة على تعزيز جهودها المعرفية من خلال إعداد الإصدارات التي يتم نشرها خارجيًا عبر الموقع الإلكتروني للدائرة، أو نشرها داخليًا لتعزيز استفادة موظفيها من المعارف القانونية، حيث أصدرت الدائرة خلال 2025 إصدارين:

أ- الإطار التنظيمي للمسؤولية المهنية والمسلكية في مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية في إمارة دبي:

يتناول الإصدار الإطار التنظيمي للمساءلة التأديبية للمحامين والمستشارين القانونيين في إمارة دبي، وذلك من خلال محورين أساسيين، الأول هو نظام المساءلة التأديبية من الناحية الإجرائية، مع الاسترشاد بأحكام القضاء، والثاني الناحية الموضوعية الحاكمة للمخالفات التأديبية.

وتأتي أهمية هذا الإصدار من كون المساءلة ركنًا أساسيًا في الحفاظ على أخلاقيات وآداب مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، والتأكد من كفاءة وجودة الخدمات القانونية المقدمة من خلالهما.



ب- إجراءات التنفيذ لدى دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي: دليل إرشادي:

يهدف هذا الدليل إلى إيجاد مرجع شامل وموحد للمعنيين بعملية التنفيذ بالدائرة، يتضمن خطوات العمل التي يجب اتخاذها في مباشرة إجراءات التنفيذ، والنماذج المستخدمة بهذا الشأن، باعتبار تلك الإجراءات من المسائل الفنية التي تتطلب دقة في تحديد سلسلة الإجراءات، ومراعاة ما قد يفرضه الواقع العملي في التنفيذ، ومن ثمّ يوفر الدليل أداة إرشادية للموظف، ومسارًا لما يتعين عليه اتباعه في عملية التنفيذ، وصولًا لاستيفاء الحق موضوع الدعوى التنفيذية.



قواعد البيانات القانونية

توفر الدائرة وصولاً فوريًا إلى (5) قواعد بيانات قانونية، تسهل عبر أدوات بحثية ميسرة الوصول إلى النصوص التشريعية والأحكام والسوابق القضائية، محليًا وعربيًا ودوليًا، باللغتين العربية والإنجليزية، مما يمكّن موظفيها من الاستفادة من البيانات في عملية البحث والتحليل القانوني، بما يسهم في السرعة والدقة والكفاءة المهنية.

كما وفرت الدائرة لموظفيها اشتراكًا في مكتبة دبي، ومكتبة الشارقة، ومكتبة محمد بن راشد، بما يضمن توفير مصادر إضافية وقواعد بيانات متخصصة لتعزيز التعلم المستمر وتطوير المعرفة المؤسسية.



النشر الداخلي للمعارف

حرصًا منها على تعزيز المعرفة لدى موظفيها، عملت الدائرة على النشر الداخلي للمعارف، حيث وقّرت دليل الترجمة والتحرير لقسم الترجمة القانونية ليكون مرجعًا معرفيًا للعاملين به، كما وفرت لموظفيها منشورات معرفية مرتبطة بالعمل القانوني، بلغت خلال 2025 (130) نشرة معرفية، وتتضمن الجريدتين الاتحادية والمحلية، بالإضافة إلى الكتب التي تقتنيها الدائرة لتعريف موظفيها بمستجدات مصادرها المعرفية.



نشرة معرفية تم تعميمها خلال 2025

130

مكتبة الدائرة

حرصت الدائرة على تزويد مكتبتها بأحدث الإصدارات التخصصية في المجال القانوني والمعرفي، من خلال ما يتم اقتناؤه من معارض الكتب الدولية التي تقام داخل الدولة، والتي يتم ترشيحها من قبل المستشارين القانونيين بالدائرة، بما يلبي احتياجاتهم المعرفية في مهام عملهم، حيث تم اقتناء (65) كتابًا ودراسةً تخصصيةً، وقد بلغ عدد الاستعارات من المكتبة خلال 2025 (102) استعارة، في حين بلغ عدد الزيارات (212) زيارة.

وتعمل الدائرة على توفير قوائم محتويات مكتبتها الورقية من خلال فهرس إلكتروني، يسهم في سرعة وسهولة الوصول إلى المعارف القانونية التي يحتاج إليها الموظف، للوقوف على مدى ارتباط المحتوى باحتياجاته المعرفية، ومع التحديث المستمر لمقتنيات المكتبة فإنه يتم إعداد فهراس المحتويات وتعميمها على موظفي الدائرة للاطلاع على العناوين الجديدة وما تتضمنه من أفكار أساسية تعرّف بها الفهارس، حيث تم إرسال (67) تعميمًا بالكتب الحديثة التي تم اقتناؤها خلال 2025.



كتابًا ودراسةً تخصصيةً أضيفت إلى مكتبة الدائرة
خلال 2025

65



دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي
THE GOVERNMENT OF DUBAI LEGAL AFFAIRS DEPARTMENT



www.legal.dubai.gov.ae



+971 4 353 3337



contact@legal.dubai.gov.ae



[lad_dubai](https://www.instagram.com/lad_dubai)



[@lad_dubai](https://twitter.com/lad_dubai)



[legal.dubai](https://www.facebook.com/legal.dubai)



[lad_dubai](https://www.linkedin.com/company/lad_dubai)



[legal.dubai](https://www.youtube.com/channel/UC...)



[legal.dubai](https://www.youtube.com/channel/UC...)